dewazat alsefat
مؤسسة دروازة الصفاة العقارية
Derwazat Al-Sefat Realestate Corporation
مركز البحوث والدراسات 2025

سلسلة جودة الحياة

توثيق إحدى سلاسل الجمعة العقارية

مع الدكتور/
ضاري الرشيد

اعداد :
منذر الحبيب
علي الصفار

مركز البحوث والدراسات لمؤسسة دروازة الصفاة العقارية

الجمعة العقارية
مؤسسة دروازة الصفاة العقارية

برنامج يسلط الضوء على جميع ما يهم الجانب العقاري من خلال حوارات مع متخصصين في هذا المجال .

يقدم هذا البرنامج الأستاذ / علي الصفار
باحث عقاري تاريخي

المدير التنفيذي لمؤسسة دروازة الصفاة العقارية
و يحاور من خلال هذا البرنامج ضيوفه عن تاريخ العقار في الكويت و تطوره أو يتحدث معهم عن سيرتهم الذاتية لا سيما في الجانب العقاري أو عن أحداث عقارية و اقتصادية مهمة حدثت في التاريخ الكويتي و عايشها الضيوف أو بحثوا فيها

السيرة العلمية والعملية
للدكتور
ضاري سليمان الرشيد

الدكتور ضاري سليمان الرشيد

* أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد بكلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت منذ عام ٢٠١٨

*باحث زائر في جامعة فري في هولندا من ٢٠٢٤ إلى سنة ٢٠٢٥.

المؤهلات العلمية:

* حاصل على درجة الدكتوراه الفلسفة في الاقتصاد عام ٢٠١٨

* وحاصل على درجة الماجستير الآداب في الاقتصاد سنة ٢٠١٥ وكلاهما من جامعة كاليفورنيا إيرڤاين في الولايات المتحدة الأمريكية.

* حاصل على درجة البكالوريوس والماجستير العلوم في الهندسة الميكانيكية عام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ من جامعة ولاية أوريغون في الولايات المتحدة الأمريكية.

* له نشاط بحثي في مجالات الاقتصاد الحضري والإسكان والاقتصاد القياسي.

الجوائز والمِنح:

حصل على جائزة ديفيد براونستون لأفضل ورقة بحثية في الاقتصاد القياسي، وجائزة أفضل ورقة بحثية مُقدَّمة من طالب مجلس أمريكا الشمالية للعلوم الإقليمية عام ٢٠١٦.

العمل الاستشاري:

* شغل منصب اقتصادي رئيسي في إدارة البحوث الاقتصادية ببنك الكويت المركزي من عام ٢٠٢١ إلى عام ٢٠٢٢،

* مراجعة وتحديد أولويات مجالات المعرفة الاستراتيجية العامة لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي عام ٢٠٢٠.

الخدمة العامة والإدارية على مستوى دولة الكويت:

* هو عضو مجلس الإدارة في الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية منذ عام ٢٠٢٤.

* كما له عضوية في المنظمات الأكاديمية التالية: جمعية الاقتصاد الحضري، الجمعية الدولية لاقتصاديات النقل، جمعية الاقتصاد القياسي، والجمعية الاقتصادية الأمريكية.

الجزء الاول

جودة الحياة

بتاريخ | ٣١-١٠-٢٠٢٥م

على الصفار:

وعندما يكون العمران في المدن يستهدف الربح الهائل السريع، ومبنيًا على التكهنات، يصبح كالسيل الجارف يدفن كل شيء يقف في طريقه. إن لم تُتَّخذ الإجراءات السليمة والإيجابية للحد من هذا الاتجاه، تجابهنا هذه الأوضاع في جميع المناطق التجارية بالمدن. ولهذا تكون هذه المناطق مكتظة بالسكان، كثيرة الضجيج، وخطرة، لا تصلح أبدًا للروح والنفسية الإنسانية، ولا حتى للجسد.

هذه المقولة أو هذه الفقرة قالها الدكتور ساب جورج شبر، خبير التخطيط لدى بلدية الكويت، في عام ١٩٦٣، ضمن كتابه «العلم وتنظيم المدن العربية».

لقد تناولت كثيرٌ من الدراسات موضوع جودة الحياة، وتحدثت عن المدن الصديقة للإنسان وبمعنى آخر: المدن النظيفة و»أنسنة» المدن. وقد ركَّزت كثيرٌ من هذه البحوث في اتجاهٍ لا يقتصر فقط على الإنتاجية السكنية فيما يخص الوحدات السكنية، بل كيف نحافظ على وحدة هذه المدن من حيث جودة الحياة فيها.

وفي هذا الشأن وهذا الخصوص وُجِدت دراساتٌ في الكويت منذ ما يقارب الخمسين سنة، وإلى الآن تستمر هذه الدراسات ولكنها ليست دراسات إذا قُورنت بالحلول للقضية الإسكانية وغيرها من الحلول. غير أن هذه الدراسات لو دُمجت مع الحلول المقترحة للقضية الإسكانية، لكان وضع جودة الحياة في المدن الإسكانية مختلفًا، وذلك بفضل القائمين على هذه البحوث بشكل متراكم ومستمر.

دكتور نحن نود أن نبدأ معك بصفتك الآن أستاذ الاقتصاد في جامعة الكويت، ولكن ما قبل ذلك نود أن نبدأ معك من بداية حياتك. نقفز إلى المرحلة الثانوية ما قبل ٢٦ إلى ٢٧ سنة لنرى ما كانت توجهات الدكتور في هذه المرحلة وبعدها نذهب إلى مراحل البحوث.

د. ضاري الرشيد:

أي، بسم الله الرحمن الرحيم. طبعًا، أنا خريج ثانوية حمود الجابر في خيطان، نظام المقررات. أنا دفعة ١٩٩٦ وتخرجت سنة ٢٠٠٠. قبلها أنا درست كل مراحلي الأولى في اليرموك؛ لأنني من مواليد وسكان منطقة اليرموك. لكن لسوء الحظ، بعد التحرير، ثانوية اليرموك التي كانت نموذجية وصغيرة وتحوي أبناء المنطقة لقد جرى تحويل المدرسة إلى مكتب الشهيد بعد التحرير؛ وللأسف لم نستطع الالتحاق بها في دفعتنا تلك. بالتالي، تحوّلنا آلياً إلى مدرسة الأصمعي، لكن أصدقائي ورفاقي الذين نشأت معهم في اليرموك تفرقوا و تشتتوا بين ثانويات مختلفة. لذا، اخترتُ الذهاب إلى خيطان حيث كان لي أقارب هناك، وهذا ساعدني في مسألة الانتقال والوصول إلى المدرسة. كما أن والدتي كانت تعمل أيضاً في المنطقة التعليمية بالفروانية. وعليه، كان اختياري لثانوية حمود الجابر في خيطان. كانت تجربة جديدة بالنسبة لي إذ لم أكن أعرف فيها أحداً باستثناء أبناء خالتي الذين كانوا يدرسون فيها. «»طبعاً، ربما يتبادر إلى ذهنك أنه في أيامنا كان لدينا نظام التشعيبات ضمن نظام المقررات، الذي أصبح حالياً نظاماً موحداً يشمل العلمي والأدبي. نحن كان لدينا تشعيبات قبل ذلك. فلقد بدأتُ الثانوية وتشعبتُ في تشعيب العلوم بناءً على أنني كنت أفتح الباب أمام احتمال دراسة الطب.

لكـن هـواي بالنسـبة لي، ومنـذ المـرحلة الابتدائيـة، كان هـو الرياضيـات. ولذلـك، كنـت متشـعباً في العلـوم حتى السـنة الأخيرة، حيـث قمـتُ بتحويـل التشـعيب إلى الرياضيـات، وهـو مـا يترتـب عليـه دراسـة ثلاث مـواد إضافيـة في الرياضيـات، وهـذه المـواد تؤهلـك وتُعـدّك لمجال الهندسـة الـذي كنـت أطمـح لدراسـته. هـذه السـنوات الأربـع قضيتُهـا في ثانويـة حمـود الجابر، في تشـعيبَ العلـوم والرياضيـات المتشـابهين باستثنـاء المـواد الأخيرة. والحمـد لله، تخرجـتُ منهـا بمعـدل عـالٍ وحصلـتُ على بعثة للدراسـة في الـولايات المتحدة.»

على الصفار:

مـا هـو السبب الـذي دفعك تحديـداً للتحـوّل من العلـوم إلى الرياضيات؟

د. ضاري الرشيد:

في الحقيقـة الهـوى والميـل كانا للرياضيـات منـذ البدايـة، كما ذكـرت، حتى من المـرحلة الابتدائيـة. والمعلمـون الـذين مـا زالـوا محفـورين في ذاكـرتي هم أكثرهم معلمـو الرياضيـات. لكـن بمـا أن مسـتواي العلمي كان جيـداً بفضـل الله، كان هنـاك دائمـاً هـذا الهاجـس: ‹لِمَ لا تذهـب للطـب؟ لِمَ لا تذهـب للطـب؟› فقلـت: ‹دعني أتشـعب في العلـوم في البدايـة لأُبقي هـذا البـاب مفتوحـاً› حتى اتضحـت لي الصـورة أكثر. كلما اقتربنـا مـن التخـرج أكثر، وكلما اقتربنـا مـن الجامعة أكثر، شـعرتُ أن ميولي تتجه أكثر نحو الرياضيات، التي تُعدّ الهندسـة إحـدى تطبيقاتهـا المهمـة. لـذا، تداركـتُ نـفسي في السـنة الأخيرة وحوّلـتُ التخصـص، وأخـذتُ ثلاث مـواد، كانـت - وللأمانـة - ذات فائـدة عظيمـة لي في الجامعـة. أذكـر منهـا: المصفوفـات (وهـو الجبر الخطي)، وهندسـة الفضـاء

على الصفار:

إذا تحدثنا عن جودة التعليم في المرحلة الثانوية خلال تلك الفترة ، فماذا يمكننا أن نقول؟

د. ضاري الرشيد:

أنا أتحدث عن تجربتي الخاصة. للأمانة، لقد حظيتُ بتجربة أكاديمية ممتازة جداً في الثانوية، مقارنةً - خاصةً - ببعض أصدقائي الذين ذهبوا إلى ثانويات أخرى. ثانويتنا في خيطان كانت ممتازة من الناحية العلمية والتحصيل. ومرّ عليّ معلمون، سواء كانوا كويتيين أو من جنسيات أخرى، تركوا بصمة مهمة وكبيرة. وما زلتُ أذكرهم بل وصادفتُ بعضهم بعدما تخرجت. لذلك، أشهد لتجربتي بأنها كانت - ولله الحمد - على مستوى عالٍ أكاديمياً خصوصاً مقارنة ببعض المدارس الأخرى التي التحق بها بعض أصدقائي.

على الصفار :

ألا ترى أن نظام المقررات كان نظامًا ناجحًا يستحق الثناء؟

د. ضاري الرشيد:

والله، لأكون صادقًا معك أنا في الواقع أفضل النظام الحالي. إنني لا أؤيد مبدأ التخصص في وقت مبكر أعني بذلك التخصص الدقيق الذي كان سائدًا. تذكّر جيدًا أننا في المرحلة الثانوية كانت لدينا تشعيبات متعددة: كان لدينا مسار للرياضيات، ومسار للعلوم، ومسار تجاري، ومسار للغة الإنجليزية. وفي ثانويات أخرى، كانت هناك تشعيبات إضافية كالمسار الصناعي، وقد تكون هناك تشعيبات أخرى نسيتها.

أنا لا أؤيد هذا التوجه. وللأمانة، يوجد الآن دليل علمي راسخ في مجال التعليم، ويمكن لزملائنا من الباحثين في الشؤون التعليمية وهم أدرى مني بهذا الشأن أن يؤكدوا ذلك. هذا الدليل لا يؤيد التخصص الدقيق مبكرًا في الحياة. والسبب في ذلك يا أخي، أن الطالب في عمر الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة؛ من غير المنطقي أن نطلب منه الآن أن يحدد مسيرته العملية ومهنته من حيث التخصص الدقيق. هذا الأمر مُبالغ فيه جدًا (Too much). بل حتى في المرحلة الجامعية، أنا لا أؤيد أن يبدأ الطالب التخصص من السنة الأولى مباشرةً. أنا دائمًا أؤيد أن يقضي الطالب سنته الأولى في استكشاف محيط الجامعة، وأن يأخذ مواد عامة. هذه هي فرصته ليرى ويكتشف ميوله الحقيقية. هذا المبدأ ذاته، ينطبق حاليًا على أبحاث علمية كثيرة في مجال الرياضة، خاصةً في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تنتشر الرياضة المدرسية بشكل كبير. أصبح التوجه الحالي والتوصية السائدة هي: لا تتخصص في رياضة واحدة في سن مبكرة جدًا. مارس جميع الرياضات أولاً، ومن ثم يمكنك التخصص لاحقًا، لترى ما الذي يناسب ميولك، وما يتوافق مع نمو جسمك الذي لا يزال في مرحلة التشكّل. من هذا المنطلق، أنا أفضل النظام الحالي الذي يفصل بين العلمي والأدبي فقط. هذا التوزيع يُحقق قدرًا من التخصص ولكنه ليس تخصصًا دقيقًا، وبالتالي لا يُغلق الأبواب أمام الطالب مستقبلاً. لذلك، أعتقد أن النظام الحالي هو الأفضل كنظام وهيكل تنظيمي للتعليم، أما الحديث عن جودة تطبيق هذا التعليم فهذا موضوع آخر.

علي الصفار:

ما هي أفكارك حول مرحلة ما بعد الثانوية، وماذا كان تخطيطك في السنة الرابعة الثانوية؟

د. ضاري الرشيد:

والله، أنا أقول: إن التخطيط للدراسة في الخارج قد بدأ لدي منذ دخولي المرحلة الثانوية. وعلى هذا الأساس، كان اختياري للتشعيب والمواد وبدأت التحضير لذلك منذ السنة الثالثة الثانوية. بدأت في خوض اختبارات التوفل (TOEFL) من السنة الثالثة الثانوية وبدأت خوض اختبارات القدرات في جامعة الكويت؛ إذ كان يُفرَض على المتقدم للبعثة أن يجتاز اختبارات القدرات في جامعة الكويت. وللأسف في دفعتي أنا ألغوا هذا الشرط، وحصل انفتاح أكثر. لكني كنت أُقَدِّم امتحان القدرات منذ السنة الثالثة الثانوية.

على الصفار:

إذًا، التجهيز كان مسبقًا.

د.ضاري الرشيد:

نعم، كنت أُجَهِّز لها بكل أمانة من وقت مبكر.

على الصفار:

هل كان هناك إرشاد من الأهل؟

د.ضاري الرشيد:

بالتأكيد كان هناك إرشاد من الأهل، وخصوصًا الوالدة. خاصةً فيما يتعلق بتعلُّم اللغة الإنجليزية. أنا جيل لم يتعلّم الإنجليزية في المرحلة الابتدائية، بل تعلّمناها في المتوسطة. لكن بعد التحرير، تتذكر المجلس الثقافي البريطاني؟ الوالدة، ومنذ كان عمري عشر سنوات، كانت تُسَجِّلني فيه. كل هذا كان إعدادًا لمرحلة الجامعة التي تتطلب اللغة الإنجليزية.

فكان هناك توجيه من الأهل وخصوصًا الوالدة، وكان هناك كذلك نماذج كنت أودّ اتباعها. أحد أبناء عمومتنا، على سبيل المثال، كان هو أول من درس في الخارج، فكان هو النموذج الذي يتبعه المرء. بالإضافة إلى بعض الأصدقاء، وبعض الأشياء الأخرى. كان هناك برنامج في تلفزيون الكويت يُعرَض يوم الجمعة، يذهب ليقابل الطلبة الكويتيين في أمريكا، مثل برنامج «مساء الخيركنت أنتظره كل يوم جمعة، وأذكره جيدًا. كان يقابلهم في حياتهم اليومية، وهكذا. وقبل ذلك، لم تكن فكرة الدراسة بالخارج شائعة جدًا، ليست كما هو الحال الآن - ما شاء الله - حيث أُتيحت الفرصة للجميع. فكنت منغمسًا في هذه الفكرة، وهي أنني إن شاء الله سأتخرج...و تخرجت من الثانوية، وأنا - الحمد لله - فيّ خِصْلة عدم الركون للراحة؛ لا أحب أن يضيع الوقت، ودائمًا أشتغل، ودائمًا لدي شيء أقوم به. ففي الفصل الصيفي الذي يلي التخرج من الثانوية - أي الصيف ما بين الثانوية والجامعة - اشتغلت وظيفتين: صباحًا ومساءً. في الصباح، كنت أعمل في جمعية اليرموك، موظفًا في قسم المشتريات، وكان راتبي أعتقد مئة أو مئتي دينار، لا أذكر بالضبط. وفي المساء، كنت أعمل سكرتيرًا في معرض أثاث يملكه أحد أفراد الأسرة. كان معرضًا جديدًا وكان يريد شخصًا يتحدث الإنجليزية ويعرف الطباعة على الحاسوب، وكنت سريع الطباعة على الحاسوب. ولهذا السبب، حتى التوظيف في الجمعية... نحن وأصدقائي قدمنا على الوظيفة - أبناء المنطقة - وكلهم وضعوهم في السوق موظفين مبيعات. أنا الوحيد الذي أرسلوني إلى الإدارة. لماذا؟ لأن لدي قدرة أولًا في اللغة الإنجليزية

وثانيًا في الطباعة. كانت وظيفتي إدخال بيانات كل منتج يدخل الجمعية. وكنت سريعًا فيها، فكان كل الشغل يُعطى لي. فاشتغلت صباحًا ومساءً. وماديًا، بدأت أستقلّ قليلًا. صار لدي، بالإضافة إلى مصروفي الذي كان أربعين دينارًا من أهلي، مئتا دينار زيادة، على ما أعتقد. لذا كانت هذه العطلة الصيفية مكرسة بالكامل للتحضير للبعثة والالتحاق بالجامعة في الخارج. وبعد ذلك حلّ شهر سبتمبر فركبت الطائرة وانطلقت وحدي لم يكن الأهل معي ولا أي شخص آخر، ومن هنا انطلقت الرحلة.»

على الصفار:

لقد تفضلت بالحديث عن تواجدك في المرحلة الثانوية خلال الفترة من ١٩٩٦ وحتى عام ٢٠٠٠. ثمة حادثة هامة وقعت في عام ١٩٩٩، لربما يعرفها جيلنا جيداً، وهي حادثة الشغب التي وقعت في منطقة خيطان، والتي شملت أفراداً من الجاليتين المصرية والبنغالية. لا شك أنكم كنتم شهوداً على تلك الفترة.

د. ضاري الرشيد:

أجل، لقد كنا في قلب الحدث؛ ذلك أن ثانوية حمود الجابر تقع في منتصف إحدى القطعتين الشهيرتين هناك، وهي القطعة التي كانت تُعرف شعبياً بـ «قطعة العزاب»، أو كما اشتهرت باسم «قطعة الصعايدة»، نسبةً إلى أهالي صعيد مصر الذين كانوا يسكنون فيها. كانت الثانوية تتوسط هذه المنطقة تحديداً. وقعت الحادثة في شهر أكتوبر من عام ١٩٩٩. كنت حينها في الصف الرابع الثانوي، وهي سنتي الأخيرة، وكنا قد بدأنا الفصل الدراسي الأول منذ قرابة شهر. إذا لم يخب ظني، كان ذلك في عطلة نهاية الأسبوع، وكنا على وشك بدء دوام الأسبوع التالي.

أتذكر أنني تلقيت اتصالاً في المساء، وتناقلت الأخبار أن هناك حالة شغب أو شجاراً كبيراً قد اندلع في تلك القطعة الخاصة بالوافدين والعزاب والذي علمناه لاحقاً هو أنها بدأت بمشاجرة بين شخص مصري وآخر بنجالي في إحدى المقاهي الليلية، وتطورت لتصبح شجاراً أوسع نطاقاً مما استدعى حضور قوات الأمن.وكما ذكرت لك لي أقارب يسكنون هناك فمنزل خالتي كان في منطقة الفلل المقابلة لقطعة العزاب. لقد اتصلوا بنا وأبلغونا بضرورة إغلاق النوافذ لأن الغاز المسيل للدموع وصل إلى ناحية الفلل، واضطروا للاحتماء داخل المنازل. هذا ما حدث ليلاً. في اليوم التالي صباحاً، ذهبنا للدوام بشكل اعتيادي. كان الدوام طبيعياً، لكن كانت هناك بعض آثار الهوشة التي حدثت بالأمس، وكان هناك تواجد أمني خفيف من الشرطة وغيرهم. لكننا داومنا كالمعتاد. أتذكر أنه في آخر حصة من الدوام، الخامسة أو السادسة كانت لدي حصة اللغة الفرنسية (كوني اخترتها كمادة اختيارية). وقاعة تدريس الفرنسية كانت تطل على الممر الداخلي للثانوية، وكانت النوافذ مغطاة بالستائر. كانت هذه القاعة من القاعات القليلة المفروشة بالسجاد (الزولية)، مما يوفر عزلاً صوتياً جيداً، فلا يسمع المرء ما يدور في الخارج.كنا منهمكين في الدرس بشكل طبيعي، وفجأة فُتح الباب علينا ودخل طالب صديق لنا، ونرى الدموع في عينيه. كان منظراً غريباً. فاجأنا وسأل المدرس، وكان أستاذاً مغربياً (الله يذكره بالخير): «أستاذ، هل أنتم جادون؟ ما الذي تفعلونه هنا؟»سأله المدرس عن الأمر، فقال: «قوموا للخارج، ثمة فوضى عارمة، الشغب عاد مرة أخرى! ودموعي هذه من الغاز المسيل للدموع المنتشر!»ما إن خرج بنا الأستاذ حتى وجدنا المدرسة فارغة تماماً؛ لقد بدأ الجميع بالمغادرة والإخلاء. وعندما خرجنا خارج أسوار المدرسة، كانت الساحة أشبه بحرب شوارع.

على الصفار:

ما الذي حَرَّكَهُ مرة ثانية؟

د.ضاري الرشيد:

هي في الأصل كانت قد بدأت بالفعل في اليوم الثاني لكن ما شاهدتُه أنا تحديدًا هو أنه كان هناك تواجد أمني مكثف، وكان هناك القوات الخاصة، بل وكان هناك إطلاق نار (ربما يكون صوتيًا، لكنني أذكره)، وكذلك كان هناك مدرعات وخلافه. كان منظرًا، أنا عهدي به في الغزو (العراقي)، لم أرَ له مثيلاً. أن أسمع إطلاق نار وأرى المدرعات التابعة للعسكرية.ما شاهدتُه هو أن بعض الذي حَرَّكَ الموضوع مرة أخرى هو شقاوة شباب الثانوية، وللأمانة، لأن الأمور كانت مستتبة عندما ذهبنا صباحًا. الذي حدث هو أن ثانويتنا تقع في المنتصف، أي محاطة ببيوت كثيرة، هي بيوت العزاب، وبعضها بيوت مرتفعة. لا أعتقد أن تنظيم هذه القطعة وقتها كان يسمح ببعض المباني ذات الأربعة أو الخمسة طوابق، لأنني أذكر أن بعض المباني كانت طويلة بعض الشيء. فكانت الحرب عبارة عن «حَذْف» (رمي المقذوفات)، لم يكن هناك اشتباك مباشر. كان الحدف عبارة عن رمي الصخور، ورمي أذكر صناديق البيبسي، وقناني البيبسي الفارغة (ما شاء الله، لديهم استهلاك كبير للبيبسي). كانت صناديقها متوفرة لديهم في العمارات، فأذكر أنها كانت تُقذف من فوق العمارات. وربعنا (الطلاب) ليس فيهم حكمة، خاصة طلاب الثانوية الذين ربما ساهموا هم في تأجيجها، لا توجد حكمة. أنت في موقع ليس موقع أفضلية كمعركة، أنت في الأسفل والخصم الذي يواجهك في الأعلى.

فأذكر أن بعض القناني التي كانت تُقذف كانت تسقط على السيارات. كان وقت انصراف (انتهاء الدوام)، وكان بعض الأهالي (أمهات وخلافه) يأخذون أبناءهم. فأذكر أن بعض الأهالي تعرضت سياراتهم للإصابة بقناني الزجاج هذه، فكُسِر زجاج السيارة وخلافه. فخرجنا، وإذا بالمدرسة تتعاون مع قوات الأمن والشرطة لترتيب حافلات لإخراج الطلبة من الثانوية، لأنه تم تطويق منطقة خيطان، خاصة هاتين القطعتين، ومُنع أحد من الدخول إلا إذا كانت بطاقتك المدنية تثبت سكنك في خيطان، ومُنع الذهاب إلى المدرسة لأنها أصبحت منطقة خطرة.

على الصفار:

ثانوية حمود الجابر؟

د.ضاري الرشيد:

ثانوية حمود الجابر، التي تقع في منتصف هذه القطعة التي فيها العزاب. فأحضروا لنا حافلات ليركب فيها الطلبة ويُخرجونهم فقط من هذه المنطقة، من هذا المنطقة الذي فيه الخطر الذي فيه المعركة وأنا أعترف كنت أنا ضمن مجموعة صغيرة أردنا أن نرى آخر الأمر (ماذا سيحدث). فكلما جاءت حافلة كنا ندخل المدرسة لنتخبأ حتى لا نخرج مبكرًا. وعندما كانوا يخرجوننا (بالإجبار)، كنا نتظاهر بعدم المعرفة ونقول: «نحن لا ندري، كنا في الداخل وخرجنا ورأينا الفوضى. أين كنتم؟ الحافلة كانت موجودة وخلافه.» وللأمانة، عدنا بدورية أمنية. كنا آخر سبعة أشخاص وكان منهم اثنان من أبناء خالتي (ابن خالي وابن خالتي). عدنا جميعًا في دورية، نجلس متلاصقين. فوصلتنا الدورية عند الدوار، وهو دوار المستوصف الذي يفصل ما بين قطعه الفلل وقطعة العزاب.

وكان منظرًا غريبًا، لأنه حصل كم كبير من الاعتقالات، لأنه صار هناك تعامل أمني مع المشكلة. وهذا ليس سرًا؛ لقد كان مغطى إعلاميًا وقتها، حيث صار هناك اعتقالات كثيرة وتم نقلهم أولاً إلى المخافر ثم أعتقد إلى الأندية، لأنه كانت هناك مشكلة في المساحة. فأذكر أنك لا ترى أرضية الدوار من كثرة المعتقلين الذين كانوا فيه.بوصلتنا الدورية عند هذا الدوار، وذهبت أنا إلى بيت خالتي. وحتى الوالدة لم تستطع المرور لأخذي لأننا لسنا من سكان خيطان. فأذكر أن خالي هو الذي مرّ ليأخذني، وحاول أن يتوسط للشرطة على حدود المنطقة حتى يدخلونه. وفعلاً سمحوا له بالدخول ورافقوه ليطمئنوا أنه سيأخذ الولد من المدرسة ويمضي. وفعلاً، خرجنا. وبعد ذلك تم محاصرة الأمر وتم تهدئته في اليوم الثاني، لأنه صار هناك تمشيط للمنطقة. الذي عرفناه لاحقًا أنه صار هناك دخول لكل مسكن من مساكن العزاب وتمشيطها بالكامل. داومنا في اليوم التالي، وكان المشهد الذي تراه في الأفلام، أي كان «اليوم ما بعد الحرب». أذكر أن جدي رحمه الله هو الذي أوصلنا إلى المدرسة في اليوم التالي. تمشي بالسيارة نحو المدرسة في تعرجات، هنا مكرمة (أعزكم الله) سلة مهملات مقلوبة ولا تزال النار أو الدخان يخرج منها، هنا سيارة مقلوبة، وهنا سيارة محطمة. كان مشهد حرب. لكن بعد ذلك استتبت الأمور. ودار الزمن وأنا أدرس هذه المواضيع، أي موضوع تخطيط خيطان بهذا الشكل. خيطان منطقة مميزة بعض الشيء، لأنه تم تطويرها على مراحل متفرقة. لم تأتِ كمنطقة كاملة مكتملة في البداية. لديك قطعة مثلاً (بالترقيم الحالي) قطعة ١٠ (بيوت التركيب والدخل المحدود)، قطعة ٥ (القسائم)، قطعة ٣ (الفلل)، ثم قطعة ١ و ٢ التي هي للعزاب، وبعد ذلك باقي القطع الاستثمارية والتجارية.

هـذه تم بناؤهـا على مراحـل متفرقـة. والقطعتـان ١ و ٢ اللتـان أصبحتـا للعـزاب، كانتـا في الأسـاس سـكناً للكويتـيين. لكـن عندمـا تبحـث في الوثائـق القديمـة، يبـدو أنـه صـار فيهـا تحـول ديموغـرافي بطيء بعـض الشيء. بـدأ يـصير فيهـا تأجير. بعـض الكويتـيين الـذين تم إسكانهـم فيهـا خرجـوا إلى مسـاكن في مناطـق أخـرى فهجروهـا، أو حصلـوا على فرصـة شراء في مناطـق أخـرى فخرجـوا منهـا وأجّـروا مسـاكنهم. تزامـن هـذا في السـبعينات مـع طفـرة جديـدة في قـدوم الوافـدين إلى الكويـت، بالتزامـن مـع الحـروب التي صـارت (مثـل حـرب فلسـطين وغيرهـا). وبالتـالي اسـتوطن هـذه المناطـق العُـزّاب. ثم تزايـدت هـذه الظاهـرة، وعقـب ذلـك حـدث تحـولٌ آخـر بعـد الإزاحـة التي حدثـت للفلسـطينيين، حيـث حـلّ محلّهـم بـشكلٍ أكبر المصريـون والآسـيويون. وتـوالى التحـول في الـفترة اللاحقـة ليتركـز على العمـالة الذكوريـة الوافـدة مـن العُـزّاب، أي الرجـال الـذين لا ترافقهـم أسرهم. هـذا الأمـر، كما تذكـر بعـض الأبحـاث، نتـج عـن تـغيّر في سياسـات الهجـرة المتعلقـة باسـتقدام الأسر. شيئًـا فشيئًـا، تحولـت هـاتان القطعتـان السـكنيتان مـن مسـاكن للمواطـنين الكويتـيين إلى مسـاكن للعُـزّاب. وبذلـك، أصبحـت هـذه المناطـق مُهـمَلة؛ إذ تدهـورت جـودة الحيـاة فيهـا، وجـودة مبانيهـا، كما اتسـمت بـ الفـوضى التنظيميـة. كانـت ظاهـرة «المُشـاع» منتشرة، وتقسيم المبـاني يتم بصـورة غير منتظمـة وغير رسـمية في أحيـان كـثيرة. هـذه هي الصـورة الأولى لمنطقـة الجليـب التي نشهـدها اليـوم. ومقابـل هـذه المناطـق مبـاشرة، كانـت تقـع قطـع سـكنية للمواطـنين، وهي مناطـق سـكن خـاص، وتحديـدًا الفلـل. هـذه التركيبـة كانـت بمثابـة قنـبلة موقوتـة على وشـك الانفجـار في أيـة لحظـة. على مـر السـنين، كان سكان الفلـل يشـتكون مـن المشـاكل الناجمـة عـن انعـدام التنـظيم أو غيابـه في قطـع سـكن العُـزّاب.

كانت حادثة الشغب التي وقعت في شهر أكتوبر عام ١٩٩٩ هي الشرارة التي حرّكت العجلة. كان التعامل الأولي للحكومة مع الحادث أمنيًا، ثم استقرت الأوضاع مجددًا. لكن هذا الحادث عزز المطالبات بـ التثمين. وظلت هذه المطالبات مستمرة حتى بعد عام ٢٠٠٥، حيث تم اتخاذ القرار بـ تثمين المنطقة، وإعادة تنظيمها، وإعادة توزيعها. في البداية، كان الحديث يدور حول طرحها في المزاد، ولكن تراجع عن ذلك القرار على ما يبدو، وتم إسناد الأرض إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية، وتم توزيعها بنظام «أرض وقرض هنا لدينا حالة فريدة، وهي محل بحث أعمل عليه حاليًا، وتتمثل في التحول الديموغرافي برعاية الدولة.

على الصفار:

تحولٌ كان عشوائيًا في الأصل؟

د.ضارى الرشيد:

في البداية كان عشوائيًا، ثم عندما استفحل وأصبح يمثل مشكلة، اتخذت الدولة قرارًا بإزاحة القاطنين في هاتين القطعتين، واستبدالهم بالمواطنين الكويتيين ضمن تخطيط حضري ونموذج إسكاني مختلف.السؤال هنا: إلى أين ذهب هؤلاء؟ إذا نظرنا إلى الإحصائيات في الفترة ذاتها التي تم فيها هدم القطعتين (تقريبًا من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨). لقد تسربوا إلى باقي القطع في خيطان...وإلى الفروانية قليلًا، وربما إلى الجليب. هذا يثبت أن التثمين لا يحل المشكلة، بل يزيحها إلى مكان آخر. والآن، بدأت الأصوات تتعالى مُطالبةً بمعالجة مشاكل القطعتين الخامسة والسادسة في خيطان.

بسبب التسرب الذي حدث أو جزئيًا على الأقل بسبب التسرب من هذه المشكلة، حيث انتقل بعض القاطنين العُزّاب إلى القطعة السادسة، وحتى بعضهم في القطعة الخامسة. بل إن بعض الكويتيين أنفسهم رأوا في هذا الوضع فرصة للاستثمار في الإيجار، فبدأوا بتقسيم بيوتهم، وعادوا...الشاهد من هذه القصة كلها، وهذه الحادثة الشخصية، هو كيف تلقي بظلالها على سياساتنا الحضرية؛ فنحن ما زلنا نعتمد حلولًا تُعيد إنتاج المشكلة. أنت تواجه مشكلة اجتماعية أساسها خلل في التخطيط والتنظيم الحضري. وعندما تستفحل المشكلة وتنفجر نأتي لنعالجها بحلول تُعيد إنتاج المشكلة: «تعالوا ثَمّنوا هذا القرار يمنح الأفضلية لفئة من المجتمع، بينما الفئة التي كانت تقطن المنطقة يجب أن تنتقل إلى مكان آخر، فهي لا تختفي. فتبدأ المشكلة في التكرار مجددًا. نفس الطرح يُقدّم حاليًا بخصوص الجليب؛ لدينا مشكلة عدم تنظيم، مشاع، جرائم، مشاكل اجتماعية، ديموغرافية، واقتصادية، والمنطقة ما زالت تحوي قطعًا يسكنها الكويتيون. فيُقال: إما أن نُثَمّن هذه القطع التي يقطنها الوافدون، أو نُثَمّن نحن (الكويتيون) ونحوّل هذه المنطقة بالكامل للوافدين. وهذا يعني إعادة إنتاج المشكلة. جزء من الطرح الحالي هو: «لنقلهم إلى المدن العمالية». طبعًا بغض النظر عن أن لدينا مشكلة «الفصل السكني» بين الكويتيين والوافدين، وما يترتب على ذلك من تبعات اجتماعية، حيث يعيش مجتمعان في رقعة جغرافية واحدة وهما منفصلان عن بعضهما البعض. أنت بهذا الإجراء تُعزّز هذه المشكلة. ليس هناك أي ضمان بأن فكرة المدن العمالية ستحل هذه المشاكل. للأسف، قد تكون فكرة المدن العمالية هي الفكرة الأقل مساءلة؛ الكل يصفق لها دون مساءلة حقيقية. ما هي تبعاتها؟ ما الذي يضمن عدم تكرار المشكلة ذاتها في المدينة العمالية؟

لأن هناك خللًا هيكليًا! في آلية اتخاذ القرار الحضري، سواء عن طريق المجالس المنتخبة (كالجمعيات التعاونية أو المجلس البلدي) أو حتى في وجود مجلس الأمة، لدينا أقلية من السكان هي التي تتخذ القرار الحضري للكل (كل من يقطن الكويت). علينا أن ننظر إلى منظومة الحوافز التي أمام السياسي أو صاحب القرار؛ لمن سيستجيب؟ عندما تحدث ضوائق مالية في البلد، وتحتاج إلى توفيق بين توجيه الموارد المالية للدولة (من خلال الاستثمار في البنية التحتية، أو الصيانة، أو تقديم الخدمات العامة)، كـ سياسي، ستبدأ بمن ينتخبك. إذن، بطبيعة الأمور هيكليًا يؤول الأمر إلى إهمال المناطق التي فيها كثافة من الوافدين والعُزّاب، لأنهم لا يصوتون في الانتخابات، ولا يملكون أي قوة سياسية أو تمثيل شعبي في آلية اتخاذ القرار. فـ هيكليًا، المقومات لإعادة إنتاج المشكلة موجودة. قد يكون الفارق الوحيد هو أن المشكلة ستكون بعيدة عن الأعين. الجليب الآن هي بمثابة «الجرح المندمل» الظاهر للجميع لأنها تقع بجوار مناطق الكويتيين وبجوار الجامعة وفي منتصف المنطقة الحضرية. ولكن إذا أبعدتها إلى مناطق أخرى، قد يكون الأمر مجرد إزاحة لها عن أعين الناس والإعلام. هل سنحل بذلك المشكلة أو نعالج جذورها التي خلقت وضع الجليب أو خيطان؟ التجارب تقول: لا أعتقد؛ لا يجب أن نتفاءل كثيرًا. الخلاصة من هذه القصة كلها: حادثة شغب خيطان والتعامل معها هي مثال حي لتبنينا حلولًا في الظاهر تحل المشكلة، لكنها في الحقيقة تساهم في إعادة إنتاج المشكلة في مكان آخر، فنعود للدوران في هذه الدوامة.

على الصفار:

إذًا، من ضمن الحلول المطروحة لدى المختصين، قد التقينا بالمهندس حمود عقلة الذي تحدث عن المدن العمالية. العامل أو الفني الذي يأتي لأداء غرض معين قد يكون وجوده مؤقتًا لهذا الغرض أي أنني أستخدمه لمدة سنة أو سنتين أو ثلاث لمشروع معين، وبعدها ينتقل. ونحن لدينا بالفعل الكثير من الأعمال المؤقتة. فهل تعتقد أن هذه المدن العمالية المؤقتة، التي يرى بعض المختصين أنها قد تحل جزءًا من المشكلة، فما هو رأيك في هذا الطرح؟

د. ضاري الرشيد:

أتعاطف مع وجهة النظر هذه؛ لأن الخلل هنا ليس خللًا حضريًا، بل هو خلل اقتصادي. لقد أصبح اقتصادنا هيكليًا يعتمد بشكل كبير على العمالة الأجنبية. لذا، لا أدّعي أن حل هذه المشكلة يمكن أن يتم بقرار حضري. هذا قرار اقتصادي يجب من خلاله إعادة هيكلة الاقتصاد وسوق العمل بحيث... في الواقع، كان من المفترض أن يكون الطرح منذ الخمسينات، أي منذ بداية تدفق العمالة الأجنبية إلى الكويت مع تدفق أموال النفط، هو أننا نحتاج إلى العمالة الأجنبية لفترة مؤقتة. لأننا كنا في مجتمع متدني المهارة، مجتمع بدائي، وبالتالي فإن قوة العمل المحلية الكويتية لم تكن قادرة على قيادة التحول الاقتصادي الذي حدث مع قدوم النفط. لو وُجّه الطرح في ذلك الوقت بأن نستجلب عمالة أجنبية وخبرات أجنبية بشكل مؤقت، ومن خلالها يتم انتقال المعرفة إلى قوة العمل الوطنية المحلية، ومن ثم يزول الحاجة إليها. ووقتها كان يمكن القول: «حسنًا سنبني»، وقد فُعِل ذلك بالفعل حيث أُنشئت مدن عمالية (كـ «صبّيخيّات» وغيرها) على أساس أنها ستؤدي غرضها مؤقتًا ثم ترحل.

أما الآن، فقد صار هناك استدامة (ديمومة) لهذا النموذج. ولذلك أنا أتعاطف مع الرأي القائل بأن المشكلة اقتصادية وليست حضرية.

على الصفار:

حسنًا، ولكن للتفريق للمشاهد بين المشكلة الحضرية والمشكلة الاقتصادية بشكل مبسط ليفهمها؟

د. ضاري الرشيد:

المشكلة الاقتصادية: هي أننا في بلد انتقل في زمن قياسي من مرحلة بدائية ومرحلة فقر فاحش، واقتصاد بدائي قائم على الزراعة والبحر، إلى اقتصاد قائم على مورد استراتيجي نفطي بعد اكتشافه. فجأة، صار لدينا ثراء، وتدفق لأموال كثيرة، وحاجة لتطوير البلد وبناء المدينة ورفع مستوى المعيشة للناس. ولكن لم تكن لدينا المهارات المحلية، فاضطرت الدولة لفتح حدودها للخبرات الأجنبية. لتقود هذا التحول الاقتصادي ولتقود عملية بناء المدينة وتطويرها الحضري.المشكلة الحضرية حاليًا: هي أنه بما أن هذا النموذج الاقتصادي، بدلًا من أن يكون مؤقتًا، أصبح دائمًا - وهو اعتماد الاقتصاد بشكل كلي على العمالة الأجنبية - صارت له تبعات على الشكل الحضري للمدينة. أصبح لدينا مجتمعان في مجتمع واحد؛ مناطق للمواطنين الكويتيين ومناطق لغير المواطنين. وشكلها الحضري مختلف: لديك السكن الخاص (الفلل)، ولديك السكن العمودي أو سكن العزاب وما شابه. وصار لديك بالطبع خلل في سوق العمل، حيث ينكب الكويتيون في القطاع الحكومي (العام)، والوافدون في القطاع الخاص.

حضريًا ومع زيادة السكان وزيادة الضغط على موارد البلد وإيرادات النفط، أصبحت الأولوية لتطوير المناطق السكنية للمواطنين، لأنه من الطبيعي أن يستجيب السياسي لرغبات المواطن في النهاية. وإذا لاحظت ما زالت وتيرة الزيادة في أعداد الوافدين في الكويت أسرع من وتيرة الزيادة في أعداد المواطنين على الصفار:

اقتصاديًا، ما الذي يمكننا التحدث عنه بخصوص هذه المسألة؟

د. ضاري الرشيد:

ما أود قوله هو أن هذه الزيادة (في أعداد الوافدين) لا يواكبها تطوير حضري خاص بالوافدين. لا يزال الوافدون يتكدسون في المناطق ذاتها. لدينا دراسة نجريها حاليًا ونقوم بالتشطيب عليها، تُظهر أن نصف الوافدين اليوم يقطنون في مناطق قائمة منذ عام ١٩٥٧، وهي أولى المناطق السكنية. نصف الوافدين اليوم متكدسون في تلك المناطق، بمعنى أنه لا يوجد تطوير حضري وسكاني جديد لمواكبة هذه الزيادة في أعداد الوافدين. وعليه، فإن كافة الموارد موجهة (وهذا مفهوم بالطبع) نحو المواطنين في تطوير مناطق السكن الخاص. فلديك هذا الخلل الاقتصادي الكبير الذي ينسحب أو يتغلغل أو يتسرب إلى الحوافز المتاحة أمام متخذ القرار الحضري. أين يوجه الموارد لتطوير الإسكان؟ أين يوجه الموارد للتطوير الحضري؟ أين يوجه الموارد لبناء البنية التحتية؟ أو لتوفير المرافق العامة والخدمات العامة؟ عندما تبدأ دائمًا بمناطق الكويتيين، تبدأ لديك بالنشأة مشاكل مثل خيطان قطعة واحد وقطعة اثنين. وتبدأ بالنشأة لديك مشاكل كالجليب، وهي عدم استثمار البنية التحتية وإعادة صيانتها.

وحتى متخذ القرار والمُنظِّم والوزير والمسؤول، فكره مشغول بتلبية حاجات المواطن، بينما الوافد، أو بالأحرى، المناطق التي يسكنها الوافدون، يبدأ عدم التنظيم المشاع والأسواق غير الرسمية والأنشطة غير المرخصة بالتسرب إليها. هذا بالإضافة إلى الأنشطة التي قد تكون غير قانونية، فتصبح مرتعًا لمخالفي الإقامة. كل هذه المشاكل التي تشخص حاليًا بها مناطق مثل الجليب هي نتيجة طبيعية لمنظومة حوافز موجودة أمام متخذ القرار الحضري، لأنه محكوم بواقع اقتصادي، وخلل اقتصادي كبير أدى إلى مشكلة التركيبة السكانية. وهو مُضطر للتعامل معها لكن يجب أن نعي أن المشكلة أو حلها ليس حضريًا، بل هو حل اقتصادي. ومثلما تفضلت، قد تكون مناطق مثل المدن العمالية حلاً مؤقتًا، لكن الخوف هو أن تكون حلاً مستدامًا، وأننا فقط ننقل مشكلة الجليب إلى مكان آخر بعيد عن عيوننا ونقول: «ما دمنا لا نراها، فهي غير موجودة المشكلة.

على الصفار:

إذن، نشوء مناطق كالجليب أو خيطان العُزّاب أو السالمية السكنية التي فيها عزّاب، أو الفردوس، أو ما نراه الآن في الجهراء، هو كله بناءٌ على مشاكل سابقة تراكمت. ورأينا كيف أصبحت هذه المناطق معزولة للعزاب، وترسَّبت المناطق السكنية لتصبح مناطق للعُزّاب. قد تكون هناك وجهة نظر مفادها أن المستحقين للرعاية السكنية ليسوا بحاجة لهذه البيوت أساسًا، أو أنه اشترى بيتًا في مكان آخر، وبالتالي أصبح لديه حافز الإيجار. هل يؤجر أم لا يؤجر؟ ما رأيك؟

د. ضاري الرشيد:

هـذا تفـكير اقتصـادي بالمئـة، واللـوم لا يقـع على صاحـب البيـت الـذي خـرج منـه ووجـد لديـه فرصـة لتـأجيره. دعنـا لا ننسى أننـا وضعنـاه أيضًـا في مـشكلة، وهي عـدم قدرتـه على تحمـل تكلفـة السـكن. فربما البيت الذي اشتراه قـد تكبـد فيـه قروضًـا وتكلفـة بنـاء، فهـو يؤجـر ليـغطي تكاليفـه أو يؤجـر لأنهـا فرصـة استثماريـة. نحـن نقـول دائمًـا إن الاقتصـاد هـو اسـتجابة النـاس للحوافـز الموضوعـة أمامهـم، سـواء كانـوا أفـرادًا أو مؤسسـات أو مطـورين أو متخـذي قـرار. فعندمـا تضـع هـذه المنظومـة مـن الحوافـز وهـذا الواقـع الاقتصـادي، فـإن اللـوم لا يقـع على النـاس. أنا لا أغضـب على صاحـب بيـت قسَّم بيتـه بالطبع عليـه مسؤولية اجتماعيـة وتجـاه جيرانـه لكـن هـذه هي الحوافـز الموضوعـة أمامـه. أنا دائمًـا مع التوجـه إلى جـذور المـشكلة وهنـا جـذور المـشكلة عميقـة جـدًا، وهي المسألة الاقتصاديـة. وقـد تحدثنـا عـن هـذا قبـل خمـس سـنوات في الوثيقـة التي أصدرناهـا مـع مجموعـة مـن الـزملاء، والتي سُميت «قبـل فـوات الأوان»، وتتحـدث عـن هـذا الخلـل. خلـل التركيبـة السكانيـة هـو نتيجـة مبـاشرة لخلـل إنتـاجي في الاقتصـاد وخلـل في سـوق العمـل. المـشكلة ليسـت بسـيطة، ولـن أدَّعي هنـا أن حلـولها بسـيطة، وقـد تسـتدعي حلـولها بعـض الألم.

على الصفار:

الآن، سمـيناها نحـن العـزل، أو بعبـارة أخـرى التهميـش، بأننـا نعـزل الوافـدين أو غير الكويتـيين في مناطـق معينـة، مما تسبـب بهـذه المشـاكل.

حسنًا، في ظل الموارد الحالية، كيف يمكنني دمجهم؟ وكيف يمكن لسياسة الدمج أن تحدث بحيث تكون بيئة متآلفة على الواقع الحضري الجديد على الواقع الحضري المفروض منه أن نجعلهم مندمجين، أو أن تكون التركيبة السكانية وربما ندخل في تفاصيلها متلائمة من ناحية العدد ومن ناحية التعايش.

د.ضارى الرشيد:

قبل أن نتطرق إلى موضوع الدمج هناك خللٌ لا بد من إصلاحه، يتمثل في كونك تعيش في بلدٍ تكون فيه الأقلية هي المواطنة. هذا وضعٌ غير سوي؛ لما له من تداعيات على الهوية، وعلى الثقافة، وكذلك على آليات المشاركة الشعبية وصنع القرار. لديك وضعٌ تتولى فيه الأقلية اتخاذ جميع القرارات، سواء كانت سياسية أو حضرية، لصالح الأغلبية. وأنا لا أختلف في ذلك. أنا هنا فقط أشخِّص لك الوضع، وهو أن هذا يمثل خللاً يجب العمل على إصلاحه. ولهذا، فإن المناداة بإصلاح التركيبة السكانية هي مناداة في محلها. قبل أن نتحدث عن الاندماج، ينبغي إصلاح التركيبة السكانية.»

واسمح لي أن أكون واضحًا: إن مناداتك بإصلاح التركيبة السكانية لا تعني أنك مضطرٌ لتبني طرح عنصري أو طرح سلبي تجاه الوافدين. في نهاية المطاف هؤلاء أناسٌ استضفتهم لديك وهم ضيوفٌ يساهمون في اقتصادك وفي مجتمعك، وهم يطلبون الرزق ولم يأتوا ليعتاشوا عليك. فَلأكُنْ واضحًا وللأسف يبدو أن هناك مغالطة مفادها أنه لكي أتحدث عن التركيبة السكانية، يجب أن أطرح طرحًا عنصريًا لاقبل أن نتطرق إلى موضوع الاندماج، هناك خللٌ لا بد من إصلاحه، يتمثل في كونك تعيش في بلدٍ تكون فيه الأقلية هي المواطنة.

هذا وضعٌ غير سوي؛ لما له من تداعيات على الهوية، وعلى الثقافة، وكذلك على آليات المشاركة الشعبية وصنع القرار. لديك وضعٌ تتولى فيه الأقلية اتخاذ جميع القرارات، سواء كانت سياسية أو حضرية، لصالح الأغلبية.»

فيُرد عليه: «ولكنه يقول لك: نحن مواطنون.»

«صحيح، وأنا لا أختلف في ذلك. أنا هنا فقط أشخِّص لك الوضع، وهو أن هذا يمثل خللاً يجب العمل على إصلاحه. ولهذا، فإن المناداة بإصلاح التركيبة السكانية هي مناداة في محلها. قبل أن نتحدث عن الاندماج، ينبغي إصلاح التركيبة السكانية.» «واسمح لي أن أكون واضحًا: إن مناداتك بإصلاح التركيبة السكانية لا تعني أنك مضطرٌ لتبني طرحٍ عنصري أو طرحٍ سلبي تجاه الوافدين. في نهاية المطاف، هؤلاء أناسٌ استضفتهم لديك، وهم ضيوفٌ يساهمون في اقتصادك وفي مجتمعك، وهم يطلبون الرزق، ولم يأتوا ليعتاشوا عليك. فَلأَكُنْ واضحًا، وللأسف، يبدو أن هناك مغالطة مفادها أنه لكي أتحدث عن التركيبة السكانية، يجب أن أطرح طرحًا عنصريًا. لا، لدينا فعلاً مشكلة في التركيبة السكانية، ونحن حاليًا نعيش في وضع غير سوي. ولكن بالإمكان البدء في معالجتها من خلال طرحٍ مسؤول وعقلاني وإنساني، ويكون مقبولاً اقتصاديًا وسياسيًا، أي طرحٌ منطقي، لا طرحٌ ديماغوجي أو شعبوي وحسب. أنت تسعى لحل مشكلة.» «فإذا وصلنا إلى مرحلة تتم فيها إعادة التوازن إلى التركيبة السكانية، سنبدأ حينها الحديث عن الاندماج. إن الاندماج ليس أمرًا جديدًا بالنسبة إلينا؛ فالدول المتقدمة سبقتنا في هذا المجال. فلماذا يُعد الاندماج ضروريًا؟ الاندماج ضروري لأنك لا ترغب في أن يتكون لديك مجتمعان متوازيان على رقعة جغرافية واحدة؛

لأن ذلك يبدأ في خلق نظامين متوازيين: منظومة قوانين خاصة بهذه الفئة، ومنظومة قوانين خاصة بتلك الفئة، ونظام حضري لهذه الفئة ونظام حضري لتلك، حيث إنهم بطبيعتهم سيبدأون في الانعزال أكثر فأكثر.» ولى تداعيات ذلك اجتماعيًا هي أن نسيجك الاجتماعي يبدأ في التمزق. فتتولد المشاعر السلبية بين الفئتين. تخيَّل أن هذا العدد الهائل من الناس يعيشون بين ظهرانيكم وأنتم لا تختلطون بهم: لا في المدرسة ولا في العمل. فما الذي تتوقعه كنتيجة لذلك؟» إذًا؛ ما الذي تتوقعه أن يكون عليه طابع العلاقات الاجتماعية التي ستنشأ عن نظام العزل هذا؟ بالإضافة إلى ذلك، فإن لهذا النظام تَبِعات اقتصادية أيضًا. إن الطرح القائل بأن مشكلة التركيبة السكانية تُولِّد تَبِعات تتمثل في الضغط على البنية التحتية والخدمات؛ هو طرح وجيه ومقبول. ومرة أخرى، يمكن مناقشة هذا الطرح بعقلانية دون الحاجة إلى طرح مزاعم تتعلق بعمليات استحواذ أو استيلاء. إنها في الواقع مشكلة حقيقية يجب إعادة معالجتها. علاوة على ذلك وعلى الصعيد الحضري عندنا... (نحن الآن في دولة الكويت) لا تتوفر لدينا حرية في الحراك الحضري والإسكاني للأفراد، وخاصة للوافدين، والسبب في ذلك هو منع تأجير المساكن في المناطق السكنية (الخاصة). وبالطبع، قد تكون هذه القوانين أو الآراء لها وجاهتها أنا لا أناقش وجاهتها الآن). لكنني أناقش الواقع فعندما تحصر وتُقَيِّد الوافدين، الذين يمثلون عصب الاقتصاد من ناحية سوق العمل. يتم حصرهم وتجميعهم في مناطق محددة، أي أن هذا الأمر ينشئ لدينا مشكلة نُطلق عليها تسمية التفاوت أو عدم التوافق المكاني (Spatial Mismatch)

وهو عدم التطابق ما بين مقر العمل ومقر السكن إذا لم تمنح حرية اختيار السكن للعامل أيًا كانت جنسيته، بحيث يتمكن من السكن بالقرب من مكان عمله إذا فضّل ذلك؛ فلا يحق لك أن تشتكي من ازدحام الشوارع، لأنه سيحتاج حتمًا إلى مركبة خاصة الآن. وبذلك، فإنه سيُشكّل ضغطًا على خدمات البنية التحتية، وعلى الشوارع، مما يؤدي إلى الازدحام والتلوث وغير ذلك. إن لمسألة العزل السكاني هذه تبعات كثيرة، ولا يقتصر دفع ثمنها على الوافد فقط، بل إن المجتمع بأكمله يدفع ثمنها، سواءً على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي. وإذا سألتني: أين يبدأ الحل؟ إذا قمنا بتشخيص مشكلة التركيبة السكانية تشخيصًا اقتصاديًا نكون قد عرفنا جذورها حتى الآن. ولكن ما هي تبعاتها الاقتصادية؟ إن تبعاتها الاقتصادية تتمثل في أن هناك الكثير من الأفراد ولأن الجميع حاليًا يستفيد من الكثير من الخدمات والبنية التحتية المدعومة من الدولة، فإن رب العمل الذي يجلب الوافد إلى البلد لا يتحمل التكلفة الحقيقية لاستقدام العامل الواحد بل هو يترك هذه التكلفة على عاتق الدولة سواءٌ أكان الضغط الواقع على الخدمات الصحية، أو على البنية التحتية كالشوارع وغيرها، أو حتى على المتطلبات الأمنية والإطفاء وغير ذلك فإن جميع مؤسسات الدولة كالقضاء وغيرها هي في الوقت الراهن تُعدُّ دعماً غير مباشر تقدمه الدولة. وبمعنى آخر: لو أن الدولة فَرَضت على صاحب العمل أن يتحمل التكلفة الحقيقية التي يُسببها استجلاب الوافد إلى الكويت ولو أنه بطريقة ما، سواء عبر ضريبة أو آلية أخرى، يتحمل صاحب العمل التكلفة الحقيقية، فسيكون مُضطراً لرفع أسعار الخدمات والمنتجات التي يُقدمها.

إلا أنه ليس مُضطراً لذلك الآن، لأن العبء كله يقع على عاتق الدولة. ولهذا السبب، من السهل عليه أن يجلب وافدين أكثر.

>> لهذا، ففي اعتقادي أن البداية تكون بـ:

١. فرض الضريبة لتعديل التكلفة :

> أن تُفرَض ضريبة ما. وهناك أنظمة حالياً، مثل نظام السعودة في السعودية الذي تم تنظيمه بعناية أكبر، حيث يجب عليك لإحضار وافد أولاً أن تُقنع الدولة بأن ليس لديك عامل وطني يقوم بهذه الوظيفة.

> هذا بالإضافة إلى حصر بعض القطاعات الاقتصادية حالياً على السعوديين (وإن كنت أتحسس اقتصادياً من مسألة الحصص أو الكوتة هذه، لكنها تبقى محاولات).

> إذاً، الحل الأمثل بالنسبة لي هو فرض ضريبة على كل رب عمل يجلب وافداً يمكن لعامل وطني أن يقوم بعمله.

> الهدف من ذلك: سد الفجوة في تكلفة العمالة ما بين المواطن الكويتي والوافد، مما يمنح حافزاً لصاحب العمل لتوظيف الكويتيين، خاصة وأننا نعاني فعلاً من مشكلة بطالة بين الكويتيين حالياً. وهذه هي البداية، وهي ليست سهلة.

٢. تحقيق هدف مزدوج :

إذا بدأنا بهذا الإجراء، فبطبيعة الحال هذا سيرفع تكلفة جلب العمالة الوافدة. والأمل هو أن يؤدي هذا إلى توظيف الكويتيين. وبذلك، تكون قد ضربت عصفورين بحجر واحد: تساهم في حل مشكلة التركيبة السكانية، وتساهم في حل مشكلة سوق العمل والبطالة بين الكويتيين.

هـذه هي البدايـة. إذا وصلنـا لهـذه المـرحلة، نضـع أهدافـاً مرحليـة. أذكـر أن خطـة التنميـة لعـام ٢٠١٠ كانـت نسـبة الوافـدين ٧٠٪، وكانـت هنـاك مستهدفات للوصول بها إلى ٦٥٪ أو نحو ذلك. لكننا ما زلنا عند ٧٠٪وفقاً لآخـر إحصائيـة. المطلـوب هـو الوصـول بهـا إلى ٥٠٪ ثم نرى بعـد ذلـك.

٣. ربط الحل بالإنتاجية الاقتصادية

في هـذه الحالة، أنـت تدفـع أصحـاب العمـل... هنـاك نمـوذج اقتصـادي في الخليـج، يكتـب عنـه الدكتـور عمـر الشهـابي كـثيراً، وهـو أن الشركات لرفـع إنتاجيتهـا أمامهـا طريقـان:

>> إما أن تستثمـر في عمليـة الإنتـاج (كأن تستثمـر في الآلات والمعـدات).

>> أو أن تستثمـر في عمالتهـا (كأن ترفـع مـن كفاءتهم).

الجزء الثاني

جودة الحياة

بتاريخ | ٧-١١-٢٠٢٥م

د. ضاري الرشيد:

لدينا نموذج يكتب عنه الدكتور عمر الشهابي كثيراً؛ وهو النموذج الاقتصادي في الخليج. لرفع إنتاجية الشركات لديك طريقان:

١) الاستثمار النوعي (الإنتاجية): إما أن تستثمر في عملية إنتاجك، سواء بالاستثمار في الكفاءات (رفع كفاءة العاملين)، أو بالاستثمار في الآلات والمعدات لديك.

٢) الاستثمار العددي (الأكثر شيوعاً): وهو النموذج الذي تتبناه أكثر دول الخليج حالياً، حيث تعتمد على جلب عمالة وافدة رخيصة، بدلاً من استثمارك في تطوير أو رفع كفاءة العمالة الموجودة.

عندما تقوم بإجراء مثل فرض ضريبة على العمالة الأجنبية، فأنت هنا توفر حافزاً لصاحب العمل. لنأخذ مثال القطاع الإنشائي (البنيان):

إذا كانت القسيمة تحتاج في المُجمل إلى ١٠٠ ساعة عمل يقوم بها الوافدون (نبسطها: ٢٠ عاملاً وافداً). إذا رفعت عليه تكلفة جلب العمالة الوافدة من خلال الضريبة، فأنت هنا تُجبر صاحب العمل على التفكير: «كيف يمكنني استبدال هؤلاء العمال بطرق أخرى؟» هنا قد تظهر تقنيات جديدة، مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد (3D Printing) لأساس البناء، وغيرها. هذه ميزة. أنت توفر حافزاً لصاحب العمل للاستثمار في رفع كفاءة عملية إنتاجه من خلال زيادة الإنتاجية، وليس من خلال زيادة عدد العمالة الأجنبية الرخيصة. يجب ألا ننسى أن العمالة الأجنبية الرخيصة ليست رخيصة فقط، بل هي أيضاً متدنية الحقوق. صاحب العمل يفضل توظيف عامل أجنبي لأنه يدرك أن هذا العامل لا يتمتع بنفس الحقوق العمالية التي يتمتع بها المواطن، وهذا ليس وضعاً سليماً.

وخصوصاً الرخيصة، هي متدنية الحقوق. هذا العامل لا يستطيع الإضراب، لا يستطيع تأسيس جمعية نفع عام للمطالبة بحقوقه، ولديك نظام الكفيل الذي يربط مصيره برب عمله، فلا يستطيع حتى تحويل وظيفته. لذلك، أنا من مُتبني وجهة النظر التي تقول: ارفعوا الحقوق العمالية للعمالة الوافدة. يجب أن يكون لديه حقوق للتفاوض، وحقوق لتغيير وظيفته وتغيير كفيله، سهِّل الأمر عليه، بل وحتى السماح له بالمشاركة في النقابات.

على الصفار :

هل هناك أمثلة خارجية يمكن الاستدلال بها؟

د. ضاري الرشيد:

بالطبع، أنت تعمل في أي مكان بالخارج (أو في كثير من الأماكن) ولا تجد النظام الموجود لدينا في الكويت، حيث إن إنشاء النقابة في القطاع الخاص مقتصر على العمال الكويتيين فقط. هذا غير معقول، بينما يتمتع الباقون بنفس الحقوق. أنا أركز على هذا الأمر لأن ردود الفعل عليه سلبية دائماً. أنا مع رفع الحقوق العمالية للوافدين، لأنه لا يقتصر الأمر على ضمان الكرامة الإنسانية للعامل الوافد - وهو أمر ضروري - بل إن هذا يخدم العامل الكويتي أيضاً. عندما تعزز الحقوق العمالية للعامل الوافد، فأنت ترفع تكلفة العامل الوافد على رب العمل، وهذا يسد الفجوة في التكلفة بين العامل الكويتي والعامل الوافد. فيُقربنا هذا من مرحلة يرى فيها رب العمل أنه «من الأفضل توظيف كويتي» ما دامت التكلفة بدأت تصير متقاربة.

وأثر على التركيبة السكانية مرة أخرى. عندما ترفع تكلفة العمالة الوافدة على رب العمل - سواء عبر تعزيز الحقوق أو فرض الضريبة - فمن المفترض أن يوفر هذا حافزاً طبيعياً لرب العمل لتوظيف كويتيين.

على الصفار:

كيف يؤثر على الواقع الحضري؟

د. ضاري الرشيد :

بالفعل، حينها قد نصل إلى مرحلة لا نحتاج فيها للتفكير في «مدن عمالية». فالاقتصاد يقوم على عمالته الوطنية. إنها سلسلة مترابطة.

على الصفار:

رجذور المشكلة الاقتصادية ينسحب أثرها على الواقع الحضري الذي نعيشه، فلا يمكن فصلها.

د. ضاري الرشيد :

مرة أخرى، لا أريد أن أدّعي أن الحلول سهلة، بل هي صعبة. هذا الطرح الذي أقدمه سيؤدي بطبيعة الحال إلى مشكلة تضخم. أنت ترفع تكلفة العمالة على أصحاب العمل، وهذا سينعكس في الأسعار. لذلك يجب أن يصاحب الحل ألَم، ويصاحبه بعض من التضحية، لأنه سيؤدي إلى تضخم، ولا بد من تعويض ارتفاع التكلفة هذا. الحل هنا، لمواكبة مشكلة التضخم هذه، هو أن تُعزز التنافسية في السوق. إذا كان لديك سوق فيه نوع من الاحتكار، فعزز التنافسية فيه، لأن التنافسية تخفّض الأسعار. هي حزمة متكاملة، نهج متكامل يجب أن تعالج به مشكلة التركيبة السكانية، والتي تنعكس بطبيعة الحال على الواقع.

على الصفار:

بناءً على الحلول السابقة للحكومة تجاه هذا الموضوع (التركيبة السكانية، الخطط الحضرية، والحلول الاقتصادية)، لكي تكون الحزمة متكاملة، ما هي الحلول التي قُدِّمت في السابق؟ هل هناك خطط أو دراسات من واقع خبرتك كمُقدم للبحوث؟

د. ضاري الرشيد :

والله يعني إن نشاطًا، أي بالمعنى الأكيد، هو نشاطٌ لغيري، لا أنا. فالكثير من الباحثين لديهم نشاط كبير في محاولة إيجاد الحلول، سواء على النطاق الحضري أو على النطاق الاقتصادي. وحتى المؤسسات الرسمية، مثل مؤسسات التخطيط والمؤسسات المالية، تحاول أن تقدم الحلول. ولكن لديك واقع صعب يتطلب شيئًا من التضحية.بلكنني أعتقد أن المفقود الأكبر هو الرؤية: ماذا نريد أن نكون عليه شكل اقتصادنا بعد ثلاثين أو خمسين سنة؟ أعتقد أننا نفتقد هذه الرؤية. عندما تقدم رؤية يلتف حولها الجميع، أنا لا ألوم الناس عندما يكون لديهم شيء من انعدام الثقة تجاه بعض الحلول الاقتصادية التي تُطرح، ويحدث لديهم توجس بأنكم ستفرضون ضريبة، أو سترفعون كذا، أو ستزيدون الدعم لكذا. أنا لا ألومهم، لأنه لا يعلم ما هي نهايتها.بأنت تقدم للمواطن الحلول بشكل جزئي، ولكنه لا يعلم كيف ستبدو الصورة النهائية للاقتصاد بعد ثلاثين أو خمسين سنة. ما زلنا، لا أعتقد، نمتلك الرؤية الحقيقية.

لدينا رؤى تُطرح، وخطط عمل تُطرح، وبرامج عمل تُطرح، وخطط خمسية وغيرها ولكن انظر إلى مؤشراتها فمثلاً الخطة التي قُدّمت في عام ٢٠١٠، مؤشراتها لا تزال كما هي. بل حتى طريقة القياس فيها مغلوطة؛ إذ تُقاس بالإنفاق: كم أنفقنا؟ فنقول: «هذا هو التنمية التي قمنا بها».

لا، ليس الإنفاق. بل يجب أن تكون هناك مؤشرات حقيقية: كم عدّلت في الكثافة السكانية؟ كم عدّلت في جودة الحياة؟ وبعض المؤشرات، خصوصاً في المجال الحضري والإسكاني. هناك خطط وأفكار تُقدّم، لكنني أعتقد أن ما ينقصنا هو الرؤية، وينقصنا النفس الطويل، وينقصنا الاستقرار الوزاري في عملية اتخاذ القرار. يأتي وزير بمنظور، ويأتي وزير بعده فينسفه. لماذا؟ لأنه لا توجد خطة تقول للوزير الجديد: «لا، تعال، أنت اركب السكة وأكمل المسير». لا يصح أن تبدأ من جديد. أنا لا أتفق مع حتمية الثنائية بين أنك إما أن تستورد مُنتَجًا أو تستورد وافدًا. نحن نستطيع أن نحقق الأمرين معًا. هناك حاجة لتوطين بعض المنتجات والخدمات، وتوطين صناعتها وإنتاجها في الكويت. فالمفترض أن نعمل على هذا الشيء، فتضرب عصفورين بحجر واحد. لكن يبدو لي أن هذه الفكرة، وهي أن استيراد الوافد هو أرخص من حيث التكلفة تنطبق على ما ذكرته لك، مما يثيره الدكتور عمر الشهابي في كتابه، وهو أن القطاع الخاص في الكويت والخليج عموماً يعتمد أكثر على الكثرة العددية للعمالة الأجنبية وليس على جودتها فعندما يستثمر يفضل أن يجلب عاملاً إضافياً بدلاً من أن يدرب العامل الذي لديه ويرفع من كفاءته.

لذلك، أنا لا أتبنى هذه الحتمية: إما هذا أو ذاك. هذا هو توصيف لمشكلة؛ وهي أن لدينا اعتماداً كبيراً على الواردات، وخصوصاً في بعض السلع والخدمات الاستراتيجية التي من المفترض أن نوطنها بطريقة ما. هذه مسألة. أما مسألة أن لماذا بعض أصحاب العقار في الكويت يفضلون الإيجار للوافد؟ طبعاً هذا شيء مؤسف في المقابل يفضل بعض الأفراد (أصحاب العقارات/المؤجرون) التعامل مع المواطنين الكويتيين فحسب. إن هذا الأمر لشيء مؤسف حقًا؛ إذ إنك تدرك جيدًا أن طرح هذا التمييز، لو كان في الولايات المتحدة الأمريكية لكان ممنوعًا دستوريًا أن تفرق وتميز بناءً على الخلفية العرقية أو القومية أو الاجتماعية عند تأجير العقارات. لكن دعنا من الوضع في أمريكا ولنتناول واقعنا المحلي. نحن ندرك السبب بالطبع، وهو يرتبط ارتباطًا وثيقًا بما ذكرته آنفًا: وجود تدنٍّ في حقوق العمالة الأجنبية وفي المقابل في حقوق المقيم الأجنبي بشكل عام. ذلك لأن المواطن الكويتي، سواء من الناحية القانونية أو الاجتماعية، يجد أنه من الأسهل له كصاحب عمل أو كمالك عقار، أن يكون موقفه التفاوضي (في قيمة الإيجار على سبيل المثال) أفضل عندما يتعامل مع الأجنبي. والسبب يعود إلى تدني حقوق الأجنبي، ويسهل عليه أيضًا اتخاذ إجراءات لإخراجه (إخلاء العقار) إذا دعت الحاجة وان هذه الحوافز المتاحة والموضوعة أمام صاحب العقار الكويتي، تجعل تصرفه تصرفاً عقلانياً. بمعنى أدق، هو يسعى إلى اتباع الحوافز الماثلة أمامه وينظر في أفضل عائد محتمل يمكن أن يؤول إليه. لذلك فإن ما نشهده هو أمر طبيعي. وهذا القول لا يعني الحكم على الفعل بأنه جيد أو سيئ، بل هو وصف لكونه نتيجة متوقعة ومنطقية.

تخرجتُ في المرحلة الثانوية وفي شهر سبتمبر تحديداً، استقللتُ الطائرة ورحلتُ بمفردي حيث لم يكن معي أهلي ولا أي شخص آخر، وانطلقتُ في رحلةٍ كانت قد بدأت بالفعل. توجهتُ إلى ولاية أوريغون، وهي ولاية تقع في الشمال الغربي من الولايات المتحدة الأمريكية. التحقتُ في البداية بدورة لتعلم اللغة الإنجليزية، على الرغم من أنني كنتُ أمتلك درجة في اختبار (التوفل) تؤهلني لدخول الجامعة مباشرة. إلا أنني ارتأيتُ القيام بذلك لسببين؛ الأول هو أن قبولي الجامعي صدر متأخراً فكانت مواعيد التقديم في معظم الجامعات قد انتهت بالفعل مما جعل خياراتي محدودة في الجامعات التي يمكنني التقديم إليها في ذلك الوقت. والسبب الثاني هو أن هذه كانت زيارتي الثانية للولايات المتحدة؛ حيث كانت المرة الأولى في سن الثالثة عشرة وكانت بقصد السياحة مع العائلة، أما هذه المرة فهي الأولى التي أستقلُّ فيها بذاتي. لذا، قررتُ أن أدرس دورة لغة واحدة فقط لأتمكن من التأقلم مع تفاصيل الحياة هناك وللأمانة يعود الفضل في ذلك مرة أخرى لوالدي في عمر الخامسة عشرة ذهبتُ لدراسة اللغة في مدرسة صيفية ببريطانيا وسكنتُ حينها لدى عائلة بريطانية لمدة شهرين وكانت تلك هي التجربة الوحيدة السابقة لي في الاعتماد على النفس. وعليه درستُ اللغة رغم أنني لم أكن أحتاج إليها فعلياً لكن ذلك كان الخيار المتاح لي حينها، وبعدها انتظمتُ في جامعة ولاية أوريغون (Oregon State University) متخصصاً في الهندسة الميكانيكية.

علي الصفار:

انتوقف قليلاً عند هذه الولاية من منظور تاريخي، وتحديداً ما ذكرته الكاتبة (شارون وود وورتمن).

تشير الكاتبة إلى أن ولاية أوريغون الأمريكية تضم ما يقارب ٦٠٠٠ جسر، والسبب في ذلك يعود لطبيعة الولاية الغنية بالأنهار، والأودية، والجبال، مما جعل الجسور جزءاً أساسياً لا يتجزأ من حياتهم اليومية. مدينة (بورتلاند) على وجه التحديد تُلقب بـ «مدينة الجسور» لأنها مشيدة على ضفاف نهر (ويلاميت)، وتضم جسوراً شهيرة جداً، بعضها قديم ومتحرك مثل جسر (هاثرون)، وبعضها خشبي مغطى يمثل تراثاً جمالياً للولاية. هذه لمحة بسيطة عما تحتويه الولاية، فماذا ستقول لنا عنها ؟

د. ضاري الرشيد:

«نعم ولاية أوريغون ولاية خضراء بامتياز، وهي من أجمل الأماكن في أمريكا إذا كنت تنشد الاتصال بالطبيعة. هي ولاية مطيرة بطبعها، فقد كان المطر يهطل عندنا لما يقارب ثمانية أشهر في السنة ولهذا السبب، نجد أن الكثير من الطلبة لا يستمرون فيها، إذ يغلب عليها طابع الكآبة بسبب السماء الرمادية الدائمة، فنحن لا نرى الشمس إلا لمدة شهرين فقط في السنة. المطر مستمر طوال الأربع وعشرين ساعة، تنام وتستيقظ على صوته في الخارج. لكن هذا المطر جعلها خضراء جداً وهوائها نقياً للغاية؛ شخصياً كنت أعاني من ربو مزمن، وبفضل الله ثم العيش في أوريغون لمدة سبع سنوات شُفيت منه تماماً لأنني كنت أتنفس هواءً نقياً، وأعيش وسط الطبيعة، وبعيداً عن الملوثات والمدخنين. الولاية غنية بتضاريس طبيعية خلابة جداً، وهذا انعكس بشكل مباشر على طابعها الحضري؛ فكما ذكرتَ أنت عن الجسور نجد أن أغلب المرافق والأنشطة الترفيهية مرتبطة بالطبيعة.

كنا نذهب كثيراً نحو المحيط الهادي، حيث توجد الكثبان الرملية (Sand Dunes)، وهناك يمكنك ركوب الدراجات النارية (البقيات) أو ركوب الخيل، أو ممارسة رياضة المشي الجبلي (Hiking) في تلك الجبال الخضراء وجامعتي تقع في مدينة صغيرة جداً تسمى (كرفالس) كان عدد سكانها آنذاك نحو ٥٠ ألف نسمة، منهم ٢٠ ألفاً من طلبة الجامعة، والـ ٣٠ ألفاً المتبقين هم موظفو الجامعة أو ممن ترتبط أعمالهم بها. لذا تُسمى «مدينة جامعية» (University Town) وهي النموذج الذي يحيا ويموت بالجامعة فبمجرد حلول العطلة، تتحول إلى مدينة أشباح وتخلو من كل شيء. لقد كانت تجربة جميلة جداً لأنني لم أعش في صخب المدن، بل عشت في بيئة علمية تتيح التركيز التام على الدراسة. «وحتى عدد الكويتيين وقتها كان قليلاً، يتراوح ما بين ٢٠ إلى ٥٠ طالباً كحد أقصى. ولأن المدينة صغيرة وأغلبنا كنا طلبة هندسة، فقد كنا مقربين جداً من بعضنا البعض من مختلف الدفعات. كانت تجربة حياتية وأكاديمية ثرية جداً.

على الصفار:

بعد أن أنهينا المرحلة التمهيدية، كيف كان التوجه الدراسي؟

د. ضاري الرشيد:

تخصصت في الهندسة طبعاً. في البداية، قُبلت في تخصص آخر وهو (تخصص البصريات) لكنني لم أرغب فيه وكان متاحاً لي تغيير التخصص إلى الهندسة الميكانيكية، وهو ما كنت أطمح إليه أصلاً.

نظامنا في الجامعة يقتضي دراسة سنتين في البداية تُسمى ‹مرحلة ما قبل الهندسة› (Pre-Engineering)، وبعدها يجب أن تجتاز متطلبات معينة ومعدلاً محدداً لتدخل ‹المدرسة المهنية› (Pro-School) في السنتين الثالثة والرابعة. فهو قبول داخل قبول،خطوة إضافية يجب اجتيازها لتستمر في المراحل المتقدمة.«كنت الكويتي الوحيد في دفعتي الذي اختار تخصص الهندسة الميكانيكية..

علي الصفار:

«ولماذا اخترت الهندسة الميكانيكية تحديداً؟

د. ضاري الرشيد:

«يعود السبب لشغفي بموضوع الطيران منذ صغري. كنت أرى الطائرة معجزة؛ أن تجلس في صندوق معدني يطير بك في الهواء ويوصلك إلى أطراف العالم في ساعات قليلة. كان في ذهني تخصص هندسة الطيران، لكنني تلقيت نصيحة سديدة قبل التخصص وأنا في الثانوية. قيل لي إن هندسة الطيران تخصص محدود وضيق مهنياً فأنت تربط مستقبلك بقطاع واحد فقط. بينما إذا درست هندسات أخرى، كالميكانيك أو الكهرباء، فبإمكانك العمل في الطيران كأحد تطبيقاتها، مع إبقاء الأبواب الأخرى مفتوحة أمامك. وبالمناسبة، جامعتنا (Oregon State University) تقع في إقليم يضم ولاية واشنطن شمالنا، وبها أقوى جامعتين في الهندسة، وهناك المقر الرئيسي لشركة (بوينج). شركة بوينج لديها تعاون ضخم مع الجامعات هناك، من رعاية للطلبة وتوفير فرص تدريب.

أذكر أنني درست مقرراً يسمى ‹الهندسة العكسية› (Reverse Engineering)، وفكرته أن تأخذ منتجاً وتفككه لتفهم هندسته وكان مشروعنا هو ‹باب طائرة› تبرعت به شركة بوينج لمختبرنا، مما يعزز التطبيق العملي لعلوم الطيران. اخترت الميكانيك ولم أختر الكهرباء لأنني ببساطة لا أستطيع التفكير في شيء لا أراه بعيني؛ فكرة التيار الكهربائي غير المحسوس لم يستوعبها عقلي. بينما تخصصي الدقيق داخل الهندسة الميكانيكية هو ‹ميكانيكا المواد الصلبة والتصميم› (Solid Mechanics & Design)، وهي كلها أشياء محسوسة أستطيع لمسها، واختبارها، وتصميم أجزائها يدوياً. كان هذا ميولاً شخصياً بحتاً.

علي الصفار:

دعنا نتحدث عن تلك المواد الدراسية التي لا تُنسى في تخصص الهندسة الميكانيكية، وتحديداً في مرحلة البكالوريوس.. كيف كانت البدايات؟ وما هي تلك المواد؟

د. ضاري الرشيد:

بطبيعة الحال يُعد مدخل العلوم الهندسية قائماً على ثلاث مواد أساسية، وهي: الاستاتيكا (Statics)، والديناميكا (Dynamics)، والدوائر الكهربائية (Circuits).

{مادة «الاستاتيكا» } هي مادة الهندسة الأولى التي تدرسها، ومن خلالها تشعر حقاً بأنك قد وضعت قدمك على أعتاب طريق الهندسة. كانت هذه المادة هي التي «تؤدبنا» إن صح التعبير أو كما يقال «تعلمك أن الله حق فهي تجعلك تنسى تماماً مفهوم عطلة نهاية الأسبوع. لقد كنا مُلزمين بتسليم الواجبات كل يوم اثنين، ما يعني أن يوم الأحد يضيع تماماً في حل الواجب، بل إنك تبدأ العمل عليه منذ يوم السبت. لذا هي مادة تساهم في تربية شخصية المهندس وصقل التزامه أكثر من كونها مجرد مادة تعليمية.

تليها { مادة «الديناميكا» } وهي الأصعب. والسبب يكمن في أن الاستاتيكا تدرس الأجسام في وضعها الساكن، بينما الديناميكا تدرسها وهي تتحرك، ما يرفع من درجة تعقيد الدراسة ويجعلها عقبة حقيقية يجب اجتيازها.

علي الصفار:

هل كان شغفك بالدراسة حاضراً منذ البداية واستمر معك، أم أنك واجهت بعض الصعوبات أو شعرت بالملل؟

د. ضاري الرشيد:

لا على الإطلاق، الشغف كان موجوداً دائماً فأنا أعشق لغة الرياضيات. وتوجهي لتخصصات الهندسة لم يكن حباً في الهندسة لذاتها بقدر ما كان حباً في اللغة التي تُستخدم فيها، وهي الرياضيات. ربما يمكن وصفي بأنني شخص «أيسر الدماغ» (Left-brained) فشخصيتي تميل للجانب العقلاني والمنطقي، وهذا ينسجم تماماً مع لغة الرياضيات، فهي «منطقة الراحة» بالنسبة لي.

أنا لست من ذوي العقول الفنانة أو المبدعة بالمعنى التقليدي، بل أنا ذلك المهندس الذي يحل المشكلات ويفكر من خلال خطوات منطقية متسلسلة. لهذا السبب لم أواجه صعوبة تذكر خاصة وأنني كنت الكويتي الوحيد في تخصص الهندسة الميكانيكية في دفعتي، بينما كان أغلب الزملاء يتوجهون لعلوم الكمبيوتر أو الهندسة الكيميائية. لم أصادف كويتيين في فصولي الدراسية، فكان هناك زميل أو اثنان سبقاني بدفعتين، وآخرون لحقوا بي فلم نتزامل في ذات الفصول.

علي الصفار:

هل كان هناك عزوف من الكويتيين عن دراسة هذا التخصص خارج الكويت في ذلك الوقت؟

د. ضاري الرشيد:

نعم، كان الإقبال قليلاً جداً على الهندسة الميكانيكية حينها. وبسبب ذلك، كانت «مجموعات الدراسة» (Study Groups) التي أنضم إليها تتكون بالكامل من الطلاب الأمريكيين، ولم تكن مع أبناء وطني.

علي الصفار:

إذا ما ربطنا الولاية التي درست بها بما ذكرناه سابقاً حول جودة الحياة و»أنسنة المدن»، كيف وجدت ولايتك من حيث التواصل البشري؟ لنوضح للمشاهد هذا المفهوم من خلال تجربتك.

د. ضاري الرشيد:

الولاية (أوريغون) كبيرة، لكن المدينة التي عشت فيها كانت صغيرة. في أول سنتين لم أكن أملك سيارة، فكنت أعتمد على المشي، والدراجة الهوائية أحياناً، ولكن بشكل أساسي كنت أستخدم الحافلة (الباص). ولأن المدينة صغيرة، كنت ترى الوجوه ذاتها كل يوم في الحافلة، فتنشأ بينكم علاقات اجتماعية عفوية حتى وإن لم تكن تعرف الأسماء. أتذكر حين كنت في مرحلة دراسة اللغة بمدينة أخرى قبل انتقالي لجامعة «كرفالس»، كنت أسكن لدى سيدة أمريكية (رحمها الله)، وكان مشواري للحافلة يستغرق ٤٠ دقيقة يومياً. هذا الوقت الطويل في الحافلة جعلني أخوض حوارات يومية مع الركاب، وهذا هو الطابع الغالب في ولاية أوريغون وبعض الولايات الأخرى؛ وتيرة الحياة ليست سريعة جداً، والناس لديهم وقت للتواصل، على خلاف الولايات الشرقية مثل نيويورك التي يتدافع فيها الناس في الشوارع دون اكتراث. هناك نوع من الأريحية في سعة الأماكن المفتوحة؛ فالطبيعة تحيط بك من كل جانب، سواء كانت تلك الجبال الشاهقة، أو المساحات الخضراء الممتدة، وصولاً إلى الأنهار والمحيط الهادئ وغيرها. كل هذه العناصر تنعكس بلا شك على جودة حياة الإنسان. وكما أخبرتك، كانت تجربتي من الناحية الصحية إيجابية للغاية في ولاية أوريغون، بالإضافة إلى كثرة الأنشطة الترفيهية التي يمارسها الناس في أوقات فراغهم، وهي أنشطة مرتبطة كلياً بالطبيعة؛ مثل ارتياد الجبال، والتنزه في الكثبان الرملية، وركوب الخيل، أو ممارسة ركوب الأمواج في البحر، وحتى في الأنهار عبر رياضة «الرافتينج» (التجديف النهري).

كما كنا نذهب في كل موسم للتزلج على الجليد، وأوريغون تُعد من أجمل الوجهات لممارسة هذه الرياضة. فمن هذه الناحية، وفرت لنا الطبيعة خيارات غنية جداً، بل إن سياسة حكومة الولاية نفسها متصلة بهذه الأفكار، حيث تعمل على تعزيز جودة الحياة من خلال استغلال وحماية هذه الطبيعة.

علي الصفار:

لننتقل الآن إلى مرحلة ما قبل التخرج؛ ما هي التوجهات التي كانت حاضرة لدى «أبو سليمان» في تلك الفترة

د.ضاري الرشيد:

كنت أحرص قبل التخرج على التسجيل في الفصل الصيفي من كل عام، لأنه من الصعب أن يتخرج الطالب في الوقت المحدد دون أخذ مواد صيفية. وبما أنني لم أفوت أي صيف، وصلت إلى السنة الرابعة وكان لدي فصل صيفي شاغر، لأن كافة المواد التي كانت تتاح في الصيف قد أتممتها بالفعل. وكما ذكرت لك، أنا لا أحب الركود أو وقت الفراغ الضائع، لذا قررت العودة إلى الكويت وخضت تجربة التدريب الميداني في شركة البترول الوطنية الكويتية (KNPC) قبل تخرجي بسنة واحدة، وكان ذلك في عام ٢٠٠٤ وتم توزيعي لمدة شهرين في مصفاة ميناء عبد الله، وكانوا يمنحون المتدرب راتباً أو مكافأة قدرها ٢٠٠ دينار على ما أعتقد. قضيت الشهر الأول في إدارة الهندسة، وهي الإدارة المعنية بالتصميم الهندسي لوحدات الإنتاج داخل المصفاة، أما الشهر الثاني فكان في إدارة الصيانة المتعلقة بصيانة تلك الوحدات. كانت تجربة ثرية جداً وتجهيزاً حقيقياً للحياة العملية حيث اطلعت عن قرب على القطاع النفطي في الكويت، وتفاعلت مع المهندسين الكويتيين والشباب العاملين هناك.

بعد ذلك، ولأنني كنت قد أنجزت عدداً كبيراً من المواد ولم يتبقَّ لي سوى سنة واحدة على التخرج، واجهت تحدياً في قوانين الهجرة الأمريكية؛ حيث يجب على الطالب المسجل أن يحافظ على حد أدنى من الوحدات الدراسية (المواد)، ولا يسمح له بتقليلها إلا في فصل التخرج. ولأشغل جدولي الدراسي بما يفيد، وبما أنني أنهيت أغلب المواد التخصصية ولم يتبقَّ لي سوى مشروع التخرج، طرحت كليتنا برنامجاً لتخصص مساند (Minor) في كلية إدارة الأعمال بالجامعة، ويُعرف بـ «ريادة الأعمال» (Entrepreneurship)، وهو يختلف عن إدارة الأعمال التقليدية، إذ يركز على العمل الحر. لقد صُمم هذا البرنامج خصيصاً لخدمة المهندسين، انطلاقاً من مقولة شائعة بأن «المهندس قد يقع في حب المنتج الذي يصنعه، لكنه لا يعرف كيف يبيعه». فكان الهدف هو مساعدة المهندس على التوفيق بين العمل الهندسي الفني والعمل التجاري التسويقي. وكنت من ضمن الدفعة الأولى التي تخرجت من هذا التخصص المساند، وكان معي زميلان أو ثلاثة فقط. لقد جاءت هذه الفرصة بمحض الصدفة، وتخصصت في هذا المجال. وفي تلك السنة، كان مشروع التخرج يتطلب منا أخذ مشكلة هندسية واقعية ومحاولة حلها. وقد قامت شركة (InFocus) - وهي شركة عالمية متخصصة في تصميم وتصنيع أجهزة العرض (Projectors) ويقع مقرها الرئيسي في أوريغون - برعاية أحد مشاريع التخرج، وكان المطلوب منا هو إعادة تصميم لوحة التحكم الخاصة بأجهزة العرض التي تنتجها الشركة.

كنتُ أنا واثنان من الزملاء الأمريكيين في فريق واحد لمشروع التخرج، وقد كان هذا هو مشروعنا النهائي لنيل درجة البكالوريوس. ذهبنا لتقديم عرض مرئي (Presentation) أمام اللجنة، وقد نال المشروع إعجابهم لدرجة أنهم تبنوا الآلية (Mechanism) ذاتها التي استنبطناها وعملنا عليها. على أية حال، تزامن وقت تخرجي مع إطلاق برنامج جديد من قِبل وزارة التعليم العالي، وهو برنامج يتيح لك إكمال الدراسات العليا مباشرة؛ بمعنى أنه يمكنك البدء في مرحلة الماجستير إذا استوفيت بعض الشروط، ومنها: أن تكون قد تخرجت في الوقت المحدد دون تأخير، وأن يكون معدلك الدراسي ضمن فئة المتفوقين، بالإضافة إلى الحصول على قبول غير مشروط من الجامعة. لقد أُتيحت لي الفرصة من خلال هذا البرنامج، وبينما كنت في السنة الرابعة والأخيرة من الجامعة، بدأتُ بالفعل في التقديم على برنامج الماجستير المتوفر لدينا في الجامعة ذاتها. ذهبتُ وأديت الاختبارات المطلوبة وكافة الإجراءات، وتم قبولي في برنامج الماجستير. بعد ذلك، قدمتُ أوراقي إلى السفارة وإلى وزارة التعليم العالي، وبفضل الله تمت الموافقة على إكمالي للدراسات العليا مباشرة. وهكذا، واصلتُ دراسة ماجستير الهندسة الميكانيكية فور تخرجي؛ ودون مبالغة، فقد تخرجتُ يوم الجمعة، وبعد أسبوع واحد فقط من العطلة، وتحديداً في يوم الاثنين الذي يليه -أي بعد عشرة أيام فقط- بدأتُ دوامي الفعلي في مرحلة الماجستير.»

علي الصفار:

ما هي قيمة دراسة تخصص «المساند» في مرحلة ما قبل الماجستير؟ وكيف استفدت منها كمتخصص في الاقتصاد؟

د.ضاري الرشيد:

أرى أن التخصص المساند كان مفيداً بنسبة ١٠٠٪؛ لأنه يمنحك فرصة لدراسة بعض مواد إدارة الأعمال، ويتعمق أكثر في مفهوم العمل الحر، أي كيف تؤسس مشروعاً صغيراً. فالمعرفة التي اكتسبتها من خلال المواد الأساسية في الأعمال مثل المحاسبة، والتمويل، والتسويق، والإدارة كانت قيمة جداً، ولم تمر عليّ مسبقاً في دراستي.

علي الصفار:

لم تمر عليك إطلاقاً؟

د.ضاري الرشيد:

أبداً، لذا كانت معرفة ذات قيمة عالية. ولكن إذا ما عدت بالزمن وتأملت بعد مرور سنوات، اكتشفت أنني لست «رجل أعمال». كانت لدي رغبة وبعض الأفكار والأحلام بأنني سأبدأ مشروعي الخاص يوماً ما، لكنني اكتشفت أن ذلك لا يتناسب مع سماتي الشخصية.

علي الصفار:

هي محطات في حياة الإنسان، ففي كل فترة يبدو أنك تكتشف نفسك وذاتك؛ انتهينا من مرحلة الثانوية، ثم الجامعة، ثم دخل موضوع إدارة الأعمال في المسار ليكون جزءاً من رحلة اكتشاف الذات وقبل ذلك، دعنا نتحدث قليلاً عن تجربتك في العمل النقابي.

د.ضاري الرشيد:

نعم، العمل النقابي. كما تعلم، فإن «الاتحاد الوطني لطلبة الكويت» لديه فروع خارجية في كل دولة تضم مبتعثين، وكان هناك فرع للولايات المتحدة الأمريكية. كانت تتنافس عليه قوائم طلابية، وعادة ما كان التنافس سابقاً ينحصر بين قائمتين تقريباً: «قائمة المعتدلة» التي تمثل التيار الإسلامي، و»القائمة المستقلة». بعد ذلك تأسست قائمة جديدة في عام ١٩٩٩ تسمى «قائمة الوحدة الطلابية». أنا لم أعاصر بدايتهم الأولى، فقد ذهبت للدراسة عام ٢٠٠٠، وهم تأسسوا عام ١٩٩٩. في أول انتخابات لهم حصلوا ربما على خمسة أصوات فقط، وهم أصوات المرشحين أنفسهم. ثم خاضوا انتخابات عام ٢٠٠٠ وحصلوا على نحو ٥٠ صوتاً. طبعاً،كانت نسبة المشاركة ضعيفة للأمانة؛ ففي أمريكا كان هناك نحو ٤٠٠٠ طالب تقريباً، وكان يُعقد مؤتمر سنوي تُجرى فيه الانتخابات في شهر نوفمبر من كل عام بإحدى الولايات، ولم يكن الحضور يتعدى ١٠٠ أو ٢٠٠ طالب كحد أقصى.

علي الصفار:

يعتبر عدداً ضئيلاً جداً.

د. ضاري الرشيد:

ضئيل جداً مقارنة بـ ٤٠٠٠ طالب. وأنا شخصياً لم تكن لي علاقة بهذه الأجواء. كنت أحياناً في الكويت أذهب لجامعة الكويت أثناء الانتخابات بدافع الفضول، لأنه كان لدي اهتمام منذ أيام الثانوية؛ فكنت أقرأ الصحف وأتابع ما يحدث في مجلس الأمة.

كما كانت لدي ثقافة قانونية بسيطة، فلغة القانون تستهويني كثيراً، وأحب قراءة القوانين وأحكام المحاكم وما شابه. فكان لدي اطلاع وثقافة عامة بهذه الأمور، لكن لم تكن لي مشاركة فعلية أو نشاط نقابي. في عام ٢٠٠١ أُلغيت الانتخابات بسبب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، لأن الانتخابات كانت تتطلب سفر الطلبة في شهر نوفمبر، ورأى الاتحاد وقتها أن هناك تحدياً وصعوبة في سفر الطلبة في ذلك الوقت الحساس. طُرحت أفكار لعقدها في الكويت خلال عطلة الشتاء، لكن المقترح لم ينفذ وأُلغيت الانتخابات. وفي عام ٢٠٠٢ أقيم المؤتمر الطلابي والانتخابات في مدينة شيكاغو.

علي الصفار:

وحتى ذلك الحين، لم تكن قد انخرطت في العمل النقابي بعد؟

د. ضاري الرشيد:

أبداً، كنت بعيداً تماماً عن هذه الأجواء. كل ما كنت أعرفه عن الاتحاد هو من خلال موقع إلكتروني بدائي جداً، ومجلة تصلنا عبر البريد مرتين في السنة، ولم يكن هناك أي نشاط آخر. كما ذكرت في ٢٠٠٢ أقيم المؤتمر في شيكاغو، وكانت «قائمة الوحدة الطلابية» (القائمة الجديدة) تعمل بجد واجتهاد، وفي الوقت نفسه كانت «القائمة المستقلة» قد ذابت واختفت تقريباً حتى إن بعض أعضائها انضموا لـ «الوحدة الطلابية». وكان أحد الأصدقاء في مدينتي، وهو من ضمن مجموعتي المقربة، ناشطاً في هذه القائمة، وهو من حشدنا للمشاركة، ويمكننا تسميته «مفتاحاً انتخابياً». قمنا بحجز التذاكر وذهبنا إلى شيكاغو وكانت فرصة لنا لرؤية المدينة التي لم نزرها من قبل.

علي الصفار:

كان ذلك في عام ٢٠٠٢؟

د. ضاري الرشيد:

نعم، في نوفمبر ٢٠٠٢، تزامناً مع عطلة عيد الشكر (Thanksgiving) في أمريكا. ذهبنا إلى هناك، وكان حضور المؤتمر نحو ٣٠٠ طالب، بالإضافة إلى ضيوف قادمين من الكويت وندوات وفعاليات متنوعة. أُجريت الانتخابات وفازت القائمة «قائمة الوحدة الطلابية». أنا ذهبت وأعطيت صوتي لهم، لكنني حتى ذلك الوقت لم أكن أضع شعار القائمة (الباج) على صدري، فقد كنت أعتبر نفسي مستقلاً. بفوز هذه القائمة استطاعت إسقاط التيار الديني الذي كان يهيمن على الاتحاد لمدة ٢٠ عاماً، وتحديداً منذ أوائل الثمانينات. حينها أُعجبت بالشباب العاملين في القائمة وبطريقة عملهم. وفي عام ٢٠٠٣، أقيمت الانتخابات في واشنطن العاصمة، وحضرتها بالطبع وفازت القائمة مرة أخرى. هنا بدأ يتشكل لدي نوع من الانتماء للقائمة، وأذكر أنني ذهبت لارتداء شعار القائمة معلناً مناصرتي لها فلما تشكلت الهيئة الإدارية تم دعوتي للانضمام للجنة الثقافية في الاتحاد فانضميت لها فهذه بداية العمل النقابي

علي الصفار:

لِمَ وقع الاختيار عليك تحديداً للانضمام إلى اللجنة الثقافية؟

د. ضاري الرشيد:

كانت الأجواء الانتخابية والقوائم الطلابية في ذلك الوقت تعتمد في نقاشاتها العامة وسجالاتها على المواقع الإلكترونية الخاصة بها، وتحديداً عبر «المنتديات». هل تذكر حقبة المنتديات قبل ظهور منصة «تويتر» كانت لكل قائمة منتدىً خاصاً بها، وكنت أنا حينها عضواً فاعلاً ونشطاً جداً في منتدى «قائمة الوحدة الطلابية».

علي الصفار:

من خلال مشاركاتك وكتاباتك

د. ضاري الرشيد:

نعم، كانت مشاركاتي فاعلة، وأعتقد أن هذا هو الأساس الذي استقطبوني بناءً عليه للجنة الثقافية؛ إذ وجدوا أن طرحي يميل إلى الجانب الثقافي أكثر من كونه اجتماعياً أو رياضياً أو ما شابه. أظن أن هذه كانت القصة وراء اختياري.

علي الصفار:

وهكذا تم اختيارك ودخلت اللجنة.

د. ضاري الرشيد:

بالفعل، انضممنا للجنة الثقافية، وكعادة أي هيئة إدارية في بدايتها، يُعقد الاجتماع الأول لطرح الأفكار ووضع الخطط السنوية. طرحتُ وطُرحت أفكار كثيرة، وبحكم مسؤوليتنا كفريق ثقافي، كانت «مجلة الاتحاد» تحت إشرافنا المباشر، وهي مجلة فصلية كانت تصدر مرتين في السنة وتصلنا مطبوعة عبر البريد.

كان التحدي أن المجلة أصبحت الآن مسؤوليتنا، ويجب تشكيل هيئة تحرير لها وتحديد محتواها وخارطة طريقها. حينها، طرح أحد أعضاء اللجنة -لا أذكر من هو تحديداً- فكرةً قال فيها: «لماذا لا نحولها إلى مجلة إلكترونية؟». اليوم ونحن في عام ٢٠٢٥، قد يبدو هذا الحديث بديهياً، لكنه في ذلك الوقت كان يُعد فكراً ثورياً. أن تتحول إلى النشر الإلكتروني الكامل حينها كان خطوةً سابقةً لعصرها؛ إذ لم تكن «المدونات» قد انتشرت بعد، بل وحتى الصحف والمجلات الكويتية لم يكن لها وجود فعلي على شبكة الإنترنت. ناقشنا الفكرة وتبنيناها بحماس، وشكلنا هيئة تحرير ضمت أعضاءً من اللجنة الثقافية وآخرين من خارجها، وتوليتُ أنا مهمة «مدير تحرير المجلة» دون أي خبرة سابقة تُذكر. خبرتي الصحفية الوحيدة كانت تعود لأيام المرحلة الثانوية، حيث كنت مسؤولاً عن مجلة المدرسة لسنة واحدة بالتعاون مع قسم المكتبات، ولم أملك غيرها من تجارب. لكنها كانت تجربة للتعلم فاستلمت إدارة التحرير مع الفريق، وقررنا قراراً جريئاً: المجلة التي كانت تصدر مرتين في السنة، قررنا أن نصدرها مرتين في الشهر! أي بمعدل عدد كل أسبوعين. كان مبررنا حينها أننا تخلصنا من عبء الشحن والطباعة والتكاليف الورقية، فظننا أن الأمر أصبح سهلاً، لكن ما غاب عن ذهننا هو «جهد التحرير» وصناعة المحتوى وإيجاد المادة الصحفية بانتظام كما يُقال بالعامية «ورطنا أنفسنا»، لكنها كانت ورطة حميدة بفضل الله؛ لأنها صقلت مهاراتنا بشكل مذهل ومنحتنا تجربة غنية جداً. تعهدنا على أنفسنا بالالتزام بصدورها كل أسبوعين، واستمررنا في ذلك.

علي الصفار:

وهل استمريتم على هذا الجدول المزدحم؟

د. ضاري الرشيد:

نعم، وأذكر أننا أصدرنا العدد الأول في الخامس من مارس عام ٢٠٠٤ تقريباً. وإلى جانب مهامي كمدير للتحرير، كنتُ أدير موقع المجلة تقنياً. كان الموقع بدائياً جداً يعتمد على لغة بسيطة؛ لم تكن هناك منصات إدارة محتوى أو لوحة تحكم (Dashboard)، بل كنت أدخل المحتوى يدوياً في الكود.

علي الصفار:

ألم يكن هناك مبرمج معكم؟

د. ضاري الرشيد:

استعنا بمبرمج ليصمم لنا الهيكل الأساسي للصفحة فقط، أما المحتوى فكنت أقوم بإدراجه يدوياً. كانت هيئة التحرير تزودني بالمواد، وأنا أقوم بتنسيقها برمجياً: أضع الفقرة هنا، والصورة هناك، وأتحكم بكل تفصيلة عبر لوحة المفاتيح والفأرة، بعيداً عن برامج النشر المتقدمة الحالية. لقد كان عملاً مضنياً وشاقاً للامانة، وكان أسبوع النشر بمثابة استنفار كامل.

علي الصفار:

هل كان هناك إقبال من القراء على التعليقات والمشاركة؟

د. ضاري الرشيد:

نعم، في البداية كانت الفكرة قريبة جداً من اهتمامات الطلبة. بدأ الاتحاد بتطوير موقعه الإلكتروني وألحق به موقعاً للمجلة، وكانت المجلة تُحدّث كل أسبوعين.

لم نجعلها مجرد مجلة معلوماتية تنشر مواضيع عامة فحسب، بل أصبحت مجلة ذات طابع استقصائي أكثر. حرصنا في كل عدد على وجود «ملف العدد»، وهو قضية عامة نتبناها، سواء كانت قضية وطنية أو طلابية أو غير ذلك. كنا نتعب كثيراً في إعداد الصفحة الأولى، ونجري مقابلات مكثفة، وأحياناً كنا نحقق «سبقاً صحفياً». أدى ذلك إلى إقبال كبير، لدرجة أن المشاركات بدأت تصلنا من الطلبة، بل ومن خارج الولايات المتحدة أذكر أن طلبة في بريطانيا كانوا يشاركوننا لعدم وجود منفذ مشابه لديهم هناك، كما بدأ كتاب صحفيون من الكويت يشاركون معنا أيضاً وكان التفاعل كبيراً جداً، لدرجة أن بعض الصحف الكويتية بدأت تنقل أخبارنا، وخصوصاً المقابلات الحصرية والسبق الصحفي الذي كنا ننفرد به. لقد حظيت المجلة بزخم كبير بفضل الله، ثم بفضل تفاعل الطلبة وجهود هيئة التحرير كاملة. كانت تجربة تعلمت منها الكثير، رغم أنها كانت عملاً مضنياً وشاقاً.

علي الصفار:

لو عدنا إلى سياق الحديث عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر كنت حينها في الولايات المتحدة. تكلمنا عن انعكاسات الحدث على العقار وخروج الأموال وهجرتها من الخارج (سواء من أمريكا أو الدول الأوروبية) إلى المنطقة ماذا عن وضعك أنت كطالب في تلك الفترة؟

د. ضاري الرشيد:

لدي قصة خاصة مع هذا الموضوع. ذهبت إلى أمريكا عام ٢٠٠٠، ووقعت الأحداث في سبتمبر ٢٠٠١. في سنتي الأولى هناك، قضيت عاماً كاملاً دون العودة إلى الكويت، حتى في عطلة الشتاء (الكريسماس) لم أعد بسبب ظروف تحويل التخصص والجامعة.

لقد انقطعت عن الكويت سنة كاملة، ولم تكن وسائل التواصل متوفرة حينها مثل الآن؛ لم يكن هناك سوى الهاتف. طوال تلك السنة، لم يرَ أهلي لي إلا صورة واحدة أرسلتها عبر البريد العادي، كانت صورة التُقطت لي في «قطار الموت» في «ديزني لاند»، تأتي على شكل بطاقة بريدية جاهزة، وضعت عليها طابعاً وأرسلتها. المهم، عندما جاء الصيف قررت العودة للكويت. كنت هناك بتأشيرة طالب لغة، وانتهت مدة التأشيرة، فكان لزاماً عليّ تجديدها لأتمكن من العودة كطالب جامعي. كان استخراج التأشيرة الأمريكية حينها سهلاً جداً؛ تذهب بنفسك أو ترسل مندوباً. ذهبت بنفسي عدة مرات، لكن بسبب الزحام الشديد في الصيف (موسم ابتعاث وعلاج وسياحة)، كنت أرى الطوابير الطويلة أمام السفارة في منطقة «بيان» أتكاسل و أؤجل الموضوع لليوم التالي، خاصة وأني كنت سأقضي في الكويت شهراً ونصفاً. قبل موعد سفري بـ ١٢ يوماً تقريباً، قررت الحسم. ذهبت في الصباح الباكر، وقفت في الطابور وأجريت المقابلة السريعة. في ذلك الوقت، كانت التأشيرة تُسلم في اليوم نفسه؛ يطلبون منك العودة بعد الظهر لاستلامها. عدت إلى البيت، تناولت الغداء، ثم صعدت لغرفتي لأخذ قسط من الراحة. عند الساعة الرابعة عصراً تقريباً، أيقظني اتصال هاتفي من والدتي، قالت لي: «استيقظ وافتح تلفزيون سي إن إن (CNN) لترى ما يحدث». فتحت التلفاز وإذا بي أمام أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. كان ذلك يوم الثلاثاء على ما أذكر. جوازي كان لا يزال في السفارة، وكان يفترض أن أذهب لاستلامه الآن. وفعلاً، ذهبت واستلمته، وكان تاريخ إصدار تأشيرتي المطبوع في الجواز هو ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

علي الصفار:

تاريخ لا يُنسى فعلاً.

د. ضاري الرشيد:

تخيل أن هذا الختم موجود في جوازي؛ فكان في كل مرة أدخل فيها إلى أمريكا، يعلق ضابط الهجرة في المطار وينادي زملاءه قائلاً: «تعالوا انظروا»، ولا بد أن يوجه لي بعض الأسئلة حول هذا التاريخ. بسبب حساسية الأوضاع حينها والخوف من ردات الفعل تجاه العرب والمسلمين، سمحت وزارة التعليم العالي لطلبة أمريكا بإيقاف قيدهم الدراسي لمن يرغب في البقاء بالكويت ذلك الفصل، أو حتى التسجيل في جامعة الكويت. كما سمحوا لمن هم في أمريكا بالعودة حتى لو لم يستحقوا تذكرة سفر سنوية.

علي الصفار:

وأنت، ماذا فعلت؟

د. ضاري الرشيد:

أنا فعلت العكس تماماً. تأشيرتي صدرت في ١١ سبتمبر وفي ٢٠ سبتمبر كنت على متن الطائرة عائداً إلى أمريكا.

علي الصفار:

لقد جازفت إذن!

من حسن حظي أني كنت في ولاية يمتاز أهلها بالود الشديد، وتحديداً في إقليم «الشمال الغربي» (Northwest) وهو مجتمع متفتح، متسامح بشكل كبير، ومتعلم. لا أدعي أني واجهت صعوبات أو مضايقات هناك أبداً. المضايقات كانت تقتصر على إجراءات المطارات، أما في الولاية والجامعة فقد كانت الجامعة تتواصل معنا وتؤكد دعمها ومساندتها لنا.

الجزء الثالث

جودة الحياة

بتاريخ | ١٤-١١-٢٠٢٥م

علي الصفار:

لا بد لنا أن نتحدث عن الارتباط الوثيق بين الهندسة والاقتصاد، يا دكتور. ماذا يمكننا أن نقول في هذا الصدد؟

د.ضاري الرشيد:

من الناحية الأكاديمية، الرابط الكبير والأساسي بينهما هو «الرياضيات»، وهذا هو الأمر الذي قد نتطرق إليه لاحقاً، وهو ما دفعني في الحقيقة للتوجه نحو علم الاقتصاد. أما من الناحية العملية، فقد تحدثنا منذ قليل عن مثال المهندسين الذين يقعون في حب المنتج الذي يصنعونه، لكنهم يفتقرون للخبرة التسويقية اللازمة له. إن هذا المنتج يمر بعملية تصنيع وبمراحل متعددة، وفي كل مرحلة تُضاف إليه قيمة معينة، وهذه الإضافات تساهم في الناتج المحلي لأي اقتصاد. وهذا ليس تقليلاً من المجالات الأخرى كالخدمات وغيرها، لكنني أتحدث هنا عن دور الهندسة؛ فهذه هي بداية الرابط بينهما، إذ إنك تخلق قيمة من منتج يحل مشكلة ما. فالهندسة باختصار هي «علم حل المشكلات»، فأنت حين تحل مشكلة، فهذا يعني أنك سهّلت حياة شخص، أو رفعت مستوى معيشة فرد، أو أوجدت حلاً لشركة، وكل هذه الأمور لها أبعادها الاقتصادية بطبيعة الحال.

علي الصفار:

لننتقل إلى مرحلة دراستك للماجستير.. أخبرنا عن كواليس تلك الدراسة.

د.ضاري الرشيد:

درست الماجستير في الهندسة الميكانيكية. وحول مشروع التخرج أو رسالة الماجستير،

ذهبت للتحدث مع المشرف الأكاديمي في الجامعة، وسألته عن المواضيع التي يمكنني العمل عليها، فطرح عليَّ عدة أفكار. استهوتني فكرة تتعلق بولاية أوريغون؛ فهذه الولاية كما تفضلت تضم جسوراً كثيرة ومتنوعة في أشكالها وهندستها وتصاميمها. وكانت هناك مشكلة تواجههم تتعلق بالشروخ (التصدعات) التي تحدث في هياكل تلك الجسور. كانوا يحاولون بكل طاقتهم تحليل أسباب حدوث هذه الشروخ، وما هو جدول الصيانة الأمثل الذي يجب اتباعه لتفاديها.أخبرني المشرف بوجود جسر في منطقة بورتلاند وبورتلاند هي العاصمة الاقتصادية لولاية أوريغون وليست العاصمة السياسية، لكنها مركز النشاط الاقتصادي وتمر عبرها أنهار كبيرة.

علي الصفار:

هل هناك عاصمة اقتصادية وعاصمة سياسية؟

د.ضاري الرشيد:

نعم، هناك العاصمة السياسية «سالم» حيث مقر حكومة الولاية، وهناك العاصمة الاقتصادية. تماماً كما هو الحال في الولايات المتحدة بشكل عام، واشنطن هي العاصمة السياسية، ولكن نيويورك هي العاصمة الاقتصادية.في بورتلاند، كان هناك جسر يربط بين ضفتي نهر كبير، أعتقد أنه نهر «ويلاميت» إن لم تخني الذاكرة. كان لا بد للسفن والبواخر الكبيرة أن تعبر من تحت هذا الجسر، ولإتاحة ذلك، كان الجسر مصمماً بحيث ترتفع القطعة الوسطى منه وقت مرور البواخر ثم تنزل مرة أخرى بواسطة نظام «بكرات» ورافعات وكابلات. العمود الفولاذي الضخم الذي تدور حوله البكرة (والذي يصل قطره إلى نصف متر تقريباً)

كانت تظهر فيه شروخ وتصدعات. كانت وزارة النقل في أوريغون ترغب في دراسة هذه القطعة ومعرفة أسباب الشروخ، وكانوا مستعدين لتبني ورعاية طالب ماجستير لدراسة هذه الظاهرة. قلت حينها: «حسناً الموضوع يستهويني».

علي الصفار:

كرسالة بحثية تُقدمها؟

د.ضاري الرشيد:

نعم، يكون مشروعاً بحثياً يُقدم كرسالة ماجستير. ولكن بعد فترة، لا أذكر التفاصيل بالضبط، واجهتُ بعض الصعوبات المتعلقة بكيفية الذهاب وأخذ القياسات الميدانية، فحدثت ظروف حالت دون إكمال هذا المشروع تحديداً. فقال لي المشرف: «هناك جسر آخر يرغبون في دراسته»، وهذا الجسر يعرفه جيداً من درس في أوريغون؛ لأنه يربط بين طريقين سريعين رئيسيين: الطريق السريع (I-٥) الذي يبدأ من كندا وينتهي في المكسيك ماراً بواشنطن وأوريغون وكاليفورنيا، والطريق السريع (٢٠٥) الذي يتفرع من الأول ليأخذك إلى مطار بورتلاند الرئيسي. هذا الجسر يربط بينهما، وهو جسر منحني أو دائري بعض الشيء، ووظيفته الانتقال من طريق سريع إلى آخر. كانت لديهم مشكلة شروخ في بعض وصلات (Connections) هذا الجسر. الجسر محمول على عوارض فولاذية صندوقية (Steel Box Girders) مفرغة من الداخل وهي التي توزع الأحمال. بعض نقاط التقاطع بين الأعمدة والجسر كانت تظهر فيها شروخ، والغريب أنها لم تكن تتوافق مع حساباتنا الهندسية.

نحن في مجالنا لدينا معادلات نتنبأ من خلالها متى يبدأ الشرخ بالظهور وما هي سرعة امتداده وتطوره، لكن الحسابات لم تكن دقيقة؛ فالشرخ كان يظهر وينمو بشكل أسرع من المتوقع، فأرادوا دراسة السبب. هذا الجسر يُسمى «جسر كمال» (Kamal's Bridge)، ويحمل الرقم ٩٧-A-٣ على ما أذكر. سُمي بهذا الاسم نسبة لمهندس هندي صممه، وهو معروف في وزارة النقل بهذا الاسم.

علي الصفار:

إلى أي سنة يعود تصميمه؟

د.ضاري الرشيد:

ليس قديماً جداً، ربما يعود إلى الستينيات إذا لم أكن مخطئاً، ويمكنني التأكد من المعلومة لاحقاً. المهم أنني بدأت العمل على هذا المشروع والبحث في مخططاته. وصدفةً في صيف ٢٠٠٦، وهو الصيف الفاصل بين سنتي الماجستير توفرت وظيفة «مهندس مؤقت» في وزارة النقل في أوريغون، وهي نفس الجهة الراعية لمشروعي. وكعادتهم أرسلوا لشبكة معارفهم وبما أنني كنت مهندساً حاصلاً على البكالوريوس وأعمل بالفعل على أحد جسورهم قدمت للوظيفة وتم قبولي. اشتغلت هناك لمدة ثلاثة أشهر في مدينة «سالم» (العاصمة السياسية)، وكنت أقود سيارتي يومياً لمدة ٤٠ دقيقة تقريباً.

علي الصفار:

طوال هذه السنين لم تغادر ولاية أوريغون؟

د.ضاري الرشيد:

نعم، عشت فيها سبع سنوات متواصلة. اشتغلت في ذلك الصيف في «قسم فحص الجسور» بوزارة النقل. كانت وظيفتي اليومية، بعيداً عن مشروع الماجستير، هي إجراء العمليات الحسابية التي تخبر الإدارة بموعد الصيانة الدورية لكل جسر. كانت هناك معادلة حسابية معينة نقوم بها لتحديد تلك الجداول الزمنية.

علي الصفار:

هل استفدتَ من تلك التجربة العملية في رسالتك العلمية؟

د. ضاري الرشيد:

بكل تأكيد، لقد كان هناك تقاطع كبير ومثمر بين المجالين؛ فأنت في عملك تعتمد على معطيات واقعية، مثل مقدار الأحمال التي يتعرض لها الجسر، وطبيعة تصميمه من الناحية الهندسية، وبناءً عليها تقوم بإجراء الحسابات اللازمة. كانت مهمتي تتركز في مساعدة المهندسين الأساسيين في الوزارة وفي الإدارة نفسها على التنبؤ أو تقدير الموعد الضروري لإخضاع الجسور للفحص أو الصيانة. وبطبيعة الحال كان يترتب على ذلك خروجنا في زيارات ميدانية أكثر من مرة في الأسبوع لأخذ قياسات من الجسور، مثل قياسات الأحمال وفحص الهيكل الإنشائي للجسر نفسه. لقد أتاح لي هذا العمل الاطلاع على عدد كبير من الجسور التي تقارب الستة آلاف جسر في ولاية أوريغون، والتي سبق وأن ذكرتُها في مقدمتك. إن أوريغون لا تمتاز بكثرة جسورها فحسب، بل بتنوع تصاميمها أيضاً؛ فكل جسر يبدو وكأنه لوحة فنية مستقلة.

والحقيقة أن تلك الجسور لم يبنِها مقاول واحد في وقت واحد، بل شُيدت على مدار قرابة مائتي عام، لذا فإن كل جسر منها يعكس الحقبة الزمنية التي بُني فيها، والذوق العام السائد حينذاك، والمعرفة الهندسية والثقافة العامة، والاحتياجات الاقتصادية والطبيعية التي كانت قائمة. لقد كانت تلك التجربة متعة لا مثيل لها؛ إذ كنا في الزيارة الواحدة نتفقد أكثر من جسر، نأخذ قياساتنا ونُجري حساباتنا، وفي الوقت ذاته نطلع على لوحات فنية هندسية.

علي الصفار:

وما هي الأسباب وراء وجود هذا العدد الهائل من الجسور في هذه الولاية؟

د. ضاري الرشيد:

يعود ذلك إلى كثرة الأنهار والتضاريس الجغرافية المتنوعة، فهناك الكثير من الجبال والمجاري المائية. لذا، تتنوع الجسور ما بين جسر صغير يربط بين ضفتين بطول عشرة أمتار مثلاً، وصولاً إلى جسور قد يمتد طولها إلى كيلومتر كامل. هذا التنوع في التصاميم وفي المشكلات الهندسية التي واجهتني خلال تلك الأشهر الثلاثة منحني اطلاعاً واسعاً وعلمني الكثير حقاً.

علي الصفار:

إذا تحدثنا عن الجسور ووظيفتها في تسهيل سبل العيش أو تيسير التواصل، فماذا يمكننا أن نقول في هذا الصدد؟

د. ضاري الرشيد:

الجسر من اسمه هو ما يربط بين شيئين، سواء كانا ضفتي نهر، أو مدينتين، أو طريقين. ولاية أوريغون استثمرت كثيراً في البنية التحتية من خلال هذه الجسور التي أصبحت اليوم إحدى أيقونات الولاية. وبالمناسبة في مطلع القرن العشرين (منذ عام ١٩٠٠ فصاعداً)، كان كبير المهندسين في وزارة النقل التي عملتُ بها لاحقاً، هو نفسه أستاذاً للهندسة المدنية في جامعتي. وأعتقد إن لم أكن مخطئاً، أن مبنى الهندسة المدنية في الجامعة سُمي تيمناً به (أندرسون). كان هو العقل المدبر والمصمم والمهندس وراء الكثير من تلك الجسور التي كنا نعمل عليها. والأجمل من ذلك، أن العديد من هذه الجسور كانت في الأصل مشاريع تخرج لطلاب الهندسة؛ فكما كان لدي مشروع تخرج، كان طلاب الهندسة المدنية، وربما الميكانيكية أيضاً، يصممون جسوراً برعاية من الولاية والوزارة نفسها. ولم يقتصر دورهم على التصميم فحسب، بل كانوا هم العمال الذين شاركوا في عملية البناء والتشييد. ومن اللفتات الجميلة أننا كنا نجد على بعض الجسور لوحات معدنية (بلاكات) مكتوباً عليها سنة التصميم، والفريق الذي عمل عليه، واسم المهندس المسؤول.

علي الصفار:

ربما هذا الواقع العلمي هو ما انعكس على الولاية لتظهر بهذه الجمالية.

د. ضاري الرشيد:

نعم، هذا صحيح.

علي الصفار:

ونحن نتحدث عن الجسور، ما مدى فائدتها في تقريب المسافات بين المدن؟ اليوم نرى في واقعنا جسوراً تؤدي إلى منطقة المطلاع، وأخرى في جنوب السرة، وغيرها من المشاريع الجديدة.. فهل تساهم هذه الجسور فعلياً في إلغاء الازدحام المروري؟ وهل ستقرب المناطق مستقبلاً؟ وما هي «فلسفة الجسور» في هذا الإطار؟

د. ضاري الرشيد:

فلسفة الجسور هندسياً هي تقديم حل لمشكلة الربط بين نقطتين فقد يكون بناء جسر أو نفق هو الحل الأمثل لتجاوز طريق آخر دون تقاطعه، وذلك لتحقيق انسيابية مرورية (مثل الجسور العلوية أو الأنفاق الأرضية). أما عن علاقة الجسور بالازدحام، فهذا موضوع قد نتشعب فيه لاحقاً في مجال الاقتصاد، ولكن إذا خصصنا الحديث عن الجسور، فالسؤال البديهي هو: هل زيادة الطاقة الاستيعابية للطريق، سواء بإضافة حارة جديدة أو بناء جسر، تخفف الزحام؟ من المسلمات في علم وهندسة واقتصاديات النقل أن النتيجة تكون عكسية تماماً فهي تزيد من الازدحام. قد تخفف الزحام في المدى القريب، لكن مع مرور الزمن، وفي ظل القدرة العالية على شراء السيارات وتوفر الوقود، ومع وجود الزحف العمراني الأفقي، تبدأ هذه الجسور والحارات الإضافية بالامتلاء مجدداً، ونعود لمشكلة الازدحام ذاتها. وهذا ما نسميه «الطلب المستحث» (Induced Demand)، وهو طلب غير طبيعي خلقه وجود هذه الطاقة الاستيعابية الجديدة.

وهكذا ندخل في دائرة مفرغة وخبيثة: توسع الطريق فتدعو الزحام، ثم تقول «لقد ازدحم الطريق، فلنوسعه أكثر» فيزيد الزحام مجدداً. وإذا نظرت إلى بعض المدن الكبرى مثل لوس أنجلوس، ستجد طريق «٤٠٥» أو حتى الطريق رقم «٥» يضم ثماني حارات في كل اتجاه؛ هذا الطريق لم يبدأ هكذا، بل بدأ ربما بحارتين، ثم فكر أحدهم بزيادتها لحل الزحام، وظلوا يزيدونها حتى وصلوا لثماني حارات ولا يزال مزدحماً! هناك مرحلة يجب أن تستوعب فيها أن هناك خللاً في المنهجية؛ فمن المسلمات في هذا المجال أن زيادة الطاقة الاستيعابية لا تحل مشكلة الازدحام. الحل الحقيقي يكمن في إيجاد بدائل للسيارة، وفي تقليص المسافات التي يحتاجها الفرد للتنقل؛ فبدلاً من الزحف العمراني الأفقي، يجب تقريب المسافات بين السكن والعمل، وبين السكن ومرافق الترفيه والاستهلاك. المشكلة أعمق وتتعلق بطبيعة شكل المدينة وتخطيطها، أكثر مما تتعلق بالوسيلة التي تنقلك من النقطة (أ) إلى النقطة (ب).

علي الصفار:

دعنا الآن ننتقل إلى تفصيل المرحلة التالية، وتحديداً الرد المتعلق بمرحلة ما بعد الماجستير. لقد انتهينا الآن من الماجستير وتخرجنا فماذا كان التوجه حينها؟

د. ضاري الرشيد:

تخرجتُ بالفعل في عام ٢٠٠٧، وللأمانة كنت أضع في ذهني تماماً أنني سأكمل دراسة الدكتوراه. فلطالما رأيت نفسي أكاديمياً وباحثاً أكثر من كوني ممارساً في المجال العملي؛ فالبيئة التي أجد فيها حيويتي وأزدهر فيها فكرياً وثقافياً هي البيئة الجامعية. لذلك، كان هذا هو المسار الذي خططتُ له دائماً.

لكن كانت هناك تجربتان عمليتان مررت بهما: الأولى هي التدريب الميداني في شركة البترول الوطنية في الكويت، والثانية هي الوظيفة في وزارة النقل بولاية أوريغون الأمريكية. هاتان التجربتان نبهتاني إلى أمر معين، أو لعلني أقول إنهما جعلاني أستوعب حقيقة غائبة عني. لقد كانت هاتان الوظيفتان مشبعتين من الناحية الهندسية، بما تتضمنانه من رياضيات وعمل هندسي وما إلى ذلك، لكن ما لم يرق لي هو ذلك الانفصال عن «العالم البشري الحقيقي». وما أعنيه هنا هو أنني في تلك الفترة كنت قد تدرجتُ في العمل النقابي حيث انضممتُ للقائمة في هيئة التنسيق، ثم خضتُ الانتخابات ودخلتُ الهيئة الإدارية للاتحاد. كنت يومياً منخرطاً في عمل اجتماعي وقضايا تمس البشر بشكل مباشر، وهي قضايا عامة، بالإضافة إلى اهتماماتي واطلاعي على الأوضاع العامة وقراءة الصحف والكتب. على النقيض تماماً، كان العمل الهندسي يتسم بعزلة تامة؛ ففي «المصفاة» التابعة لشركة البترول، لا يُسمح لك حتى بإدخال هاتفك المحمول، بل تتركه في السيارة، وفي الداخل لا يُسمح لك باستخدام الإنترنت إلا لساعتين فقط وفي مواقع محدودة جداً. الأمر نفسه تكرر في وزارة النقل بأوريغون؛ حيث كنت انغمس في العمل لنحو عشر ساعات يومياً، أقضيها بين المعادلات، والآلة الحاسبة، والتصميم، أو زيارات ميدانية للجسور، وكنت هناك منعزلاً تماماً عن العالم والحياة الأخرى التي أعيشها في العمل النقابي. بصراحة تملكني الخوف من هذا الأمر فلم أكن أريد أن أقضي حياتي أتحدث فقط مع الحاسوب أو الأجهزة والمعدات. من هنا بدأ تفكيري يتجه نحو اختيار مجال للدراسات العليا، وكان الطبيعي أن أكمل في مجالي نفسه، لكنني كنت أملك اهتماماً عاماً بأمور الاقتصاد رغم أنني لم أكن متبحراً فيه حينها.

لقد عدتُ إلى الكويت في يوليو ٢٠٠٧ وكانت تلك هي الرحلة الأخيرة حيث أنهيتُ كافة متعلقاتي سلمتُ شقتي، وشحنتُ أغراضي، وبعتُ أثاثي وسيارتي. كان أهلي قد سبقوني بالعودة بأسبوعين، ولحقتُ بهم لاحقاً. عادةً ما تكون الرحلة من الساحل الغربي للولايات المتحدة طويلة جداً، والوسيلة المثلى لتمضية الوقت هي القراءة؛ فمهما شاهدت من أفلام ستشعر بالملل، لذا كنت أحرص دائماً على اقتناء كتاب. في ذلك اليوم وبسبب انشغالي بتجهيز الأمتعة، نسيتُ شراء كتاب، فذهبتُ إلى المكتبات الصغيرة الموجودة في المطار وهناك، لفت نظري كتاب وُضع بشكل بارز على الأرفف وكان عبارة عن مذكرات «آلان جرينسبان». «جرينسبان» هو المحافظ السابق للبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي)، وقد شغل هذا المنصب لنحو ثلاثين عاماً، وشهد تحولات اقتصادية كبرى، مثل صعود النيوليبرالية في عهد «ريغان» و»تاتشر»، وعصر التخصيص، والعودة لاقتصاديات السوق وتحرير الاقتصاد من هيمنة الحكومات كان كتاباً ضخماً يقع في ٧٠٠ صفحة تقريباً. لطالما شدتني شخصية «جرينسبان» لغموضها؛ ففي منصبه ذاك كانت الكلمة الواحدة منه قادرة على تحريك الأسواق العالمية، لذا كان شديد التحفظ. لدرجة أن الصحفيين في أمريكا كانوا يراقبون «سماكة حقيبته» وهو خارج من اجتماعات الفيدرالي فإذا كانت الحقيبة ممتلئة، استنتجوا أن هناك قضايا ثقيلة ومهمة تمت مناقشتها. أن هناك قضايا ثقيلة ومهمة تمت مناقشتها. بدأتُ قراءة الكتاب في الطائرة، وكان يسرد طفولته وتعليمه وارتباطه بالمفكرة «آين راند»، وهي إحدى منظرات الفكر النيوليبرالي وكان هو أحد تلاميذها وجلسائه. شعرتُ بانغماس شديد في القراءة وعند وصولي للكويت أتممتُ الكتاب في شهر واحد.

حينها استوعبتُ أن هذا المجال يستهويني بشدة فالاقتصاد كما اكتشفتُ، يعتمد في دراساته العليا بشكل مكثف على الرياضيات. وهكذا وجدتُ الضالة التي كنت أبحث عنها: مجالاً يجمع بين القضايا العامة التي تمس حياة الناس اليومية وفي الوقت ذاته يتحدث «لغة الرياضيات» التي أتقنها كمهندس. هنا عقدتُ العزم على إكمال الدكتوراه في الاقتصاد.

علي الصفار:

الكتاب إذن هو ما أوقد هذه الرغبة بشكل كامل.

د. ضاري الرشيد:

بالتأكيد، الشرارة ربما كانت موجودة مسبقاً لكن الكتاب هو ما أججها

علي الصفار:

يذكر ألان جرينسبان في كتابه الشهير «عصر الاضطراب»؛ وهو كتاب يُعد مرجعاً ومذكراتٍ يشرح فيها تجربته الطويلة في قيادة السياسة النقدية الأمريكية. ما يهم المشاهد الذي قد يتناول هذا الكتاب، هو كيف تعامل جرينسبان مع أزمات اقتصادية عالمية كبرى، بدءاً من انهيار سوق الأسهم عام ١٩٨٧، مروراً بأزمة النمور الآسيوية عام ١٩٩٧، وانفجار فقاعة الإنترنت، وصولاً إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما تلاها. يشرح الكتاب دور البنك الفيدرالي في استقرار الاقتصاد، ويقدم تحليلاتٍ حول العولمة، والنفط، والصين، والديمقراطية الرأسمالية. أسلوبه يمزج ببراعة بين السيرة الشخصية والتجربة الاقتصادية العميقة، وهو حقاً مرجع لفهم العلاقة بين القرارات النقدية والأحداث العالمية. إنه كتاب يستحق القراءة بكل تأكيد.

د. ضاري الرشيد:

فبداية الكتاب كانت درامية بامتياز، حيث يروي جرينسبان أنه في أول يوم عمل رسمي له، انهار سوق الأسهم فيما عُرف بـ «الاثنين الأسود» عام ١٩٨٧. الكتاب يحمل عنصر التشويق والفكر معاً، وسواء اتفقت مع أيديولوجيته أو اختلفت، فإنه يقدم سرداً لحقبة مفصلية في مسيرة الاقتصاد الأمريكي، وبالتبعية الاقتصاد العالمي. للحقيقة، لقد استهواني هذا الموضوع بشدة، وبدأت أتعمق في البحث في مجال الاقتصاد. حينها عدتُ إلى الكويت، وكانت الفكرة السائدة في ذهني هي البقاء لمدة سنة أو سنتين قبل العودة لإكمال الدراسات العليا، لذا لم أرغب في الارتباط بوظيفة تعقد مستقبلي المهني طويلاً. قبلت بأول وظيفة متاحة، فعملت لمدة خمسة أو ستة أشهر في «جريدة الجريدة» ككاتب ومحرر، كبداية عملية لي وفي تلك الأثناء كنت لا أزال عضواً في الهيئة الإدارية لاتحاد الطلبة، وكان قد تبقى لنا أربعة أشهر على نهاية مدتنا. كنت معنياً بتنظيم المؤتمر السنوي في لوس أنجلوس، وخلال المؤتمر، كانت تزورنا شركات راعية، وكان «بنك الخليج» أحد هؤلاء الرعاة. لقد شاهد ممثلو البنك عملي في المؤتمر، الذي لم يقتصر على التنظيم فحسب، بل شمل أيضاً عمليات «جمع التبرعات» وتأمين الرعايات، حيث كانت ميزانية المؤتمر آنذاك تناهز نصف مليون دولار. هذا الحضور الكبير والتنظيم المحكم —والذي يعود الفضل فيه طبعاً لفريق العمل كاملاً في لجان الاتحاد— جعلني أبرز كأحد المسؤولين عن التنظيم. حينها تواصل معي مسؤولو بنك الخليج وقالوا لي: «ما رأيك في العمل لدينا؟

كانوا يبحثون عن مهندسين لإدارة «تمويل الشركات» (Corporate Banking)، لأنهم يفضلون «عقلية المهندس» التي تركز دائماً على حل المشكلات، وفي الوقت نفسه، كنت أمتلك خلفية في التخصص المساند الذي درسته في التمويل والمحاسبة.

علي الصفار:

وهذا بلا شك زاد من خبرتك التي اكتسبتها في العمل النقابي.

د. ضاري الرشيد:

تماماً، فالعمل النقابي يكسبك مهاراتٍ ناعمة هامة؛ مثل تنظيم الوقت، والتعامل تحت الضغط، وبناء شبكة علاقات واسعة. أخبروني حينها بأنهم سيشركوني في دورة تدريبية لمدة عام، تُمنح عنها شهادة من معهد الدراسات المصرفية. فقلت في نفسي: «ليكن ذلك، سأقضي هذا العام في التعلم حتى يحين موعد إكمال دراستي». بدأت العمل معهم في أواخر عام ٢٠٠٧، وكان نظام الدورة طوال عام ٢٠٠٨ يتوزع بين أسبوعين من الدراسة وأسبوعين من العمل الميداني داخل إدارات البنك المختلفة وكنت في قطاع تمويل الشركات، وحين وصلنا إلى شهر سبتمبر ٢٠٠٨ وقعت الأزمة المالية العالمية؛ انهيار سوق العقار الأمريكي الذي سحب خلفه سوق الأسهم، ومن ثم الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي بأسره. لم تكن الكويت بمعزل عن ذلك نظراً لارتباطنا الوثيق بالاقتصاد الأمريكي وتحديداً القطاع المصرفي الذي تأثر بشدة.

وبنك الخليج نفسه مر بأزمة حادة حينها بسبب تعامل بعض العملاء في «المشتقات المالية» التي نتجت عنها خسائر كبيرة، مما استدعى زيادة رأس مال البنك، وتدخلت الحكومة آنذاك لزيادته بالتعاون مع المساهمين. لكن، انظر إلى تدابير الصدف والحظ لقد كنت في قطاع الشركات، وهو القطاع المعني مباشرة بهذه الأزمة وكنا طوال حياتنا ندرس في كتب الاقتصاد، أو نشاهد في الأفلام الأمريكية القديمة ظاهرة «التهافت على سحب الودائع» أو ما يعرف بـ (Bank Run)، وهي اللحظة التي يفقد فيها الناس ثقتهم في القطاع المصرفي ويهرعون خوفاً على مدخراتهم. فتجد الازدحام الخانق أمام أبواب البنوك.طوال عمرنا كنا نقرأ عنها في الكتب أو في مذكرات ألان جرينسبان حين كان يصف مرحلة «الكساد العظيم» في الثلاثينيات أو بعض الأزمات المالية الأمريكية. لكنني في تلك اللحظة رأيت ذلك عياناً بياناً في بنك الخليج ووُثقت في الجرائد حينها وأذكر تلك الطوابير جيداً وصدر الخبر قبل عطلة نهاية الأسبوع وكان الناس يترقبون ماذا سيحدث عند افتتاح البورصة والبنوك يوم الأحد. حين داومنا يوم الأحد، كان الطابور أمام المقر الرئيسي لبنك الخليج يمتد حتى يعبر الشارع! أغلبهم كانوا من البسطاء، وخاصة العمال الوافدين الذين يملكون مائة أو مائتي دينار في حساباتهم ويخشون ضياعها. حدث تدافع وفوضى، وهذا ليس مجرد كلام بل واقع موثق إعلامياً كظاهرة كبرى عشناها. كنا نعمل في الطوابق العليا في الميزانين، فنطل على القاعة المصرفية في الأسفل ونرى مشهد «التهافت» الذي لم نكن نراه إلا في الأفلام. قد يكون ذلك سوء حظ لمن تضرر من الأزمة، لكنه بالنسبة لي كان «حسن حظ» مهني فقد كنت في قلب الإعصار وفي إدارة معنية بإيجاد حلول لهذه الأزمة. تعلمتُ منها الكثير وكانت تجربة مثرية للغاية.

علي الصفار:

دعنا نعيش معك تلك الأجواء، وتحديداً إبان الأزمة المالية التي عصفت بالعالم عام ٢٠٠٨، وذلك بصفتك كنت تعمل في إدارة تمويل الشركات. كيف كانت بداياتك الوظيفية؟ وكيف كنتم تعملون على إيجاد الحلول للمشكلات التي تواجه العملاء المعنيين في خضم تلك الأزمة؟

د. ضاري الرشيد:

لنبدأ بتوضيح طبيعة وظيفتي كنت أعمل في قطاع تمويل الشركات، وهو باختصار القطاع المسؤول عن تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للشركات في مختلف المجالات، ويتم توزيع العمل فيه بناءً على النشاط الاقتصادي. في البداية، عُيّنت في القسم المعني بشركات العقار والاستثمار. في واقع الأمر، عندما تواصلوا معي للانضمام إليهم، كانت رغبتهم تنصب على الاستفادة مني كمهندس؛ ذلك لأن البنك يمول شركات ذات طابع هندسي وفني، فكان من الجيد وجود موظف يتقن اللغة الهندسية والتقنية لفهم تلك المشاريع. ولكن، نظراً لما رأوه في طبيعة عملي السابق في «الاتحاد» ومهاراتي في العلاقات العامة، ارتأوا وضعي في قطاع العقار والاستثمار، علماً بأن لديهم توجهاً عاماً بتدوير الموظفين بين مختلف الإدارات. كانت هذه أول إدارة أعمل بها، حيث كنت أدير محفظة قروض، واستمررت فيها لمدة سنتين تقريباً. وبما أنني كنت جديداً على الإدارة، لن أدعي أنني واجهت تحديات جسيمة آنذاك، إذ كانت محفظتي صغيرة مقارنة بزملائي الأقدم ولكن كل مشكلة كانت بمثابة «وحش» مستقل بذاته يتطلب تعاملاً خاصاً يتناسب مع طبيعته الفريدة وكنت أراقب زملائي وهم يحاولون مساعدة العميل لتجاوز تلك الضائقة المالية،

فالأزمة في جزء كبير منها لم تكن بسبب خطأ ارتكبه العميل. فمثلاً قد يكون العميل قد اقترض بضمان أصول كالعقارات أو الأسهم، وبفعل الأزمة المالية تراجعت قيم هذه الضمانات بشكل حاد. وإذا انخفضت القيمة، يجد البنك نفسه مضطراً لأخذ مخصصات لمواجهة الخسائر، أو مطالبة العميل بزيادة الضمانات، وهو أمر قد لا يملكه العميل، أو قد يكون مرتبطاً بقروض أخرى مع بنوك منافسة. وهنا تبرز المعضلة: مَن له الأولوية في السداد؟ وكيف يتم التنسيق مع بقية البنوك؟ أكرر أنني لم أنخرط مباشرة في هذه التعقيدات الكبرى، لكن هذا ما كنت أشهده حولي. محفظتي كانت بسيطة في تلك الفترة ولم تتطلب هذا المستوى من التدخل، وكنت في بداياتي أتعلم من الزملاء والأصدقاء الذين سبقوني وأراقب كيف يعالجون الأمور. بعد عامين، انتقلت إلى قسم القطاع التجاري، المعني بتمويل شركات الخدمات النفطية، والإنشاءات، والـ «إلكتروميكانيك» وغيرها.

علي الصفار:

هل استهواك العمل المصرفي؟

د. ضاري الرشيد:

في الحقيقة ما استهواني حقاً هو التحدي الذي فرضته الأزمة؛ فقد كان هناك نوع من الابتكار في العمل، حيث يتطلب الأمر الجلوس مع العميل والعمل معاً لابتكار حلول وخطط تضمن الاستقرار تمهيداً لإعادة النمو مجدداً. في تلك المرحلة لم يكن تركيزنا منصباً على التسويق أو استقطاب عملاء جدد بقدر ما كان منصباً على تحقيق الاستقرار للمحافظ الائتمانية القائمة. هذا الجانب،كونه يطرح تحدياً ذهني جديداً كل يوم، هو ما كان يشدني للعمل.

لكنني لا أكذب عليك بعد أن استقرت الأمور وعاد الاقتصاد بشكل عام، والبنك وعملائنا بشكل خاص إلى حالة الاستقرار، بدأ ذلك التحدي يتلاشى، وأصبحت الوظيفة رتيبة وروتينية. وفي ذلك الوقت كانت إدارة البنك تخضع لتوجهات معينة (بسبب تدخل الحكومة وقتها)، وكان التوجيه يشير إلى أن المرحلة ليست مرحلة تسويق بل هي مرحلة انتقالية. لذا لم نكن نسعى لجلب عملاء جدد، فحتى هذا النوع من التحدي التسويقي لم يعد موجوداً. استقرت الأمور وبدأنا فقط في إدارة الحسابات أو المحافظ كما هي، ومن هنا بدأ شغفي يتلاشى تدريجياً.

علي الصفار:

وكان في ذهنك في ذلك الوقت موضوع الدكتوراه أساساً؟

د. ضاري الرشيد:

نعم، طبعاً تأخرت خطوة الدكتوراه قليلاً، حيث أمضيت في نهاية المطاف خمس سنوات في بنك الخليج بسبب بعض الظروف التي حالت دون إكمالي للدراسة فوراً. لكن بصراحة وصلت إلى مرحلة فقدت فيها الاهتمام والشغف بهذه الوظيفة.

علي الصفار:

ألم يكن هناك تطوير إداري في تلك الفترة؟

د. ضاري الرشيد:

للأمانة، كانت تجربتي في بنك الخليج إيجابية جداً. كنت مرتاحاً وظيفياً، والراتب كان جيداً، والفريق الذي أعمل معه ممتاز، ومديري كان متميزاً والتقدير موجود.

لكن طبيعة العمل ذاتها هي ما لم تعد تستهويني. كان البنك يوفر لنا دورات تدريبية وشهادات مهنية، التطوير الإداري كان متاحاً، لكن «التحدي» الحقيقي كان غائباً بسبب الظروف الاقتصادية التي كانت تمر بها الكويت آنذاك. بدأت أشعر بالملل وحتى بدأت أشكك في نفسي وأتساءل: «أنا مهندس، ما الذي أفعله هنا؟». إن شغفي الحقيقي يكمن في الهندسة والرياضيات، ولم أكن أرغب في قضاء ما تبقى من حياتي في الاتصال بالعملاء كل ثلاثة أشهر لمطالبتهم بدفع الفوائد. وصلت إلى حالة من «الاكتئاب الوظيفي» لدرجة كان من الصعب عليّ العثور على الدافع الذي يجعلني أبذل جهداً إضافياً في عملي؛ فكنت أكتفي بأداء المهام المطلوبة مني ثم المغادرة، على عكس زملائي الآخرين الذين أصبحوا الآن -ما شاء الله- قياديين في البنوك، إذ كان لديهم شغف كبير بهذا المجال، وهو ما لم أكن أشعر به وبدأت أفكر جديّاً في العودة إلى تخصصي في الهندسة، وقدمت بالفعل على عدة وظائف هندسية في القطاع الخاص. أجريت عدداً من المقابلات والاختبارات، وكان المسؤولون يقولون لي بوضوح: «نحن ندرك أن لديك خبرة عملية تمتد لثلاث أو أربع سنوات، لكنها ليست خبرة في المجال الهندسي؛ لذا، في حال توظيفك، سنعاملك مهندس حديث التخرج، ولن نستفيد من شهادة الماجستير التي تحملها». كان ذلك يعني أنني سأعود لنقطة البداية مهنياً، وسأفقد أكثر من نصف راتبي الحالي، ومع ذلك وافقت، رغبةً في استعادة الشغف والعمل في المجال الذي أحبه، على أمل أن أطور نفسي لاحقاً.

استمر هذا الحال قرابة خمس سنوات حتى جاء يوم في عام ٢٠١١ حين أرسل لي أحد عملائي في البنك -الذي أصبح صديقاً مقرباً وما زلنا على تواصل- إعلاناً وظيفياً من البنك الدولي في واشنطن العاصمة. كان هذا الصديق مدركاً للأزمة الوظيفية التي كنت أمر بها، وتضمن الإعلان طلباً لمهندس متخصص في قطاع النقل يمتلك خلفية مالية بسيطة ويحمل شهادة الماجستير، ليعمل في المشاريع المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكانت تلك الشروط تنطبق عليّ تماماً، وكأن الإعلان قد فُصِّل خصيصاً لي. كان الموعد النهائي للتقديم في صباح اليوم التالي بتوقيت الولايات المتحدة، فما كان مني إلا أن سهرت حتى الفجر لأجهز ملفي كاملاً من سيرة ذاتية وكتابة المقالات التعريفية المطلوبة. كانت هذه الخطوة بمثابة هروب من الواقع الذي كنت أعيشه، فقد رغبت بشدة في الخروج من ذلك القطاع، بل ومن الكويت بأكملها، لخوض تجربة دولية جديدة. بعد عدة أشهر تواصلوا معي لإجراء مقابلة أولية عبر الفيديو، ثم مقابلة ثانية وخلال تلك الأشهر كنت لا أزال في وظيفتي أشعر بنفس حالة الكآبة. في النهاية، أبلغوني باختيارهم لي ويسألوني عن موعد جهوزيتي للبدء. أوضحوا لي أن الوظيفة تندرج تحت برنامج يُسمى ‹برنامج الموظفين المهنيين الشباب› (JPO) وهو برنامج توظيف تموله بعض الدول المساهمة في البنك الدولي، ومنها الكويت عبر الهيئة العامة للاستثمار، بهدف إكساب مواطنيها خبرات دولية وتمثيل الدولة في المنظمات العالمية.

اتفقنا على أن تكون مدة العقد الأولي سنتين بتمويل من الهيئة مع إمكانية التمديد لثلاث سنوات إضافية تتحول بعدها إلى موظف دائم في البنك الدولي. قررت البدء في شهر أغسطس من عام ٢٠١٢ فقدمت استقالتي من البنك في شهر يوليو، وغادرت الكويت متجهاً إلى واشنطن لأبدأ مرحلة جديدة من حياتي المهنية.

علي الصفار:

ما هي تفاصيل وظيفتك هناك؟

د. ضاري الرشيد:

كنت أعمل في إدارة مختصة بـ التنمية المستدامة، وتحديداً في قطاع مشاريع الطاقة والنقل، إلا أن تركيزي واختصاصي الأكبر كان ينصبُّ على قطاع النقل. بدايةً، لا بد من توضيح طبيعة البنك الدولي فهو مؤسسة إقراض دولية تهدف بشكل رئيسي إلى تمويل مشاريع التنمية حول العالم لمحاربة الفقر ومن المهم التفريق بينه وبين «صندوق النقد الدولي» فبينما يُعنى الصندوق بميزانيات الدول، يقوم البنك الدولي بتمويل مشاريع تنموية ملموسة، سواء كانت بنية تحتية أو مشاريع مؤسسية. كنا نعمل ضمن قسم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) حيث ندير المشاريع التي يمولها البنك في قطاع النقل. هذه المشاريع قد تكون:

- بنية تحتية: مثل شق الطرق، وبناء الجسور والأنفاق.
- مشاريع مؤسسية: مساعدة الدولة في تأسيس هيئات أو مؤسسات متخصصة في قطاع النقل.
- دراسات فنية: تقديم الخبرات والاستشارات للدول.

أما عن طبيعة العمل فلم نكن نعمل كإدارة جامدة، بل كنا نتوزع في فرق عمل (Task Teams) فلكل مشروع فريق خاص به يضم «قائداً للفريق» ومجموعة من المختصين. ولقد تشرفت بالعمل في مشاريع متنوعة شملت مصر، واليمن، والسعودية، وبدرجة أقل في العراق والكويت وإن كان التركيز الأكبر في حينها على مصر واليمن والسعودية. تبدأ مهامنا منذ ولادة المشروع حيث نُعد الدراسات الضرورية لتقديمها لإدارة البنك لإثبات مدى استحقاق المشروع للتمويل، بناءً على العائد التنموي: كم سيخلق من فرص عمل؟ كيف سيحسن جودة الحياة؟ وما مدى تعزيزه للبنية التحتية؟ وفي حال الموافقة، ننتقل لمرحلة متابعة التنفيذ بالتعاون مع الجهات المعنية في الدولة المستفيدة، كوزارات النقل أو هيئات السكك الحديدية والموانئ.

علي الصفار:

وهل كانت هذه المهام تتطلب اجتماعات ميدانية؟ هل كنتم تزورون تلك الدول لمعاينة المواقع على أرض الواقع؟

د. ضاري الرشيد:

نعم، كنا نقوم بمهام سفر دورية بمعدل «مهمة عمل» كل شهر تقريباً، تستغرق من أسبوع إلى أسبوعين وكنا نحرص على دمج المهام لتقليل المصاريف؛ فمثلاً نزور مصر ثم نمر بالسعودية في الرحلة ذاتها. هذا الترشيد في الإنفاق ضروري لأن هذه الأموال يجب أن تُوجه للدول لتحقيق أهداف تنموية بدلاً من استهلاكها في نفقات موظفي البنك. لقد كنت مستقراً في واشنطن (دي سي)، ومن هناك انطلقت لمتابعة المشاريع في مصر والسعودية واليمن.

علي الصفار:

هل تذكر مشروعاً بعينه تركت فيه بصمة أو اشتغلت عليه بشكل مكثف؟

د. ضاري الرشيد:

نعم، في اليمن كان المشروع الأبرز هو صيانة الطرق الواصلة بين القرى النائية والمدن الرئيسية. العمل هناك لم يكن اقتصادياً فحسب، بل كان هندسياً دقيقاً إذ كان علينا قياس «خشونة الطريق» لأنها تؤثر مباشرة على سلامة الشاحنات والسيارات وتسرع من إتلافها. وفي العراق شاركت لفترة وجيزة في نهاية خدمتي في مشروع «الممر الاقتصادي» (Economic Corridor) وهو طريق رئيسي يربط شمال العراق بجنوبه، موَّل البنك جزءاً منه لتحفيز الحركة الاقتصادية على هذا المحور. أما في السعودية فكانت المشاريع في أغلبها مؤسسية؛ فالسعودية دولة غنية لا تحتاج تمويلاً للبنية التحتية بل تستعين بخبرات البنك الدولي - كما هو الحال في الكويت - لتقديم دراسات فنية أو مؤسسية كطلب المساعدة في إنشاء هيئات تنظيمية معينة. وفي مصر عملت في عدة مجالات، أبرزها تطوير هيئة سكك الحديد، وتحديداً في مجال «سلامة القطارات»، بالإضافة إلى مشاريع أخرى لا تحضرني تفاصيلها الآن.

علي الصفار:

إذاً يمكننا القول إن المعادلة تنقسم لقسمين: الدول الفقيرة يكون جل اهتمامها بالبنية التحتية، بينما تركز الدول الغنية على العمل المؤسسي؟

د. ضاري الرشيد:

هذا صحيح تماماً.

علي الصفار:

وكم استمرت رحلتك في أروقة البنك الدولي؟

د. ضاري الرشيد:

استمررت هناك لمدة سنة واحدة فقط، رغم أن المخطط كان البقاء لخمس سنوات على الأقل. والسبب في ذلك يعود لقرار اتخذته قبل ذهابي لواشنطن؛ ففي محاولة مني للخروج من حالة «الاكتئاب» التي كنت أمر بها، قدمت أوراقي مرة أخرى لدراسة الدكتوراه في تخصص الاقتصاد. كنت أظن أن فرصة القبول قد ضاعت لطول فترة الانتظار، ولكن في شهر سبتمبر - وبعد استقراري في واشنطن وبدء عملي بالبنك - وصلني قبول الدكتوراه الذي لم أكن أحسب له حساباً، فقررت حينها اغتنام الفرصة والعودة لمسار الأكاديمية

الجزء الرابع

جودة الحياة

بتاريخ | ٢١-١١-٢٠٢٥م

د.ضاري الرشيد :

بدأتُ العمل على إجراءات الحصول على قبول جامعي، وبالفعل خاطبتُ عدة جامعات وتلقيتُ قبولاً من أكثر من جهة. وفي شهر فبراير سنة ٢٠١٣ كانت إحدى الجامعات التي قبلتني هي جامعة كاليفورنيا في مدينة ‹أرفاين›، وهي مدينة تقع بين مدينتي لوس أنجلوس وسان دييغو في جنوب ولاية كاليفورنيا. لقد منحوني القبول ودعوني لزيارة الجامعة خلال عطلة نهاية الأسبوع، و تكفلوا بدفع قيمة تذكرة السفر لي حيث كنتُ أقيم في واشنطن العاصمة آنذاك. فدفعوا قيمة التذكرة وذهبتُ لتلبية الدعوة؛ وكان الهدف من هذه الزيارة هو الترغيب في الجامعة، فبما أن المرشح يتلقى عروضاً من عدة جامعات، تحاول كل جامعة استقطابه وجذبه إليها. بالنسبة لي، كنتُ قد تقدمتُ بطلبات لقرابة عشر جامعات، وجاءني القبول من ثلاث منها، مما يعني توفر ثلاثة عروض فكانت كل جامعة تسعى لضمي إليها. من أجل ذلك حاولت جامعة ‹ارفاين› ترغيبي في الانضمام إليها واستضافوني أسكنوني لدى أحد طلاب الدكتوراه الذي كان في سنته الثالثة، لكي أتعرف على طبيعة الحياة هناك. تضمن البرنامج يوماً مفتوحاً تعرفتُ فيه على الأساتذة، وحضرتُ محاضرات علمية، وقضيتُ عطلة نهاية الأسبوع معهم؛ حيث اصطحبونا في جولات، وتناولنا وجبة العشاء، وأطلعونا على معالم المدينة. في تلك الأثناء، كنتُ في حيرة من أمري، فقد كان لدي قبول آخر من إحدى الجامعات في مدينة واشنطن العاصمة نفسها التي أسكن فيها. كانت الحيرة تكمن في أن جامعة ‹ايرفاين› تتفوق من الناحية الأكاديمية، كما أنها تتوافق بشكل أكبر مع اهتماماتي البحثية في تخصص ‹الاقتصاد الحضري›. وفي المقابل، كنتُ مستقراً ومرتاحاً في واشنطن العاصمة ولا أشعر بحاجة لتغيير نمط حياتي.

لكـن، بفضـل الله اسـتقر رأيي في النهايـة على الانتقـال إلى كاليفورنيـا في سبيـل التحصيـل الأكاديمي. وبالفعـل، في صيـف عـام ٢٠١٣ حزمـتُ أمتـعتي ورحلـتُ إلى كاليفورنيـا، وفي شهـر أغسـطس بـدأتُ رحلة الدكتـوراه في برنامجٍ تبلـغ مدتـه خمـس سـنوات.»

علي الصفار:

ننتقـل الآن يا دكتـور للحديـث عـن رسـالة الدكتـوراه، والتي تناولـت فيهـا موضـوع «الاقتصـاد الحضري».مـا هـو علم الاقتصـاد ؟

د. ضاري الرشيد :

يُعـدُّ علم الاقتصـاد علماً اجتماعيـاً، ولا يُصنـف ضمـن علـوم الإدارة والأعمـال فحسب، بـل هـو بالأحـرى مـن العلـوم الاجتماعيـة المعنيـة بفهـم ودراسـة سـلوك البشر الاقتصـادي. ومـا نعنيـه بذلـك هـو أنـك تعيش في عالم يتسم بـ شح الموارد، بينما نمتلـك نحـن كبشر رغبـات وحاجـات غير منتهيـة. والسـؤال هنـا: كيـف يمكـن التوفيـق بين هـذه الحاجـات والرغبـات في ظـل شح المـوارد؟ إن هذا العلم بأكمله قـائم على كيفيـة توزيـع هـذه المـوارد بمـا يحقـق المنفعـة الأكبر أو الأعظـم للمسـتفيد منهـا سـواء كانـت هـذه المنفعـة على مسـتوى الأفـراد وتتمثـل في «السعادة والرضـا» مثلاً، أو على مستوى الشركات وتتمثـل في «الـربح»، أو حتى على مسـتوى المجتمعـات والـدول وتتمثـل في تحقيـق «الرفاهيـة للبشر».

>> المبادئ الأساسية للاقتصاد :

يقـوم الاقتصـاد بـشكل عـام على مجموعـة مـن الأفكار والمبـادئ التي قـد تفيـدنا كـثيراً عنـد الحديـث عـن الاقتصـاد الحضري، ومنهـا:

١- مبدأ تكلفة الفرصة البديلة: أي أنه لا يوجد شيء «بالمجان»، فحتى لو حصلت على شيء مجاني، فإن استخدامك لـ (دينار) واحد في مكان معين يعني حرمان مكان آخر من هذا الدينار.

٢- الاستجابة للحوافز: المسألة القائلة بأن البشر والمؤسسات يستجيبون للحوافز المتوفرة أمامهم.

٣- قوى العرض والطلب: وهي القوى التي تحرك الأسواق.

٤- التوفيق بين المنفعة الخاصة والعامة: محاولة الموازنة بين المصلحة الخاصة والمنفعة العامة، وهو أمر يخلق دائماً نوعاً من التوتر أو الصراع (Tension) بين هذين الجانبين.

* التخصص الأكاديمي والاقتصاد الحضري :

- الاقتصاد الحضري وهو أحد الحقلين اللذين تخصصتُ فيهما. وفي الواقع، فإن برامج الدكتوراه في الاقتصاد تفرض عليك اختيار حقلين تخصصيين داخل المجال الواسع للاقتصاد. تبلغ مدة البرنامج خمس سنوات؛ تدرس في السنة الأولى الجانب النظري، ثم تدرس لمدة سنتين تقريباً مواد في الحقول التي اخترتها (ويمكنك اختيار أكثر من حقلين، وهذا ما فعلته أنا)، وبعد ذلك تقوم بكتابة رسالة الدكتوراه التي هي عبارة عن ثلاثة أبحاث، سواء كانت متصلة ببعضها البعض أو أبحاثاً غير مرتبطة.

- الاقتصاد الحضري أو ما يمكن تسميته بـ «اقتصاديات المدن» معني بالإجابة عن سؤالين رئيسيين. فلو فتحنا خريطة العالم ونظرنا إلى أماكن تمركز البشر، سنلاحظ أن طبيعة هذا التمركز يغلب عليها «الكثافة»؛ بمعنى أن هناك أراضٍ واسعة وشاسعة في جميع القارات، ومع ذلك يختار البشر التركز في أماكن معينة ومحددة.

وهذه الظاهرة ليست محض صدفة، بل هناك قوى تدفع البشر لاختيار التكتل والتمركز في مناطق ذات كثافة عالية. وتحاول العلوم الاجتماعية باختلاف تخصصاتها تفسير هذه الظاهرة: «لماذا يختار البشر التكتل في مناطق عالية الكثافة بينما الأراضي متوفرة في القارات كلها؟». فعلم الاجتماع لديه شروحه وتفسيراته، والعلوم السياسية لها تفسيراتها، وكذلك علم الجغرافيا، مثل الجغرافيا الحضرية أو الجغرافيا الاجتماعية جميعهم لديهم تفسيراتهم الخاصة لهذه الظاهرة. إن هذه العلوم لا يحل بعضها محل بعض بل هي علوم متكاملة تسعى من خلال تضافرها للوصول بنا إلى فهم أعمق لطبيعة البشر.

>> فالسؤال الأول في علم الاقتصاد الحضري الذي نحاول فهمه ودراسته هو: ما القوى والدوافع الاقتصادية التي تؤدي إلى تمركز البشر في المدن، أو في نشوء المدن ذاتها؟ فعندما يتمركز البشر مع بعضهم البعض، تنشأ المدينة؛ لذا فإن هذا السؤال الأول يبحث في سبب نشوء المدن، وما الشروح والتفسيرات الاقتصادية المرتبطة بذلك.

>> أما السؤال الثاني المعني بحقل الاقتصاد الحضري فهو: بعد نشوء المدينة، ما التبعات الاقتصادية والاجتماعية لهذا التمركز البشري أو هذا التركز السكاني؟ إذ توجد تبعات إيجابية وأخرى سلبية لهذا التركز؛ فمن الأمثلة على التبعات الإيجابية أنه حينما يتمركز البشر بالقرب من بعضهم البعض فإن ذلك يسهم، على سبيل المثال في خفض تكلفة التنقل سواء كان ذلك تنقل الأفراد أو نقل البضائع أو حتى انتقال المعلومات وكل ذلك يعود لتقارب المسافات فثمة عامل اقتصادي يتمثل في خفض تكاليف النقل والشحن وغيرها.

كما توجد إيجابية أخرى، وهي أنه عندما يتمركز البشر على مقربة من بعضهم البعض، تنشأ علاقات اجتماعية، ويحدث تبادل للمعلومات والخبرات والمعارف الأمر الذي يولد مشاريع تجارية، وزيجات، وشراكات وهذه هي المنافع الإيجابية لظاهرة المدينة وتركز البشر جغرافياً.

يبدو أن هنالك أيضاً تبعات سلبية فمن معاني الكثافة الازدحام، كما تعني انتقالاً أسرع للأمراض المعدية، وقد شهدنا مثالاً على ذلك قبل خمس سنوات في جائحة (كوفيد-١٩). كما قد تنطوي الكثافة على التلوث والضوضاء، وصعوبة في إدارة شؤون البشر إذا زاد تركزهم في حيز مكاني معين. فهذان هما السؤالان الأساسيان اللذان يحاول علم أو مجال الاقتصاد الحضري الإجابة عنهما: كيف ولماذا تنشأ المدن؟ وما الذي يترتب عليها من تبعات اجتماعية واقتصادية نتيجة لتركز البشر جغرافياً هذا هو جوهر الاقتصاد الحضري.

أما الجانب الآخر أو الحقل الآخر الذي تخصصتُ فيه فهو ما نسميه (الاقتصاد القياسي)، وهو المعني بمنهجيات القياس والتقدير في علم الاقتصاد بمعنى كيفية تقييم وتقدير كفاءة سياسة معينة، أو آثار حدث ما، كالأزمات أو الهزات والصدمات الاقتصادية أو أياً كان نوعها، أو حتى السياسات العامة؛ أي كيفية تقييم عائدها الاقتصادي والتنموي والاجتماعي، بما يبرر تكلفة تبنيها. فهنالك أساليب ومنهجيات للقياس ليست بالسهلة للأمانة، وهذا الحقل هو المعني بها، فهو حقل منهجي أكثر من كونه حقلاً نظرياً أو تطبيقياً وهذا هو المجال الثاني الذي تخصصتُ فيه، حيث قمت بكتابة ثلاث أوراق بحثية خلال مرحلة دراسة الدكتوراه وهي التي تشكل في مجموعها رسالة الدكتوراه الخاصة بي.

علي الصفار:

إذا أردنا تفصيل «اقتصاديات المدن» وإسقاطها على الواقع المحلي، وتحديداً في الكويت، حيث نلاحظ تمركزاً كبيراً في مكان واحد، فما هو الجانب الإيجابي والسلبي في ذلك؟

د.ضاري الرشيد:

إذا عدنا لتاريخ الكويت، وتحديداً «مدينة الكويت القديمة» قبل اكتشاف النفط، سنجد أن البشر بطبيعتهم الغريزية وجدوا منفعة في التكتل ضمن مساحة ضيقة. كانت الدوافع اقتصادية (القرب من البحر مصدر الرزق)، وأمنية (نشوء السور للحماية)، وبيئية، وحتى لتسهيل التنقل. من أهم المنافع التي نتجت عن ذلك هي طبيعة العلاقات الاجتماعية؛ فحين نقول إن «الكويت صغيرة والكل يعرف بعضه»، فإن جذور هذه العبارة تعود لتلك المدينة القديمة، حيث نشأت علاقات النسب والشراكات التجارية بذاك الزمن. لكن، حدثت هزة كبيرة وإيجابية وهي «اكتشاف النفط»، حيث تدفقت الأموال على البلاد وتغيرت المعطيات بشكل جذري.

علي الصفار:

هل تقصد أن تلك الهزة أصابت النسيج الاجتماعي؟

د.ضارى الرشيد :

أقصد الدولة بشكل عام، والاقتصاد، والمدينة ذاتها. هل أدت هذه الهزة إلى تغيير في شكل المدينة؟ لقد تدفقت أموال النفط، ولا تنسى أن المجتمع في مجمله كان يعيش ظروفاً من الفقر فأغلب الناس كانوا يعيشون على الديون ويعملون في البحر أو البر مثلاً.

وعموماً، كان هناك تفاوت اقتصادي وطبقي كبير، والناس تعيش على ديون تورث، فثمة حالة من الفقر وانخفاض في مستوى المعيشة. فلما تدفق هذا «الخير»، تبنت الدولة وقيادتها آنذاك منهجاً يقضي بضرورة مشاركة هذا الخير مع الناس بمختلف الأشكال سواء من خلال تطوير المدينة حضرياً لتحسين مستوى وظروف المعيشة، فانتقلنا من بيوت الطين القديمة إلى بيوت مكيفة، وأصبح التنقل بالسيارات سهلاً مع حصول الناس عليها، وارتفع مستوى الدخل، وظهرت برامج التوظيف الحكومي. فأصبح للأفراد وظائف مستقلة بحد ذاتها، ولم يعودوا تحت ضغط الديون لدى «النواخذة» أو «الطواويش» أو غيرهم. وفي ذلك الوقت اتُّخذ قرار بالتوسع العمراني خارج المدينة وهو قرار قد يكون مبرراً في حينه، لكننا ما زلنا نعيش تبعاته الإيجابية والسلبية، وقد نفصل في ذلك لاحقاً. ولا ننسى وجود عامل كبير في هذا المثلث وهو التطور الحضري للدولة وللمدينة خصوصاً، وأموال النفط التي تدفقت علينا. أما الركن الثالث في هذا المثلث فهو «حركة الهجرة» إذ صار هناك توافد لمدينة الكويت سواء من الخارج (هجرة الموظفين الأجانب) أو حتى هجرة داخلية (أهل البر الذين انتقلوا أو اقتربوا من المدينة للمشاركة في هذا التحول الاقتصادي الكبير). فهذا المثلث بتفاعله (الهجرة، والنفط، والتطور الحضري) هو الذي شكل حياتنا الاجتماعية اليوم، ومستوى معيشتنا، وشكل المدينة الحالي بتبعته السلبية والإيجابية، وهذا موضوع بحثي انغمست فيه أنا وغيري بشكل كبير.

علي الصفار:

التطور الحضري من أساسياته التطوير العمراني خاصة إذا تحدثنا عن اقتصاديات المدن وتمركز المواطنين في مكان واحد أمام هذا كله ما هي «المدينة الفاضلة»؟ أو ما الذي يجب أن تكون عليه المدينة حتى نصل إلى نتيجة مفادها أنها مدينة فاضلة؟

د. ضاري الرشيد:

مصطلح «المدينة الفاضلة» قد ينطوي على حكم قيمي، وهو ما قد يجعل المرء يتحسس منه، لكن دعنا نسميها «المدينة الأفضل» أو «الأمثل». باختصار، المدينة المثلى هي التي تحقق أعلى مستوى من المنفعة لقاطنيها. والمنفعة التي أعنيها هي: إذا كنا نتحدث على مستوى الأفراد، فأنت تسعى لتحقيق أعلى مستوى من الرفاهية والشعور بالرضا والسعادة للسكان. وإذا تحدثنا على مستوى المؤسسات، فأنت تنشد مدينة توفر بيئة للنشاط الاقتصادي والعمل الحر، بحيث تنشأ منها الشراكات والابتكارات. فأي مدينة، أياً كان شكلها، تحقق هذه المقاصد، فهي الشيء الذي نصبو إليه ونسعى له، سواء من خلال السياسات العامة أو عبر قرارات وتصرفات الناس والمؤسسات.

علي الصفار:

نعود للحديث عن المدينة وموضوع المدن، وتخصصها بالمدن العربية، استناداً لكتاب «العلم وتنظيم المدن العربية» للدكتور سابا شبر. لقد ذكرنا في البداية قوله: «إن أول ما يفعله المرء في تخطيط المدن هو من البديهي إيقاف أخطاء التخطيط الفظيعة

وتعطيل أي عملية بناء مغلولة كخطوة أولى يستهل بها دراسة مخطط رئيسي شامل وكل ما عدا ذلك هو ترقيع وتخبط لقد كتبها بهذه العبارة، محذراً من أنه إذا سُمح لتدفق الأغلاط أن تصبح كالجرف الساقط، فستزداد اندفاعاً لتعقيد مشاكل المدينة. ماذا يمكننا أن نقول في هذا الموضوع؟ هو يتحدث عن العمران كسيل جارف، وعن تغليب منطق الربح في إنشاء العمارات، خاصة في تلك الفترة (عام ١٩٦٣) في بداية شارع فهد السالم بالكويت. هو يرى أن هذا السيل سيؤثر على المدينة وجودة حياتها، حتى إنه وضع عنواناً عريضاً هو: «إنقاذ المدن العربية».

د. ضاري الرشيد:

أعتقد أن هذا الكلام يمكن إسقاطه على واقعنا اليوم أيضاً، وليس فقط على فترة الستينات وبدايات التطور الحضري، وليس في الكويت وحدها بل في مدن الخليج عموماً. وبينما كنتَ تقرأ هذا الاقتباس، كنت أفكر في أن المدينة، إذا أردنا وصفها، فهي «كائن حي». المدينة ليست شيئاً جامداً تخططه على الورق ويبقى كما هو. المدينة ليست صورة ترسمها وتخرج بالشكل الذي تريده، لأن المدينة وقاطنيها لا يتفاعلون مع بعضهم البعض فحسب، بل يتفاعلون مع قراراتك التخطيطية والاقتصادية والإدارية، ويتكيفون معها، وأنت بدورك تضطر لتكييف تلك القرارات. فهي دورة مستمرة لا تنتهي. المدينة كائن حي يتشكل ويتطور ويتحول حسب الظروف والصدمات والهزات التي يتعرض لها، وحسب رغبات وتفضيلات وقرارات سكانها. وما ذكره الدكتور سابا جورج يذكرني بمثال: قبل عدة سنوات شاركت في مؤتمر في أبوظبي حول التخطيط الحضري واقتصاديات المدن، وكان أحد كبار المخططين الحضريين في إحدى المدن الخليجية الكبرى يشتكي من سرعة وتيرة التطور العمراني في بعض مدن الخليج.

علي الصفار:

وكيف أثر ذلك؟

د. ضاري الرشيد:

أثر ذلك على أن المدينة كـ «كائن حي» لم تعد تملك الفرصة. ما الذي أعنيه بذلك؟ المدينة يجب أن تحظى بفرصة لـ «تتعلم من أخطائها»، وهذا ما ذكرتَه في الاقتباس حول ضرورة إيقاف القرارات المغلوطة التي تؤدي لنتائج سلبية. يجب أن تعامل المدينة كالطفل يبدأ بالجلوس، ثم يحبو، ثم يمشي، ثم يركض، وبعد ذلك يبدأ بالسقوط، ومن سقطته تلك يبدأ باستيعاب أن الحافة لا يجوز الوقوف عندها كثيراً، أو أن الأريكة مرتفعة ولا يصح القفز منها. هناك تراكم تجارب تكتسبه المدينة على مدى الزمن. هذا المخطط الحضري كان يقول: «نحن لا نملك فرصة للتعلم من أخطائنا، فبمجرد أن ننتهي من برج، يداهمنا البرج الذي يليه لذا حين أدخل في نقاشات مع الطلبة أو المهتمين بالتخطيط الحضري، ويشرعون في عقد المقارنات؛ «انظروا كيف تتطور دبي» أو «انظروا لتلك المدينة»، ويشتكون من تأخرنا في بناء المباني أو الجسور.. أقول لهم: نحن الحالة الطبيعية، أما الأمثلة التي تذكرونها فهي الاستثناء. المدن التاريخية إذا عدت لدمشق أو القاهرة أو لندن أو نيويورك أو باريس تجد أنها حضارات استغرقت مئات، إن لم تكن آلاف السنين حتى وصلت إلى ما نعرفه عنها اليوم.لقد كانت هناك تجربة للخطأ وفكرة التعلم من الخطأ تقوم على أن وتيرة التطور العمراني لدينا تسير بشكل أبطأ من غيرنا؛

وهـذا في واقـع الأمـر هـو الوضـع الطبـيعي. فهـذا التطـور يُعـد تطـوراً طبيعيـاً ومنسـجماً تمامـاً مـع الاقتبـاس الـذي ذكرتَـه بأن (المدينـة كائن حي) فهي كائن يحتـاج إلى الوقـت والمجال والمسـاحة الكافيـة لكي تتـعلم مـن أخطائهـا. وذلـك لأنهـا، بطبيعـة أي كائن حي آخـر، تخطئ وتصيـب، وتجـرب ثم تعـدل مـن قراراتهـا بنـاءً على تلـك التجـارب.

علي الصفار:

ولكـن يا دكتـور ألا ترى أن التمركـز الشـديد حـول المدينـة جعلنـا نحصر تفـكيرنا في أن كل شيء يجـب أن يكـون داخلهـا؟ الوظائـف، العمـل، والاقتصـاد، كلهـا باتـت محصـورة في «المدينـة»، لدرجـة أن المـدن الإسكانيـة الجديـدة أصبحـت تعتمـد كليـاً على العاصمـة التي تـسمى «الكويـت» في المقابـل أصبحـت المـدن والمناطـق البعيـدة تفتقـر تمامـاً للخدمـات الحيويـة. فكيـف يمكننـا فـك رمـوز هـذه المعـادلة أو الربـط بين أطرافهـا؟

د.ضاري الرشيد:

حين تذكـر قضيـة التمركـز حـول المدينـة وتركيز النشـاط الاقتصـادي فيهـا، يجـب أن نـدرك أن هـذا أمـر طبـيعي ومشـاهد في كل بقـاع العـالم. لقـد استهللنـا نقاشـنا بالتأكيـد على وجـود ظاهـرة طبيعيـة تدفـع البشر للتركـز في مسـاحات جغرافيـة محـدودة. هـذا هـو المسـار الطبـيعي لأن تقـارب المسـافات هـو العامـل الأسـاسي الـذي يخفـض تكلفـة النشـاط الاقتصـادي، ويقلـل مـن تكاليـف التنقـل سـواء للأفـراد أو البضائـع.

إن المدن هي القلب النابض للدول والحضارات، وحتى في القصص التاريخية، غالباً ما يُشار إلى المدن لا إلى الدول؛ الدولة تمثل وحدة سياسية، بينما المدينة هي الوحدة الاقتصادية التي تتشكل فيها الثقافات، وتُبنى فيها العلاقات الاجتماعية، وتولد منها الابتكارات. ويحضرني هنا رأي باحث اقتصادي معاصر، وهو أستاذ في جامعة هارفارد مختص في الاقتصاد الحضري، يدعى إدوارد جلازر. يعتبر جليزر الباحث الأبرز والأنشط في مجالنا اليوم، وقد نشر قبل نحو سبع سنوات كتاباً بعنوان «انتصار المدينة» (Triumph of the City). في هذا الكتاب، يصف جليزر «المدينة» بأنها أعظم اختراع ابتكره الجنس البشري. حين نسأل الناس عن أعظم اختراع، قد يجيب البعض بأنه الكهرباء أو أجهزة التكييف، لكن جليزر يرى أن «المدينة» هي الاختراع الأهم لأن كافة الابتكارات الأخرى ما هي إلا نتيجة لتركز الناس جغرافياً داخل المدينة. فكل التطور الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية التي تحققت للبشرية حول العالم تنشأ في المدن، ومن ثم تستفيد منها المناطق المجاورة. فالمدينة هي القلب النابض لأي مجتمع ومن الطبيعي جداً أن يتركز فيها النشاط الاقتصادي والاجتماعي. أما بخصوص تساؤلك عن المناطق السكنية التي اصبحت معزولة عن العاصمة وعن مراكز العمل، ففي واقعنا الكويتي، هذه المناطق لم تنشأ نتيجة تطور طبيعي، بل أُنشئت بموجب «قرار» وسياسة عامة. لقد قُرر وضع منطقة سكنية أو ما يمكن تسميته «مستعمرة سكنية» في موقع ما، والآن نحن نتحمل تبعات هذا القرار من حيث بُعد المسافة، وربما عدم التناسب مع الطبيعة الجغرافية.

هـذا هـو الواقـع الـذي نعيشـه؛ فالنمـو الطبـيعي عـادة مـا يبـدأ مـن قلـب المدينـة ويتمـدد تدريجيـاً حـولها، أو ينشـأ نتيجـة «صـدف تاريخيـة». ولقـد ضربـتُ مثـالاً سـابقاً عنـد حـديثي عـن أمـريكا وشـبكة الطـرق السريعـة (Interstate Highway System) التي يُرمـز لها بحـرف (I). هـذا النظـام يعـد أكبر استثمار في البنيـة التحتيـة في تاريخ الحكومـة الأمريكيـة منـذ الأربعينـات، ولم يكـن دافعـه اقتصـادياً في البدايـة، بـل كان دافعـاً عسـكرياً لتسهـيل نقـل المعـدات بين السـواحل الشرقيـة والغربيـة أثنـاء الحـرب لكـن بسبـب ضخامـة هـذه الشـبكة وتقاطعاتهـا نشـأت نقـاط تلاقٍ (Nodes) وحركـة مـرور كثيفـة فبـدأ النشـاط الاقتصـادي ينمـو حـولها تدريجيـاً محطـة وقـود، ثم متجـر، ثم مطعـم، ثم فنـدق، وصـولاً إلى نشـوء مـزارع ومـدن كاملة هكـذا تحولـت «الصدفـة التاريخيـة» إلى مدينـة. بالطبـع هـذا ليـس النمـوذج الوحيـد، فأحيـاناً تنشـأ مـدن مـن العـدم لظـروف معينـة، أو قـد تنـدثر مـدن بسبـب كـوارث مناخيـة وتنتقـل جغرافيـا الـسكان لمكان آخـر. لقـد قـرأت مقـالاً اليـوم في «الإيكونوميسـت» حـول إعصـار كاترينـا في ولايـة لـويزيانا، وكيـف تحـاول الحكومـة إعـادة الإعمـار بينما يرفـض الـسكان العـودة بسبـب تكـرار الفيضـانات. العوامـل الطبيعيـة أحيـاناً تفـرض عليـك موقـع المدينـة لكـن في النمـوذج الإسكاني الكـويتي، السـلطة الإداريـة هي مـن تتخـذ القـرار بتحديـد مواقـع هـذه التجمعـات السـكنية سـواء لدوافـع اقتصاديـة أو سياسـية أو جيوسياسـية، وهي قـرارات نحـن مـن نتحمـل نتائجهـا اليـوم.

علي الصفار:

لذلك، نحن بحاجة إلى مدن خارجية لكي تصبح الأنشطة الاقتصادية والوظيفية، وحتى النسيج الاجتماعي بمنأى عن مركز المدينة نظراً لتمركز الناس الشديد فيها.

د. ضاري الرشيد:

نعم، وهذا الأمر قد ينشأ فعلياً، وربما بدأنا نلمس بعض مظاهره الآن في المنطقة الجنوبية؛ فحالياً مع وجود مدينة صباح الأحمد البحرية، أصبح لدينا مجمع تجاري (مول) أو أكثر هناك، كما نشأت لدينا مشاريع إسكانية مثل مدينة صباح الأحمد، والوفرة، والخيران وما شابه ذلك. المراقب للوضع يلاحظ بوضوح أن ملامح المدن بدأت تتشكل هناك، وبالطبع فإن جذور هذا الأمر قديمة، حيث نتحدث سابقاً عن منطقة الفحيحيل والشعيبة، فالجذور ضاربة في القدم. لكن الآن يتضح أحياناً أن هذه القرارات الإدارية المتعلقة بتحفيز النمو أو التطوير السكاني في مكان معين قد ينتج عنها فعلياً نشوء مدينة جديدة. ومع ذلك، لا تزال مدينة الكويت هي المدينة الرئيسية وأعتقد أنها ستظل كذلك دائماً، لكن هذا لا يمنع نشوء مستعمرات أو مراكز تجمع سكاني ونشاط اقتصادي رديفة أو ثانوية، وهذا أمر طبيعي ومشاهد في الكثير من دول العالم.

على الصفار:

وبالعودة إلى مدينة الكويت سابقاً، والحديث عن النسيج الاجتماعي ومقارنته بالوضع الراهن؛ فإذا تحدثنا عن المدينة التي يتوفر فيها نسيج اجتماعي وجودة حياة، فماذا يمكننا أن نقول عن المدينة القديمة في مرحلة ما قبل النفط؟

د.ضارى الرشيد:

أنا أزعم وأعتقد أن الكثير من الباحثين يميلون إلى هذا الرأي، بأن مجتمع الكويت القديم في المدينة التاريخية كان أكثر انسجاماً مع بيئته الاجتماعية وبيئته الطبيعية والمناخية، رغم بدائية العمران والبيوت الطينية والتشابك في النسيج الحضري نفسه. لقد كان الناس بحدسهم البديهي آنذاك يعرفون كيفية التعامل مع الظروف المناخية الصعبة من حيث طريقة توجيه جدران البيت وبناء أبراج الهواء، وكذلك طريقة تداخل «السكيك» (الأزقة) وضيق مساحتها، مما يوفر ظلاً يسهل على الناس المشي. فكان لديهم حينذاك، بمعرفتهم البسيطة ولكن بغريزة وحدس بديهي، نسيج حضري وشكل عمراني للمدينة هو الأكثر انسجاماً مع بيئته. وقد ساهم هذا الأمر أو كان من تبعاته نشوء نسيج اجتماعي أكثر تماسكاً -كما أزعم أيضاً- بسبب قرب الناس من بعضهم البعض وبسبب تداخل استعمالات الأراضي؛ فلم يكن لدينا ذلك الفصل الحاد بين ما هو سكني وما هو تجاري وغيره. طبعاً، بعض أنواع الفصل مطلوبة، كفصل المناطق الصناعية عن السكنية لإبعاد الناس عن التلوث والضوضاء، ولكن هناك نقاش حول اختلاط الاستعمال التجاري بالسكني. في السابق، كان كل «فريج» (حي) يضم دكاناً، والسوق كان قريباً من مناطق السكن فعندما تخرج من بيتك في المدينة القديمة، تتاح لك فرص كثيرة للالتقاء الاجتماعي؛ فإذا كنت متوجهاً من البيت إلى المسجد، أو إلى السوق، أو إلى «السيف» (ساحل البحر)، ستجد فلاناً جالساً على «الدكة» فتقوم بالسلام عليه، وتمر بصاحب الدكان لتشتري منه غرضاً ما، وقد تتمازح مع هذا أو تسلم على ذاك وترى أهالي الحي يلعبون هناك. هذه كلها فرص للالتقاء الاجتماعي التي تعزز وتقوي من خلالها النسيج الاجتماعي وترابط المجتمع.

على الصفار:

وهذا يعود بالنفع اقتصادياً أيضاً.

د.ضارى الرشيد :

بالطبع، هي علاقات اقتصادية؛ لأننا قلنا إن من منافع المدينة أن هذا النسيج الاجتماعي تنشأ منه علاقات تجارية، واجتماعية، وشراكات، وتبادل للأفكار والمعلومات، وكل ذلك يعود بالمنفعة الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع. فالمدينة القديمة كانت تتوفر فيها هذه المقومات رغم بدائية عمرانها. أما ما حدث لاحقاً عند الخروج من المدينة وتخطيطها بناءً على نظام الضواحي الخارجية، فقد اتبعنا نموذجاً غربياً وضعه مخططون غربيون كانت مقاصدهم نبيلة، وهي الرغبة في تحسين ظروف معيشة الناس عبر منحهم فيلات واسعة، وإبعادهم عن صخب المدينة وضجيجها، ليعيش الناس براحة وخصوصية بحيث يمتلك كل فرد حوشاً وسوراً وحديقة خاصة، مع توفر المساحة والتكييف والسيارة ولكن كما هو الحال في كل سياسة عامة تقريباً وفي مجال الاقتصاد تحديداً، هناك دائماً جانب سلبي. وأنا أزعم أن أحد الجوانب السلبية للقرارات التي اتخذت في بداية الخمسينات، بدءاً من المخطط الهيكلي الأول، هو أننا لم نخلق بيئة عمرانية وحضرية تحافظ على تماسك النسيج الاجتماعي. كانت الفلسفة تقوم على خلق ضواحي مستحدثة ومكتفية ذاتياً تعيش في ضاحية يتوفر فيها الجمعية، والمسجد، والمرافق الترفيهية والتجارية والخدمية، بحيث تكتفي بها.

لكن ما غاب عن هذا النموذج هو أمران: الأول، أن الناس بحاجة للخروج من هذه الضاحية للذهاب إلى مراكز عملهم ووظائفهم. والثاني، أن لدينا نظاماً اجتماعياً وثيق الصلة ببعضه البعض، فلدينا شبكة علاقات اجتماعية متشابكة ومعقدة من صلات نسب وعادات «الزواره» والأعياد ورمضان وغيرها. فبالرغم من أن هذه المدينة (الضاحية) مكتفية ذاتياً من الناحية الاحتياجية، إلا أن الحاجة للتنقل من منطقة لأخرى تظل قائمة. في السابق عندما كنت تزور أهلك في المدينة القديمة كان من الأرجح أن تذهب سيراً على الأقدام، أما الآن فقد أصبح من المستحيل القيام بذلك مشياً وليس فقط بسبب حرارة الجو -ولا ننسى أن لدينا ثمانية أشهر في السنة يكون الجو فيها معتدلاً وجميلاً جداً- بل لأنك باعدت بين الناس ومزقت النسيج الحضري من خلال الطرق السريعة بحيث أصبح من شبه المستحيل الانتقال من منطقة إلى أخرى سيراً حتى لو كانت المناطق متجاورة لأن عبور الشارع إما أن يكون غير متاح أو ينطوي على خطورة كبيرة على سلامتك الشخصية. فهذا النموذج الذي تبناه أزعم أنه أثر سلباً على النسيج الاجتماعي في الكويت

علي الصفار:

ربما نكون قد وضعنا المخطط الهيكلي الأول في عام ١٩٥٢، وهو ما أطلقتَ عليه أنت «عملية توزيع الثروة». وهذا مبحث سنتطرق إليه لاحقاً. بعد ذلك تم توزيع المناطق عبر «مجلس الإنشاء»، والذي كان بمثابة مجلس الوزراء في ذلك الوقت، برئاسة الشيخ فهد السالم، وكان المستشارون من الدول الغربية.

ولكن دكتور ألا تعتقد أن زيادة عدد السكان خاصة وأن تعداد عام ١٩٥٢ لم يظهر إلا في عام ١٩٥٧، فلم يكن هناك إحصاء دقيق- هي ما دفعنا نحو توسيع المدن وضواحيها؟ المسألة لم تكن مجرد رغبة في التوزيع، بل إن المدينة بمركزها الحالي لم تكن قادرة على الاستيعاب أساساً، ولن تستوعب المناطق السكنية إذا حشدنا فيها النشاط التجاري والاستثماري معاً فربما كان هدفهم هو الخروج خارج حدود المدينة لاستيعاب الكثافة السكانية المتزايدة فقد بدأنا بمئة ألف نسمة، والآن نتحدث عن مليون وأربعمئة وخمسين ألفاً (من المواطنين). فماذا يمكننا أن نقول في هذا الصدد؟

د. ضاري الرشيد:

المبادئ التي كانت تنظم حركة العمران وسلوكيات الناس والمؤسسات في المدينة القديمة كان بالإمكان التمسك بها؛ وأقصد بذلك تكيفنا مع بيئتنا الحارة. كان من الممكن إنشاء مستعمرات سكنية جديدة خارج المدينة كتوسع عمراني، ولكن مع الحفاظ على تماسك النسيج الاجتماعي كما كان في السابق، بما يسهل على الناس الالتقاء والتواصل.ولا ننسى الجانب الاقتصادي، وهو الاستخدام الأمثل للموارد. فنطلق حديثنا عن الاقتصاد هو الاستخدام الأفضل للمورد في ظل الشح، وأحد أهم هذه الموارد هي «الأرض». أنت تحاول قدر المستطاع تعظيم المنفعة من الأرض بكل أشكالها، لكن للأسف ذهب جزء كبير من التوسع العمراني لصالح الطرق لا استخدام لها سوى تكدس السيارات فيها.

كذلك كان توزيع المنازل سابقاً يتم عبر قسائم بمساحات كبيرة. ومرة أخرى أنا أتفهم المقاصد في ذلك الوقت لأننا كنا خارجين من حالة فقر وفي طور تحول اقتصادي واجتماعي، لكنني الآن أحلل تبعات ذلك القرار؛ فبيت بمساحة ألف متر مربع قد يسكنه الآن أربع أسر بدلاً من أسرة واحدة. بالتالي لم يكن هناك استخدام أمثل للأرض كمورد طبيعي. لذا لا مشكلة في التوسع العمراني لاستيعاب الزيادة السكانية خاصة وأننا شهدنا زيادة غير طبيعية بسبب حركات الهجرة الوافدة إلى الكويت، ولكن كان بالإمكان التفكير في إعادة اتباع نفس المبادئ التي نشأ عليها المجتمع الكويتي القديم وهي مبادئ أكثر انسجاماً مع طبيعة المجتمع الاجتماعية وبيئته الطبيعية والمناخية.

علي الصفار: لعل ذلك يعود إلى القصور العلمي في تلك الفترة دكتور؟ فنحن دولة طينية، ومصادر العلم لدينا كانت قليلة، وإدارة المعارف كانت متواضعة في تلك الحقبة. لقد استعنا بالأجانب، لكن في بداية الأمر لابد من وجود تجربة وخطأ، ومن الطبيعي ألا نصل وقتها إلى التفكير الذي نتداوله الآن في عام ٢٠٢٥.

د. ضاري الرشيد: أعتقد أن هذا صحيح، فقد كان هناك قصور معرفي لأننا كنا مجتمعاً قليل المهارة -وأقصد المهارة العلمية في هذه المجالات تحديداً- ولهذا السبب استعنا بخبراء مثل «سابا جورج» وغيره. لكن هذا يعيدنا إلى القول بأن المدينة تحتاج إلى فرصة للتعلم من أخطائها، وهذا ما لم يحدث عندنا. فجأة تدفقت أموال كثيرة، وكانت هناك حاجة حقيقية لرفع مستوى وظروف معيشة الناس، وهذا مقصد نبيل بلا شك، وبناءً عليه اتخذنا القرارات.

علي الصفار:

بعد مرور ٧٥ عاماً، هل تعلمنا من أخطائنا فيما يخص المدينة؟

د. ضاري الرشيد:

لا أريد أن أكون سوداوياً، وأعتقد يقيناً أن هناك نقاشاً دائراً بين المشتغلين والمهتمين بهذه المواضيع حول مدى استيعابنا للتجارب الناجحة والفاشلة. بالتأكيد هناك استيعاب لبعض الأخطاء، لكن على مستوى السياسات العامة يبدو لي أننا ما زلنا متمسكين بنفس النموذج الذي اتبعناه في الخمسينات، والذي انتقده الآن بسبب سلبياته. وأعتقد أن «الخطيئة» الأساسية التي ما زلنا متمسكين بها والتي ربما لم تكن خطيئة في وقتها لكن الاستمرار فيها الآن يستدعي إعادة النظر هي نظام الإسكان او برنامج الرعاية السكنية كان في السابق أحد وسائل وقنوات توزيع الثروة، ويبدو أننا ما زلنا نسير وفق نفس الفلسفة.

علي الصفار:

إلى الآن نحن نوزع ثروة؟

د. ضاري الرشيد:

نعم، من خلال أحد قنواتها وهي السكن أو برنامج الرعاية السكنية. في السابق، كانت الظروف الاقتصادية الصعبة تبرر ذلك، ولا ننسى أن المجتمع كان صغيراً عدداً والخير وفيراً جداً فكان هناك هامش كبير للتجربة والإفراط في استغلال الثروة وتوزيعها.

أما الآن فهذه الظروف المريحة لم تعد مستمرة لدينا طوابير انتظار إسكاني، تكلفة سكن عالية، وشح في الخيارات السكنية المتوفرة للناس. هذا النموذج يستدعي إعادة النظر في فلسفة دور الدولة في قضية السكن لان اذا مازلنا نعامل الرعاية السكنية على هى وسيلة لتوزيع الثروة فهذا بالضرورة أن يحصل الجميع على كل شيء بالتساوي، وهذا يؤدي بالضرورة إلى تعميق الفجوة الاقتصادية بين الناس؛ فالغني قد يزداد غنى، والفقير يظل ينتظر دوره. أما إذا أردناها «رعاية سكنية»، فهذا يعني أن هناك فئات في طابور الإسكان الحكومي غير مستحقة، والمفروض ألا تكون موجودة في الطابور، مع مسؤولية الدولة عن توفير خيارات بديلة لها من خلال السوق. هذه هي الفلسفة التي ما زلنا متمسكين بها وما زلنا ندفع ثمنها.

علي الصفار:

إذاً، فلسفة الدولة تجاه الإسكان لابد أن تكون ماذا دكتور؟

د.ضاري الرشيد :

في رأيي لقد وصلنا إلى مرحلة يتحتم فيها أن تكون السياسات العامة المعنية بتوزيع الموارد مبنية على مبدأ الحاجة والعائد الاقتصادي والاجتماعي، وليس على مبدأ توزيع الثروة فحسب. أعتقد أن زمن توزيع الثروة قد ولى وانتهى، وحتى لو اتفقنا كمجتمع على ضرورة وجود جانب مخصص لتوزيع الثروة، فلا ينبغي أن يكون ذلك عن طريق الرعاية السكنية؛ بل ليكن من خلال ابتكارات عالمية جديدة مثل ‹الدخل الشامل› (Universal Basic Income).

هناك تجارب تجري حالياً في العالم تعتمد على منح الناس مبالغ نقدية مباشرة، وللفرد الحرية الكاملة في صرفها كما يشاء. أما نحن، فقد ربطنا هذه الثروة إما بالتوظيف أو بالإسكان، ونلاحظ أن هذين المجالين تحديداً يشهدان طوابير انتظار طويلة، مما يؤكد بوضوح وجود خلل ما يحتاج إلى إعادة مراجعة. هذا رأيي وقد يحتمل الصواب أو الخطأ، لكنني مؤمن تماماً بأن هذا النقاش جدير بأن نخوض فيه.

على الصفار:

ربما يعود ذلك إلى ما أسميته «الفلسفة الإسكانية» في توزيع الثروة والتي أثرت على أسعار العقار في الكويت اليوم. فمن يحصل على بيت في منطقة المطلاع مثلاً قد يبيعه بمبلغ ٣٥٠ ألف دينار وقد وصلت الأسعار إلى ما يقارب ٤٥٠ ألف أو ٥٤٥ ألف دينار. فهي عملية توزيع الثروة وخلق سوق جديد وسيولة جديدة؛ ربما يكون هذا هو المقصد من رأيك يا دكتور.»

د.ضاري الرشيد:

أعتقد أن موضوع تكلفة السكن وأسعار العقار قد يشكل بحثاً مستقلاً بذاته؛ فبعيداً عن كون الدولة تستخدم الرعاية السكنية كأداة لتوزيع الثروة، فقد أصبحت هي المهيمن والمزود الأول والوحيد للسكن الخاص في الكويت، وذلك من خلال التغييب شبه التام لدور القطاع الخاص خلال الثلاثين سنة الماضية وتحديداً منذ عام ٢٠٠٨. هذا الوضع نتج عنه شح كبير في المعروض وعندما يحدث شح في المعروض مع وجود تزايد طبيعي في الطلب مدفوعاً بالزيادة السكانية، فإن النتيجة الحتمية هي ارتفاع تكلفة السكن، سواء كان ذلك في السكن الإيجاري أو في تكلفة تملك السكن ذاته لعل هذا هو الرابط المناسب للمسألة.

الجزء الخامس

جودةَ الحياةَ

بتاريخ | ٢٨-١١-٢٠٢٥م

علي الصفار:

نعد يا دكتور إلى تخصصك في «اقتصاديات المدن». ما هي التفاصيل الدقيقة لرسالة الدكتوراه؟

د.ضاري الرشيد:

كتبتُ خلال رسالة الدكتوراه ثلاثة أبحاث علمية، كانت جميعها تتمحور حول فكرة محددة وجوهرية في مجال الاقتصاد الحضري وهي ما نسميه «رأس المال الاجتماعي» (Social Capital). وإذا أردنا تعريف «رأس المال الاجتماعي» فنحن في علم الاقتصاد عادةً ما نُدرّس الطلبة نوعين مشهورين:

* **رأس المال البشري**: ويتمثل في البشر أنفسهم بما يملكونه من خبرات ومهارات وقدرات وتعليم، وهو المورد الذي تستفيد منه الدولة والمجتمع لتحقيق النشاط الاقتصادي والرفاهية.

* **رأس المال المادي**: ويتمثل في الاستثمار في البنية التحتية، والمؤسسات، والمباني، والمعدات، والآلات وهي موارد تُوظف لتحقيق النمو الاقتصادي.

لكن ظهر لاحقاً توافق علمي على نوع آخر هو «رأس المال الاجتماعي»؛ وهو باختصار «النسيج الاجتماعي» للمجتمع. إن قوة هذا النسيج وتماسكه يُعتبران مورداً اقتصادياً يمكن توظيفه لتحقيق النمو والرفاه. فكلما كان النسيج الاجتماعي متماسكاً زادت «الثقة» بين الناس. ونحن نعلم أن الثقة في الاقتصاد تشبه «الزيت» الذي يسهّل حركة العجلة الاقتصادية ويضمن استمرار دورانها. فمن دون الثقة يتوقف الاقتصاد تماماً ولن يكون هناك أي نوع من التعاملات. ودائماً ما نستذكر الأمثلة من تاريخ الكويت القديم حيث كان «المحمل» (السفينة) يُباع في عرض البحر بناءً على كلمة وثقة متبادلة فقط.

وهذه الثقة لا تتحقق إلا بوجود نسيج اجتماعي متماسك. لذا أصبح هذا المفهوم مجالاً خصباً للبحث والتجارب في السياسات العامة فإذا سلمنا بأن رأس المال الاجتماعي هو مورد للدولة، فهنا يأتي دور السياسات العامة لتعزيزه وتقويته. وهذا ما ركزتُ عليه في أبحاثي الثلاثة. المبحث الأول مثلاً تناول دور «التصميم الحضري» أي شكل الحي السكني وتصميمه (الفريج)، وأثر ذلك في تعزيز رأس المال الاجتماعي. فإذا كان نمط التصميم يؤثر في الترابط، فإنه يتحتم على الدولة تبني نماذج معمارية معينة. وقد طبقتُ دراستي على نماذج في ولاية كاليفورنيا، حيث درستُ كيف تختلف الأنماط الشكلية لـ «الفرجان» هناك، وهل يؤدي نمط معين إلى تفاعل اجتماعي وعلاقات أقوى بين الجيران مقارنة بنمط آخر؟ رأس المال الاجتماعي هو النسيج الاجتماعي ذاته وهل يمكن توظيف التخطيط الحضري للمستعمرات السكنية والفرجان لتعزيز هذا المورد الذي ينعكس إيجاباً على النمو والرفاه؟

علي الصفار:

ولماذا وقع اختيارك على هذا الموضوع تحديداً؟

د. ضاري الرشيد:

في الحقيقة الأمر يعود لقصة شخصية. فعندما تنهي السنة الأولى في مرحلة الدكتوراه، تبدأ بالبحث عن أفكار لبحثك العلمي. كان لدي خمس أو ست أفكار، لكن هذه الفكرة كانت الأولى دائماً في ذهني، حتى قبل أن أبدأ دراستي. لقد درستُ من مرحلة الروضة وحتى المتوسطة في منطقة «اليرموك» وتصميم «الفرجان» في اليرموك يعتمد نظام الشبكة (Grid System) وهي الشوارع المتقاطعة.

أما في المرحلة الثانوية، فقد انتقلت إلى منطقة «خيطان» في ثانوية حمود الجابر، وكان بيت خالتي هناك في قطعة تتكون من فيلات مصممة بنظام «الفرجان المدورة» (أو الدوارات) وهو التصميم الذي طُبق لاحقاً في مناطق الرحاب والقرين.

علي الصفار:

تقصد التصميم الذي تكون فيه البيوت متقابلة حول «جزيرة» أو ساحة دائرية؟

د. ضاري الرشيد:

نعم بالضبط لقد لاحظتُ ملاحظة استقرت في ذهني قبل الدكتوراه بسنوات وهي أن هناك طابعاً مختلفاً تماماً للعلاقات الاجتماعية في محيط «خيطان» مقارنة بـ «اليرموك». أذكر أن والدتي -حفظها الله- كانت أحياناً توصلني إلى الثانوية مباشرة، وأحياناً تتركني عند بيت خالتي الذي يقع على «فريج» من هذه الفرجان المدورة لأذهب مع أبناء خالتي للمدرسة. كنتُ أستذكر لاحقاً أننا عندما نخرج في الصباح وقت المدرسة، كنا نركب في أي سيارة «مشغلة» في الفريج لأي جار من الجيران، دون أي تنسيق مسبق بين أولياء الأمور، بل ودون معرفة وثيقة أحياناً. كنا نعلم فقط أن هذا الجار ذاهب باتجاه الثانوية، فنركب معه ببساطة. هذه العفوية والثقة كانت نتاجاً مباشراً لذلك التصميم العمراني. بناءً على ذلك بدأتُ أفكرُ في الأمر ملياً أعني هل لشكل (الفريج) أو الحي السكني علاقة بهذا الموضوع؟ إذ إن ذاكرتي المتعلقة بزياراتي لمنزل خالتي في منطقة (خيطان) تستحضرُ كثرة اللعب في (الفريج)،

سواء كان لعب (الجوارِي) أو كرة القدم وغيرها من الألعاب التي كانت تُمارس في (السكك) آنذاك. وكنتُ أعرفُ أبناء جيرانهم حق المعرفة، رغم أنني لم أدرس معهم ولا تربطني بهم زمالة، إلا أنني كنتُ أعرفهم بأسمائهم، وأعرفُ أن هذا بيت (أم فلان) وهذا بيت (أبو فلان) وهكذا. لقد كانت هذه الذكريات، للأمانة، هي شرارة الفكرة. وهل تصميم (الفريج) -ويبدو أنني أقصد (الفريج) المغلق المشابه لتصميم الجزيرة، أي ذلك التصميم المستدير غير النافذ- يؤدي إلى نتيجة مختلفة؟ ففي هذا التصميم أنت مضطرٌ لاستخدام المخرج والمدخل ذاتهما، ومن ثمَّ فإن الطبيعة الاجتماعية تختلفُ فيه تماماً. تختلفُ الطبيعة الاجتماعية في هذا التصميم لأنه لن يدخل (الفريج) أي شخص إلا إذا كانت له علاقة مباشرة به؛ فإما أن يكون من الساكنين هناك، أو زائراً لأحد القاطنين، أو حتى عامل توصيل طعام، أو ما شابه ذلك. وبالتالي، لا يوجد غريبٌ يدخل (الفريج)، وهذا قد يؤدي إلى نوع من الشعور بالأمان والطمأنينة التي تجعلك تسمح لأطفالك باللعب في (السكة) لعدم وجود أشخاص غرباء ولانتفاء الخطورة مقارنةً بالشوارع النافذة في التصميمات الحضرية الأخرى. كانت هذه هي شرارة الفكرة، وعندما طرحتُها على مرشدي الأكاديمي نبهني قائلاً: (إنك تتحدث هنا عن فكرة رأس المال الاجتماعي). وكانت هذه فكرة جديدة بالنسبة لي فتساءلتُ: ما المقصود برأس المال الاجتماعي؟ وبدأتُ أبحثُ في هذا المفهوم وتبين لي أن المجالات الأخرى كالعلوم السياسية وعلم الاجتماع كانت سباقة لعلوم الاقتصاد في هذا الشأن للأمانة ومن ثمَّ بدأنا نحن في علم الاقتصاد بتطبيق هذا المفهوم لدينا.

كانت تلك شرارة الفكرة كما أسلفت ولكنني طبقتها في دراستي على ولاية (كاليفورنيا) في الولايات المتحدة الأمريكية، وليس على منطقتي (خيطان) و(اليرموك) وذلك بسبب شح البيانات؛ فكل رسالتي للدكتوراه للأمانة وللأسف اعتمدت على استخدام بيانات من أمريكا

علي الصفار:

كيف استطعنا الاطلاع على تلك البيانات في الولايات المتحدة؟ وهل كانت هذه البيانات متاحة للجميع؟

د. ضاري الرشيد:

في الواقع، ذلك البحث تحديداً استند إلى استطلاع رأي أو مسح سكاني شامل تقوم به وزارة النقل في ولاية كاليفورنيا ولا تنسَ أن كاليفورنيا ولاية ضخمة جداً من الناحية الجغرافية، ومساحتها تضاهي مساحة دولة العراق تقريباً، أما سكانها فيُقدرون بعشرات الملايين (نحو ٤٠ مليون نسمة). هناك جهة حكومية تُسمى «كالترانز» (Caltrans)، وهي وزارة النقل في كاليفورنيا، تقوم كل عشر سنوات بإجراء مسح سكاني دقيق. تأخذ هذه الوزارة عينة ضخمة تشمل تقريباً ٤٠,٠٠٠ أسرة، وما يقارب ١١٣,٠٠٠ فرد يوزعون عليهم استبيانات موسعة تسألهم عن تفضيلاتهم وسلوكياتهم المتعلقة بالتنقل اليومي. الأسئلة قد تبدو بسيطة في ظاهرها، مثل: كيف تذهب إلى مدرستك؟ كيف تصل إلى مقر عملك؟ كم عدد السيارات التي تمتلكها الأسرة؟ وما هي المسافات التي تقطعها بالسيارة؟ بل إن بعض المشاركين يتم تزويدهم بأجهزة (GPS) لتتبع مسارات رحلاتهم بدقة. وهذا المسح يُنشر لاحقاً للعامة، والنسخة التي عملتُ عليها كانت لعام ٢٠١٢، وكانت تعتبر حديثة جداً في ذلك الوقت.

علي الصفار:

هل المشاركون مجبرون قانوناً على الرد على هذه الاستبيانات؟

د. ضاري الرشيد:

المسألة تعتمد على اختيار العينة، ولتحفيز الناس يتم تقديم حوافز مادية رمزية كعشرين دولاراً مثلاً، وهو مبلغ لا يكلف الدولة كثيراً لكنه يشجع الفرد. أضف إلى ذلك وجود ثقافة مجتمعية هناك تُعلي من قيمة المشاركة في الإحصاءات والتعدادات السكانية والمسوح العلمية. هذه البيانات متاحة للتحميل من موقع الوزارة كملفات (Excel)، وهي لا تكتفي بالإجابات فقط، بل تمنحك ميزة هائلة وهي تحديد المواقع الجغرافية لسكن هؤلاء المشاركين. فبصفتي باحثاً أستطيع معرفة الإحداثيات الدقيقة لموقع سكن كل أسرة شاركت في المسح. لقد قمت بتوظيف هذه البيانات وإدخالها في برنامج (GIS) -نظم المعلومات الجغرافية- لتحديد مواقع الأسر بدقة. واستعنت بخرائط جوجل (Google Maps) وبعض تقنيات البرمجة التي يمكن اعتبارها من بدايات تطبيقات الذكاء الاصطناعي في هذا المجال، وإن لم تكن ذكاءً اصطناعياً بالمعنى الكامل المعاصر. لقد كتبتُ «خوارزمية» (Algorithm) برمجية تتيح لي تصنيف وتحليل شكل «الفريج» أو الحي السكني الذي تقطنه كل أسرة؛ فبعضها أحياء ذات شوارع دائرية ومغلقة، وبعضها أحياء ذات شوارع نافذة وشبكية. وكان هذا هو المتغير الأساسي في بحثي: «كيف يؤثر شكل الحي السكني على سلوك الناس في التنقل؟» فكان ها المتغير الأساسي هو «شكل الفريج وذلك من خلال دمج البيانات المفتوحة الحكومية مع خرائط جوجل. المسح تضمن حوالي ٢٨ خياراً لوسائل التنقل، تشمل المشي، الجري، السيارة الخاصة، الحافلة، سيارة الأجرة، وحتى القوارب لمن يسكنون الجزر.

أحد هذه الخيارات كان «مشاركة المركبة» (Carpooling)، أي أن تستقل السيارة مع مجموعة من الجيران الذهاب لوجهة مشتركة. هذا الخيار تحديداً أعادني بذاكرتي إلى منطقة «خيطان». لقد ربطتُ هذا السلوك بمفهوم «رأس المال الاجتماعي» والنسيج المجتمعي. فمن الناحية المنطقية، أنت لن تركب سيارة مع شخص غريب إلا إذا كان هناك نوع من «الثقة» الناتجة عن تعامل اجتماعي أو علاقة جيرة وطيدة. وهذا ينطبق بشكل أكبر على الأطفال؛ فلا يمكن لولي أمر أن يضع طفله في سيارة اجرة ما لم تكن هناك ثقة مطلقة. بالعودة لتجربتي الشخصية في خيطان، كنا نستقل سيارات الجيران بعفوية، وأحياناً دون تنسيق مسبق؛ بمجرد أن نرى جارنا يهم بالخروج، نركب معه. هناك «ثقة شائعة» لا تحتاج لاتصال هاتفي بين أولياء الأمور. ابتكار هذا البحث يكمن في تجاوز عيوب البحوث السابقة التي كانت تسأل الناس مباشرة: «هل تثق بجارك؟» أو «كم مرة زرته؟». هذه المسوح التقليدية تواجه نقداً علمياً لأنها تعتمد على «رغبة الشخص في الظهور بمظهر اجتماعي»، بينما سؤالي عن «وسيلة النقل» يستخرج مؤشر الثقة بشكل غير مباشر وأكثر مصداقية، لأن المجيب لا يدرك أنني أقيس مستوى ثقته الاجتماعية من خلال وسيلة مواصلات. وهذا كان للأمانة أحد ابتكارات البحث لأنه في السابق حينما كان يُدرس رأس المال الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية في البحوث الأخرى، كانوا يعتمدون على إجراء مسوح ميدانية يسألون فيها الناس بشكل مباشر: انت هل تعرف جيرانك؟»، «كم شخصاً من جيرانك تعرف؟»، «كم مرة تواصلت معهم؟»، «متى كانت آخر مرة زرت فيها أحداً من جيرانك؟»، «هل شكلتم مثلاً مجموعة تطوعية مع جيرانكم؟»، أو كم مرة تذهب إلى النادي الاجتماعي في الحي؟ وما إلى ذلك من أسئلة.

هـذه المسـوح عليهـا نقـد علمي أو لنقـل سـلبية علميـة لأنهـا تتعلـق بمـدى كونـك شخـصاً اجتماعيـاً، فأحيـاناً الشـخص الـذي يسـتجيب لهـذا المسـح قـد يـدعي أنـه اجتماعي أكثر مما هـو عليـه في الحقيقـة. بينما عندمـا تسـأل شخـصاً: كيـف تذهـب إلى المدرسـة؟، فهـو حين يجيـب لا يتبـادر إلى ذهنـه قيـاس مـدى كونـه شخـصاً اجتماعيـاً مـن عدمـه. هنـا يكمـن الـذكاء، وقـد عرفـت بالضبـط أن هـذا هـو ابـتكار البحـث للأمانـة. فبـدأتُ بذلـك، وحصلـت على البيـانات، ووضعـت لها إطـاراً مـن نظريـة اقتصاديـة تدعمهـا، ثم بـدأنا التحليـل. إن التجربـة العمليـة في منطقـة «خيطـان» هي التي فجـرت رسـالة الدكتـوراه، بمـعنى أنهـا كانـت جـزءاً مـن رسـالة الدكتـوراه بنسـبة ١٠٠٪. فهـذا كان البحـث الأول، أمـا البحثـان الآخـران فهمـا مرتبطـان بموضـوع واحـد وهـو المتعلـق بتركيـب الألـواح الشمسـية لتوليـد الطاقـة الشمسـية على المنـازل لان اهتمامي يتركـز حـول مفهـوم رأس المال الاجتماعي لسـتُ بصـدد الحديـث عـن التعـليم أو امـتلاك الطاقـة الشمسـية كأدوات مجـردة، بـل الفكـرة الأساسـية والنظريـة التي أعكـف على دراستهـا هي دور رأس المال الاجتماعي في ظاهـرة تبرز بوضـوح كلما اسـتُحدثت تكنولوجيـا جديـدة صديقـة للبيئـة (التكنولوجيـا النظيفـة أو الخضراء)، مثـل الطاقـة الشمسـية والسـيارات الكهربائيـة وغيرهـا. ثمـة لغـزٌ محير في مجـال الاقتصـاد وهـو أن وتيرة تبني هـذه التكنولوجيـات مـن قِبـل المستهلـكين دائمًـا مـا تكـون أبطـأ مـن الـوتيرة الأمثـل. ولماذا نصفهـا باللغـز؟ لأن علم الاقتصـاد يقـوم على أحـد الافتراضـات الرئيسـية وهي أن الإنسـان كائن عـقلاني في طريقـة تفـكيره. بنـاءً على ذلـك تتنبـأ النظريـة الاقتصاديـة الكلاسـيكية بأن المستهلـك -بمـا أنـه عـقلاني- إذا رأى تكنولوجيـا توفـر عليـه تكاليـف الطاقـة، فمـن المـفترض أن يحسـب مسـتقبلاً مقـدار الخفـض أو الوفـورات المتوقعـة في التكاليـف،

ويقارنها بتكلفة تبني هذه التكنولوجيا في الوقت الراهن، ويجري عملية حسابية للموازنة بين التكاليف والمنافع (Cost-Benefit Analysis). فإذا وصل إلى «نقطة التعادل»، فمن المفترض عقلانياً أن يتبنى هذه التكنولوجيا فوراً. لكن ما نلاحظه دوماً في التجربة العملية هو أن وتيرة التبني أبطأ بكثير مما تنبأت به النظرية وهنا يكمن اللغز فعدم مطابقة الواقع العملي للنظرية يعني إما أن النظرية قاصرة أو أن هناك جوانب في السلوك البشري لم نفهمها بعد. ومن التفسيرات البسيطة والبديهية أيضاً هي التكلفة العالية. ففي الفترة ما بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ كان متوسط تكلفة تركيب نظام الألواح الشمسية لمنزل متوسط في الولايات المتحدة (وتحديداً في كاليفورنيا) يعادل تقريباً ٣٠ ألف دولار، وهو مبلغ باهظ للمستهلكين. كان هذا هو العذر الدائم لعدم التبني، ولأجله قامت الحكومات بتقديم الدعوم والتسهيلات كنوع من الحوافز، لحث الناس على تركيب هذه الأنظمة لأن ذلك يوفر على الدولة في إنتاج الكهرباء، بالإضافة إلى الإيجابيات البيئية وتقليل استهلاك الطاقة. لكن وبالرغم من وجود هذه الدعوم، ظلت وتيرة التبني ضئيلة وأبطأ من المستوى الأمثل، وهذا ما نسميه في علم الاقتصاد بـ «فجوة كفاءة الطاقة» (Energy Efficiency Gap). هذا المجال يُعد نشطاً جداً في البحث العلمي؛ حيث نحاول تفسير سبب هذا البطء وكيفية حل اللغز. لقد كان منطلق بحثي هو أن الدولة أو السلطة الإدارية حين توفر دعماً ماديًا، فإن هذا الدعم له «تكلفة فرصة بديلة» فالدينار الذي يُنفق هنا يُحرم منه برنامج آخر قد يحقق منفعة اقتصادية أو اجتماعية أخرى، لذا يجب أن نكون «اقتصاديين» في طريقة توظيف الموارد. ومن هنا كان سؤالي البسيط: هل هناك قنوات أخرى لتسريع وتيرة تبني التكنولوجيات النظيفة بخلاف الدعم المالي المباشر؟

ما طرأ ببالي هو أن هناك عائقاً نفسياً ومعرفياً يتمثل في الخوف من المجهول؛ فهذه تكنولوجيات جديدة تتطلب معرفة فنية وهندسية، والإنسان البسيط لا يعرف كيفية تركيبها، أو كيفية توجيه الألواح، أو ربطها بالمنزل وبشبكة الكهرباء العامة، فضلاً عن طرق تنظيفها وصيانتها. هذا العائق قد يدفع الكثير من الأسر للقول: «الأسهل لي هو الاستمرار في شراء الكهرباء التقليدية من الحكومة». لذا، طرحتُ فرضية: إنك أحياناً عندما تجهل شيئاً ولكن ترى غيرك قد فعله -وخصوصاً إذا كنت تثق في قرار وتفكير هذا الشخص- فإنك قد توكل إليه ضمنياً عملية المعرفة وتتخطى حاجزك النفسي، مفترضاً أنه ما دام قد أقدم على هذه الخطوة فلا بد أنها صائبة، وبذلك تفعل مثله دون أن تتكبد عناء تعلم التفاصيل التقنية المعقدة. لقد كان جوهر سؤالي البحثي: إذا قام جارك تركيب نظام للطاقة الشمسية في منزله، فهل تزداد احتمالية قيامك أنت بالخطوة ذاتها لمجرد أنك تتبع جارك وتثق بقراره؟ وهذا أمرٌ يزداد تعزيزاً وترسيخاً إذا كنت تثق بدارك، وتثق بخبرته وقراراته؛ وبذلك نعود مرة أخرى إلى موضوع النسيج الاجتماعي ورأس المال الاجتماعي. فالفكرة هنا، كسياسة عامة، بدلاً من أن تقوم الدولة بتقديم دعم مالي قد يثمر ويحقق عائداً اقتصادياً واجتماعياً، وقد لا يثمر؛ هل بالإمكان توظيف النسيج الاجتماعي لتسريع وتيرة تبني هذه التكنولوجيا الجديدة؟

فعلى سبيل المثال، إذا كانت لدي القدرة والمعلومات من خلال المسوحات السكانية وغيرها، ومن خلال البيانات الضخمة المتاحة حالياً عبر وسائل التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر (إكس حالياً)، بحيث أستطيع معرفة من هو الشخص النشط اجتماعياً، ومن هو الشخص الذي يمتلك شبكة علاقات اجتماعية متفرعة وواسعة.

بمعنى آخر، إذا كنت أنا شركة الكهرباء أو كنت أنا الحكومة مثلاً، فبدلاً من تقديم الدعم للجميع، يمكنني أن أستهدف في حيّ معين (فريج) الشخص الأكثر نشاطاً في ذلك الحي اجتماعياً. ومن هو صاحب «الديوانية» في هذا الحي -إذا أسقطنا المثال على الحالة في الكويت- أي الشخص النشط في الأمور الاجتماعية داخل منطقته وفي حيه، والذي يجمع الناس ويرتب أمورهم ويحل مشاكلهم. قد يكون من الأفضل لي والأكثر كفاءة أن استهدف هذا الشخص تحديداً، فأمنحه نظام طاقة شمسية بالمجان، وأطلب منه تركيبه، ثم أنتظر واتركه هو ينشر هذه الثقافة بين الناس، بدلاً من أن أتكبد تكاليف الدعم الشامل.

وبهذه الطريقة، نستطيع تحقيق تسريع في وتيرة تبني هذه التكنولوجيا دون اللجوء إلى وسيلة الدعم التقليدية. وهذا الأمر كتبته ضمن البحث الذي أعددته؛ حيث استندت مرة أخرى إلى بيانات من ولاية كاليفورنيا. ومرة ثانية كان من السهل جداً الحصول على بيانات دقيقة ومفصلة. فأنا لا أعرف فقط أين يسكن الشخص، بل لكوني أعرف موقع سكنه أستطيع تحديد إحداثيات منزله وإسقاطها في نظام الخرائط وصور الأقمار الصناعية، ومن ثم معرفة شكل سطح منزله وتوجهه، وهل هو مقابل للشمس (واجهة غربية، شرقية، أم شمالية).

هذا الأمر مهم جداً لأنه ربما يوجد شخص لم يركب نظام الطاقة الشمسية ليس لأنه لا يريد ذلك، بل لأن سطح منزله لا يسمح له بذلك أو لأن السطح غير مقابل للشمس مثلاً. فمن خلال هذه البيانات المتاحة، أستطيع التحكم في كل هذه المتغيرات. وأستطيع أيضاً معرفة متى قام هذا الشخص بالتركيب، وبعد كم شهر قام جاره بالتركيب أيضاً.

وعندما أتحكم في هذه المتغيرات الأخرى، أستطيع أن أستدل قدر الإمكان على ما إذا كان الجار قد اتبع خطى جاره أم لا وفي ذلك الوقت، يبدو أن شركات توليد الطاقة الكهربائية في كاليفورنيا وهم ثلاث شركات كانت مستوعبة لهذا الأمر بالفطرة دون الحاجة لدراسة، لأن السلوك كان ظاهراً للعيان. حتى إن أكبر شركة بينهم، وهي التي تمتلك شبكة الكهرباء في الإقليم الشمالي للولاية كانت اسم الشركة هو بي جي آند إي (PG&E)، وهي اختصار لشركة باسيفيك جاس آند الكتريك (Pacific Gas and Electric). هذه الشركة هي المعنية بتقديم الخدمات في مدينة سان فرانسيسكو، على سبيل المثال، والمدن المحيطة بها في منطقة شمال كاليفورنيا. كان لدى هذه الشركة برنامج يُطلقون عليه اسم (سولار تشامبيون - Solar Champion). كانت فكرة البرنامج تقوم على استهداف منزل معين في الحي السكني، ومن ثم تزويد هذا المنزل بنظام للطاقة الشمسية يكون مدعوماً بشكل كبير جداً، أو ربما يُقدم لهم مجاناً بالكامل. والهدف من ذلك هو جعل صاحب هذا المنزل يحمل هذه الرسالة وينقلها إلى جيرانه، بصفته (بطلاً للطاقة الشمسية) - إذا أردنا تسميته بهذا الاسم. في ذلك الوقت كان السوق مستوعباً لهذه الظاهرة ومدركاً لها، ولكن الأبحاث العلمية المتعلقة بها كانت قليلة جداً ويعود ذلك لسببين: الأول أن الظاهرة كانت جديدة في حينها، والثاني هو شح البيانات المتاحة. ولكن مع مرور الوقت، بدأت البيانات تتوفر تدريجياً، وبدأت الأبحاث تظهر في هذا المجال وقد كانت لي مساهمة بسيطة في هذا السياق.

علي الصفار:

لقد ذكرتَ سابقاً بأنه لو كنتَ متواجداً في الكويت لما استطعتَ إنهاء بحثك؛ فهل كان موضوع رسالة الدكتوراه يتناول الشأن الكويتي أساساً؟

د. ضاري الرشيد:

نعم، لدي بالفعل أفكار وتصورات كثيرة تتعلق بالكويت، ولكن منذ البداية كان مجال الاقتصاد واضحاً بالنسبة لي كمسار للبحث. انظر يا أستاذ علي، أنت قابلتَ هنا بعض الشخصيات التي قد يكون لها باع في الاقتصاد، ولعلك لاحظت أن مجال الاقتصاد قد تغير جذرياً خلال العشرين أو الخمس وعشرين سنة الماضية؛ إذ أصبح مجالاً تطبيقياً يعتمد بشكل كبير على تحليل البيانات والنماذج الرياضية. لم يعد الاقتصاد مجرد نظريات ورسوم بيانية تصف العرض والطلب كما كان في السابق، بل أصبح من المستحيل حالياً إعداد دراسات عليا، سواء كانت ماجستير أو دكتوراه، دون أن تكون مبنية على بحث تطبيقي تجريبي معتمد على تحليل البيانات. فمن دون البيانات، لا يمكنك كتابة بحث اقتصادي معاصر. لذلك، اتضح لي في وقت مبكر أنه من الصعب جداً الحصول على البيانات بالشكل الذي أحتاجه من الكويت، وذلك بسبب سياسة الانغلاق تجاه البيانات التي ما زلنا نعاني منها في الكويت مع الأسف.

علي الصفار:

ما هي فائدة وقوة البيانات على الاقتصاد؟ وما هى العلاقة بين توفر البيانات وجودتها وبين الحالة الاقتصادية؟

د. ضاري الرشيد:

العلاقة بينهما وثيقة جداً ومهمة. دعنا نتحدث قليلاً من الناحية النظرية فنحن حين ندرّس الطلبة مبادئ الاقتصاد، نوضح لهم أننا نسعى دائماً لتحقيق «كفاءة السوق».

وتتحقق هذه الكفاءة عندما يلتقي العرض والطلب من خلال آلية السعر بحيث يتم الاتفاق على سعر معين يتيح لكل من يطلب السلعة الحصول عليها، ويتمكن كل من ينتج السلعة من بيعها. في هذه الحالة، لا يحدث عندنا فائض في السلع دون مشترين، ولا يحدث عجز أو نقص في العرض أمام الطلب. هنا تتحقق الكفاءة ولكن ما الذي يخل بهذه الكفاءة؟ أحياناً يفشل السوق في تحقيق ذلك بسبب طبيعته، أو بسبب التدخلات الحكومية مثل التحكم في الأسعار أو الكميات. ومن أهم الأسباب أيضاً هو «غياب المعلومة» فغياب المعلومة ينقص من كفاءة السوق ويخل بها. سأعطيك مثالاً بسيطاً: عندما تشرع في شراء سيارة مستعملة، دائماً ما ينتابك توجس وتردد في اتخاذ القرار. لماذا؟ لأن البائع يمتلك معلومات عن السيارة أكثر مما تملك أنت، فهناك عدم تكافؤ في المعلومة بين طرفي السوق (البائع والمشتري). فربما تكون السيارة قد تعرضت لحادث أو بها عطل مخفي لا تعلم عنه شيئاً، والسعر المعروض قد لا يعكس جودتها الحقيقية. هذا التردد يؤدي إلى عرقلة صفقات كان من المفترض أن تتم، مما يقلل من كفاءة السوق نتيجة لعدم تكافؤ المعلومات. أما بخصوص البيانات فهي باختصار الأداة التي تردم هذه الفجوة المعلوماتية بين المتعاملين في السوق. وبشكل عام، إذا أتيحت البيانات على المستوى «الجزئي» (أي على مستوى المؤسسات والأسر والأفراد، وليس فقط البيانات الكلية المجمعة)، فإن ذلك يسهل النشاط الاقتصادي. فمن جانب الإنتاج، تساعد البيانات في خفض التكاليف فإذا أردتُ مثلاً افتتاح فرع لشركة مواد استهلاكية، سيوفر عليّ الكثير لو وجدت بيانات تخبرني عن الكثافة المرورية في منطقة معينة، أو عدد السكان ومستويات دخلهم وتفضيلاتهم الاستهلاكية من خلال المسوح السكانية.

إذا كانت هذه البيانات متاحة سأتمكن من إجراء «دراسة السوق» بنفسي دون الحاجة لتحمل تكاليف باهظة لتوظيف شركات استشارية متخصصة. لذا كلما كانت البيانات منغلقة اعتبر ذلك فرصة اقتصادية مهدرة على الاقتصاد والمجتمع والدولة وعلى الدولة أن تستوعب أن هذا الانغلاق يعني ضياع فرص ثمينة وهذا مجرد مثال بسيط للأهمية الكبرى للبيانات.

علي الصفار:

إذا ما انتقلنا للحديث عن التجربة الأمريكية في مجال البيانات، فهل يمكننا تسميتها «قوة البيانات»؟ وكيف تساهم الولايات المتحدة في تمكين الباحث من استغلال هذه البيانات في أبحاثه؟

د. ضاري الرشيد:

لقد أشرتَ سابقاً إلى وجود ثقافة عامة لدى المجتمع، المؤسسات، والحكومات —سواء على مستوى الولايات أو الحكومة الفيدرالية— تؤمن بأهمية إتاحة البيانات وحق الباحثين والمؤسسات التجارية وغيرها في الحصول عليها؛ وذلك لإيمانهم التام بأن المستفيدين إذا كانوا من الشركات والمؤسسات، فإن ذلك يحقق كفاءة السوق، وإذا كان المستهلك هو المستفيد، فإن ذلك يعزز أيضاً كفاءة السوق عبر تمكينه من معرفة السلع والخدمات التي تلبي رغباته بدقة. أما إذا كان الباحث هو المستفيد، فإن ذلك يثمر أبحاثاً علمية رصينة يسترشد بها صاحب القرار الإداري والاقتصادي، بل وحتى أصحاب الشركات الذين يستعينون بتلك الدراسات. نحن أمام ثقافة راسخة وإيمان مؤسسي وحكومي بأهمية الشفافية المعلوماتية. سأعطيك مثالاً من واقع تجربتي الشخصية.

إحدى قواعد البيانات التي استعنت بها في أبحاثي كانت مستمدة من «مكتب الإحصاء الأمريكي». لديهم إدارة إحصاء متكاملة، وبخلاف التعداد السكاني العام الذي يُجرى كل عشر سنوات، هناك مسوح دورية سنوية تشمل كل جوانب الحياة: مسوح الإسكان، مسوح استغلال الوقت، وحتى العلاقات الاجتماعية. كل هذه البيانات تُنشر سنوياً وهي متاحة للجميع بتفاصيلها الدقيقة، مع الحرص على حماية الخصوصية عبر إخفاء الهوية؛ حيث يُمنح كل فرد «معرفاً عشوائياً» (ID) يمنع الاستدلال على شخصيته الحقيقية والمذهل أنك حين تدخل إلى موقع إدارة الإحصاء، تختار المتغيرات التي تحتاجها بمرونة عالية؛ فتقول مثلاً: أريد بيانات دخل الأسر في نطاق جغرافي محدد، في ولاية معينة، لفئة الموظفين في قطاع كذا. تقوم بتفصيل المتغيرات، ثم تضغط على خيار «أضف إلى السلة» (Add to Cart)، تماماً كما تفعل في مواقع التسوق الإلكتروني. يمكنك أيضاً ربط هذه البيانات بمتغيرات من مسوح أخرى أو من التعداد العام، طالما وجد رابط مشترك بينهما، كالنطاق الجغرافي أو المعرف الخاص بالشخص. تضع كل ذلك في «عربة التسوق»، وفي النهاية تضغط على خيار «إتمام الطلب» (Check out)، فينزل على جهازك ملف «إكسل» (Excel) واحد ومنظم بدقة متناهية، وفق التقسيم الزمني الذي اخترته (سنوات، شهور، أو أسابيع).

علي الصفار:

بشكل يتطابق تماماً مع احتياجك؟

د. ضاري الرشيد:

نعم، متطابق تماماً، بحيث تقوم بتغذيته مباشرة في برنامج التحليل الإحصائي وتبدأ بحثك فوراً وهناك تجربة أخرى لي في أبحاث «الفرجان» (الأحياء السكنية) ورأس المال الاجتماعي حيث طلبت بيانات من وزارة النقل في ولاية كاليفورنيا، وخلال أسبوع أو أسبوعين فقط، زودوني بالمسح كاملاً مع كافة المعرفات والإحداثيات الجغرافية لمواقع السكن. كذلك في بحثي حول «الطاقة الشمسية» في كاليفورنيا كان هناك برنامج حكومي يسمى «مبادرة كاليفورنيا للطاقة الشمسية» (CSI) استمر ما بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٣ وخُصصت له ميزانية ضخمة لدعم المستهلكين الراغبين في تركيب أنظمة الطاقة الشمسية بنسبة تصل إلى ٣٠٪ من التكلفة. كان هناك حوالي ٥٠٠ ألف مستهلك موزعين على ثلاث شركات كبرى للطاقة الكهربائية. تواصلت معهم وطلبت بياناتهم، وزودوني بها جميعاً في غضون أسبوعين أو ثلاثة، بعد تعبئة نموذج بسيط يحدد المتغيرات والتدفق الزمني المطلوب، سواء كان بالأسابيع أو الأشهر أو حتى الأيام وهدفيبحثي فقد وفروها لي خلال أسابيع معدودة، حتى إن إحدى الشركات أرسلتها لي عبر قرص صلب (Hard Disk) نظراً لضخامة حجمها الشديد. وسبب ضخامة هذه البيانات يعود إلى أنني كنت أملك بيانات لنصف مليون مستهلك، تتضمن استهلاكهم للكهرباء وتوليدهم للطاقة الشمسية. ولم تكن هذه البيانات شهرية أو يومية فحسب، بل كانت تفصيلية بالساعة لدى كل مستهلك من هؤلاء الـ ٥٠٠,٠٠٠ مستهلك، كنت أعرف بدقة كم يولد من الكهرباء وكم يستهلك منها في كل ساعة لقد منحوني إياها قائلين: ‹تفضل، هذه أغراضك البحثية، نتمنى لك التوفيق.

هذا الأمر يسهل عليك كثيراً القيام بالبحث العلمي، وحتى إن كنت صاحب أعمال (Business)، فإن توفر هذه البيانات يسهل عليك اتخاذ قراراتك. وبالمناسبة كان هذا البرنامج من البرامج التي يحتفي بها حاكم الولاية في ذلك الوقت، السيد أرنولد شوارزنيجر. وبما أنني من كبار المعجبين به بأعماله السينمائية مثل فيلم (Terminator) وغيره، فقد كان من المهم جداً بالنسبة لي ذكر اسمه في رسالة الدكتوراه الخاصة بي، كونه كان حاكماً من الحزب الجمهوري ولكن بعقلية منفتحة جداً تجاه إتاحة البيانات وتوفيرها.

علي الصفار:

ما هي النتيجة التي توصلت إليها في بحثك بخصوص استهلاك الكهرباء والطاقة الشمسية؟

د. ضاري الرشيد:

لا تنسَ سؤالي الأساسي: هل وجود جار قام بتركيب ألواح الطاقة الشمسية يزيد من احتمالية قيامك أنت بالخطوة ذاتها؟ بما أن هذه النتائج مستخلصة من رسالة الدكتوراه، فهي تعتبر نتائج أولية. الدليل الأولي يشير إلى وجود علاقة بين النسيج الاجتماعي وبين وتيرة أو سرعة تبني هذه التكنولوجيا لكن وكما هو الحال في البحوث الاقتصادية، هذا لا يعني بالضرورة وجود «علاقة سببية». بمعنى آخر، لا نستطيع الجزم بأن قوة النسيج الاجتماعي هي السبب المباشر لتبنيك التكنولوجيا؛ فقد يكون السبب هو أنك اخترت مجاورة هذا الجار لأنكما تشتركان في الاهتمامات البيئية ذاتها، وفي مستوى المعرفة التكنولوجية نفسه.

على الصفار:

كان تركيز الولايات المتحدة في البداية على الثقافة، ثم انتقل إلى الحوافز وهو ما انعكس لاحقاً على سياسة إفشاء ومشاركة جميع البيانات المتاحة لاستخدامها في الأبحاث. لقد أكملنا خمس سنوات في مرحلة الدكتوراه، والآن عدنا إلى الكويت وماذا حدث بعد عودتك؟

د. ضاري الرشيد:

بعد عودتي للكويت انضممت إلى قسم الاقتصاد في جامعة الكويت، وبدأت التدريس في القسم مع الاستمرار في أبحاثي العلمية. طبعاً وتيرة البحث تتسارع أحياناً وتتباطأ أحياناً أخرى حسب الظروف، ولا تنسَ أن جائحة كورونا داهمتنا، مما تسبب في اضطراب بنظام التعليم، حيث تحولنا إلى «التعليم عن بُعد» بكل ما يحمله من تحديات، ولكن هذا هو صلب عملي.

علي الصفار:

لنتحدث عن النظام التعليمي لقد بدأت كأستاذ جامعي في عام ٢٠١٨، كيف وجدت جودة الطلبة وكذلك جودة النطاق التعليمي العام في جامعة الكويت.

د. ضاري الرشيد:

أنا أدرس في برنامج البكالوريوس بقسم الاقتصاد، وكذلك في برنامج الماجستير. المادة الأساسية التي ندرسها هي «الاقتصاد القياسي». أما مادة «الاقتصاد الحضري»، فلم يكن لها منهج سابق، لذا استحدثناه قبل سنة في برنامج الماجستير، ومن المفترض أن أدرسها لأول مرة خلال الفصل الدراسي الثاني.

أنا متطلع جداً لهذه المادة لأنها ستكون مصممة (مكوّتة) بناءً على تجربة الكويت والخليج بشكل خاص وللأمانة أكثر ما يبقي شعلة الحماس متقدة بداخلي -وهذا ليس كلاماً إنشائياً- هما أمران: البحث العلمي أولاً، والطلبة الذين أتعامل معهم ثانياً. بطبيعة الحال، في أي مؤسسة تعليمية، يتنوع الطلبة في مستوياتهم العلمية، وفي مدى التزامهم وشغفهم، وهذا أمر طبيعي لا يعيب المؤسسة. لدي نظرية دائماً أطبقها في بداية كل فصل دراسي: أبحث عن الـ ١٠٪ من الطلبة الذين يحيون القاعة الدراسية.

علي الصفار:

تقصد النخبة؟

د. ضاري الرشيد:

قد لا يكونون النخبة من حيث الدرجات، ربما يكون مستوى أحدهم (C+)، لكنه يملك الشغف، يشارك، يسأل، ويريد أن يتثقف. قد لا يؤدي جيداً في الامتحان لأن وسيلة الاختبار كأداة قياس قد لا تناسب طريقة تعلمه. فالاختبار ليس وسيلة مثالية لقياس المستوى، لكنه الوسيلة الأكثر كفاءة للأنظمة التعليمية. أنا أبحث دائماً عن هؤلاء الذين يبقون «الشرارة» مشتعلة، بمختلف مستوياتهم.

علي الصفار:

إذن، البحث هو المحرك الأساسي لك؟

د. ضاري الرشيد:

البحث العلمي هو الأمتع والأفضل في المجال الأكاديمي. لهذا السبب حين يسألني أحدهم عن الرغبة في إكمال الدكتوراه،

أقول له: «إذا لم تكن باحثاً بطبعك، فالأمر لا يستحق العناء»، لأنك ستواجه الغربة، والضغط النفسي، والاكتئاب، والوحدة. إذا لم يمتلك الشخص شغف البحث كنمط حياة، فلن يستطيع الاستمرار. وظيفة الباحث لا تناسب الجميع ليس بالضرورة لعدم التأهل العلمي، بل لأنها قد لا تناسب طبيعة شخصيتك. العمل البحثي عمل «لا نهائي» لست كمن يعمل في شركة عقارية مثلاً ولديه هدف (Target) محدد بعدد صفقات معين في الشهر. الباحث كلما فتح باباً دخله، ولا يعرف أين ينتهي به المطاف. هناك زملاء لي في الدكتوراه لم يكملوا، ليس لنقص في قدراتهم، بل لأنهم استوعبوا أن هذا النمط من الحياة لا يناسبهم. أنا على العكس تماماً أحب هذه الحياة لأن فيها شغفاً متجدداً. كل يوم أستيقظ فيه، سواء ذهبت للجامعة أو جلست أمام حاسوبي، أعلم أنني سأتعلم شيئاً جديداً، وهذا وحده يكفيني للاستمرار. هذا هو الرقم واحد في تجربتي ويأتي بعده التعامل مع الطلبة والزملاء الباحثين.

الجزء السادس (الاخيرة)

جودة الحياة

بتاريخ | ٥-١٢-٢٠٢٥م

علي الصفار:

بالحديث عن البحث العلمي دكتور، نود التطرق إلى أول بحث اشتغلتم عليه منذ عام ٢٠١٩ بمشاركة الأستاذة شريفة الشلفان والأستاذ براك عبدالمحسن البابطين. هذا البحث يتناول قضية إسكان الكويتيين، ويقدم قراءة في النموذج القائم وتبعاته على القدرة على تحمل تكلفة السكن وجودة الحياة. حدثنا عن بداية هذا البحث، كيف كانت الكواليس في انطلاقته؟ وما هي التحديات التي واجهتكم آنذاك؟

د. ضاري الرشيد:

هذا البحث له قصة خاصة فقد كنت حينها قد عدت حديثاً إلى الكويت، وكلي شغف لتحويل تركيزي البحثي نحو قضايا الكويت ودول الخليج بشكل عام، خاصة وأن أطروحة الدكتوراه الخاصة بي كانت منصبة على تحليل البيانات في الولايات المتحدة الأمريكية. في ذلك الوقت، كانت إدارة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي - آنذاك تحت قيادة الدكتور عدنان شهاب الدين - تتبنى مبادرات متميزة وللأمانة، كانت الدكتورة أماني البداح نائبة مدير المؤسسة حينها هي المحرك الرئيسي لهذا الموضوع كانت المؤسسة قد دشنت برنامجاً رائعاً يتمثل في تشكيل «مجاميع بحثية» تجمع المتخصصين والباحثين في مجالات معينة وتحاول توفير فرص للالتقاء بينهم. نحن نعاني في الكويت من مشكلة تشتت الجهود فهناك الكثير من المهتمين بقضايا مختلفة، لكن لا توجد منصات تجمعهم. قد تجد باحثاً في جامعة الكويت، وآخر في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي، وثالثاً في جامعة خاصة أو معهد الأبحاث، بل وهناك باحثون مستقلون (Freelancers)، وكلهم يحملون الهموم البحثية ذاتها لكنهم لا يلتقون.

المؤسسة نظمت لقاءات دورية، مثلاً مرة كل شهر حيث يقدم أحد أعضاء المجموعة محاضرة عن بحث يجريه، أو يتم استضافة ضيف من الخارج مما يخلق فرصة لتبادل الأفكار ونشوء شراكات بحثية. تواصلت معي الدكتورة أماني البداح وأخبرتني عن مبادرة من شاب مجتهد هو «براك الباطين»، وهو معماري مستقل يدير عمله الخاص لكنه يحمل هماً كبيراً تجاه قضية السكن والتطور الحضري في الكويت. براك طلب من المؤسسة تمويل مشروع بحثي يدرس القضية الإسكانية من منظور مختلف، وكانت المؤسسة تحاول مساعدته في إيجاد شركاء بحثيين متخصصين. سألتني الدكتورة أماني: «هل لديك اهتمام؟»، فأجبتها: «بكل تأكيد». وأخبرتني أنهم يحاولون أيضاً التواصل مع الزميلة شريفة الشلفان، وهي باحثة مستقلة (وعضو المجلس البلدي حالياً) ولها أبحاث منشورة في هذا المجال. اجتمعنا معاً وكانت تلك المرة الأولى التي أتعرف فيها عليهما شخصياً؛ كنت قد قرأت أبحاث شريفة سابقاً، لكنني لم أكن أعرف براك. عقدنا جلسات عديدة لنحدد الخطوط العريضة للبحث وما الذي نرجو تحقيقه، و استقر رأينا على بحث قضية السكن في الكويت، وتحديداً سكن الكويتيين الذي يستحوذ على الحيز الأكبر من النقاش العام. أردنا البحث في «سر الجمود» لماذا ندور في الحلقة مفرغة؟ ولماذا تبدو الحلول المطروحة وكأنها تعيد خلق المشكلة وتوليدها من جديد؟ حاولنا الخروج من الإطار التقليدي الذي تُحبس فيه المشكلة وحلولها، وفكرنا خارج الصندوق . البحث كان في جوهره «دراسة تشخيصية» لم نهدف لتقديم حلول فورية بقدر ما أردنا إعادة صياغة النقاش حول التشخيص نفسه ومساءلة النموذج السائد.

وزعنا الأدوار بناءً على التخصصات: أنا من المنظور الاقتصادي، شريفة من منظور التصميم والتطور الحضري، وبراك من المنظور المعماري. استمر العمل قرابة السنتين، تخللتها جائحة كورونا التي شكلت عائقاً أمام المقابلات الميدانية والحصول على بعض البيانات، لكن الهدف ظل ثابتاً: صياغة دراسة تعيد صياغة الوعي بقضية السكن وتخرجها من إطارها الضيق.

علي الصفار:

بالانتقال إلى مقتطفات من دراستكم، نجدكم تتحدثون عن سوق الإسكان وتمويله، حيث تشيرون إلى أن مبيعات الأراضي والفلل تمثل النسبة الأكبر مقارنة بالشقق الخاصة. كما ذكرتم أن جزءاً هائلاً من سعر الوحدة السكنية يعود لسعر القسيمة، ليصل إلى ٩٤٪ في مناطق مثل جنوب السرة. كما وصفتم تمويل الإسكان بالمحدود لاعتماده الرئيسي على بنك الائتمان وقرض الـ ٧٠ ألف دينار، مع غياب الرهن العقاري بسبب القوانين التي تمنع البنوك التجارية من التعامل مع السكن الخاص. كيف تقرأ لنا هذه الأرقام والواقع التمويلي؟

د. ضاري الرشيد:

لقد أشرتَ في هذا الاقتباس إلى عدة قضايا جوهرية.

>> أولاً: نحن ندرك أن التكلفة الباهظة للسكن في الكويت تكمن في قيمة الأرض ذاتها، وهذا بحد ذاته برهان على أن المعضلة ليست في أسعار مواد البناء أو تكلفة الأيدي العاملة، بل تكمن في شُحّ المعروض من الأراضي الصالحة للتطوير السكني.

ثانياً : تحدثتَ عن محدودية الخيارات التمويلية في الكويت، والتي تقتصر تقريباً على بنك الائتمان وبعض القروض التي تُسمى «إسكانية» تجاوزاً بينما هي في حقيقتها قروض استهلاكية لأنها لا تستند إلى مفهوم «الرهن العقاري» المتعارف عليه عالمياً، فهي تُمنح بضمان الراتب لا بضمان الأصل العقاري نفسه.

هذان مظهران فقط للمشكلة، لكن الجذور أعمق بكثير

على الصفار:

لقد تطرقنا حتى إلى تبعات السياسات الإسكانية، حيث يمكن فحص أهداف هذه السياسات من خلال البحث، لنكتشف أنها كانت تهدف لتمثيل تطلعات المجتمع عبر ثلاث ركائز:

١- استخدام السكن كأداة لتوزيع الثروة النفطية.

٢- تعزيز مبدأ ملكية السكن الخاص.

٣- تحسين مستوى معيشة المواطنين.

ورغم أن هذه السياسات تبدو في ظاهرها ذات مقاصد نبيلة، إلا أنها غالباً ما أدت إلى تبعات سلبية .

د.ضاري الرشيد:

لقد كانت هذه الدراسة بمثابة مراجعة نقدية للنموذج القائم. وما هو هذا النموذج؟ هو هيمنة الدولة المطلقة والوحيدة على توفير السكن الخاص عبر المؤسسة العامة للرعاية السكنية وسابقاً كان هناك تنوع في المنتجات الإسكانية بناءً على مستوى الدخل، وكان هناك خيارات بين «أرض وقرض» أو «مساكن جاهزة. أما الآن فقد انحصر النموذج في نمط واحد فقط: قسيمة بمساحة ٤٠٠ متر مربع مع قرض، وعليك أنت تولي مهمة البناء.

لو عدنا لنقاشنا حول ‹الخروج من المدينة› سنجد أن المقاصد كانت نبيلة؛ وهي نقل الناس من حالة الفقر والبدائية الاقتصادية إلى رفاه اجتماعي واقتصادي، وصورة هذا الرفاه كانت في منح الناس مساكن واسعة تحقق الخصوصية والوجاهة الاجتماعية خارج حدود المدينة المكتظة. دعنا نفهم لماذا يخرج البشر عادةً من مراكز المدن إلى الضواحي؟ المدينة بطبيعتها مزدحمة، يسودها الضجيج والتلوث. عادةً ما تبدأ الأسر الصغيرة حياتها في قلب المدينة لقربها من مراكز العمل وتوافر شبكات النقل العام والمرافق الترفيهية. ولكن حين تكبر الأسرة، يبحث الآباء عن المدارس، المساحات الواسعة، الحديقة، أو الحوش وينتقلون للخارج. نحن في الكويت تبنينا هذا النموذج لتحقيق تلك المظاهر الإيجابية، لكن في بحثنا هذا، حاولنا إخضاع هذه الفرضية للمساءلة: هل نحقق هذه المقاصد فعلاً في زمننا الحالي؟

لننظر إلى واقعنا:

١- العزلة المكانية: نحن نسكن الناس الآن في مناطق بعيدة جداً عن مراكز النشاط الاقتصادي والعمل، مما جعلنا ‹أسرى للسيارة› بكل ما يتبع ذلك من استنزاف للوقت، والطاقة، والبيئة.

٢- تآكل المساحة: أين هي الحديقة أو الحوش›؟ أصبحت البيوت الآن تُبنى من الحدود إلى الحدود (من السور إلى السور)، ففقدنا الاتصال بالطبيعة.

٣- غياب الخصوصية: أين الخصوصية والنمط الأسري الواحد؟ تحولت هذه البيوت إلى شقق مؤجرة يقطنها غرباء لسداد تكاليف البناء، فضاعت الخصوصية المنشودة.

٤- الاستنزاف المالي: بدلاً من الرفاه الاقتصادي، أصبح رب الأسرة رهينة لديونه لعقود طويلة، وهذا يمثل ‹تكلفة فرصة بديلة› ضائعة فالمبالغ التي تُدفع للديون كان يمكن استثمارها في تعليم الأبناء أو جودة الحياة.

نحن مستمرون في ذات النموذج، ونوهم أنفسنا بأنه يحقق الرفاه، بينما المؤشرات الموضوعية تشير للعكس تماماً. لقد أخذنا النموذج بكل مساوئه الحضرية، وفقدنا منافعه الأصلية.»

علي الصفار:

«كذل، ذكرتَ في البحث أن الطابع العمراني والمكاني للكويت غير اعتيادي مقارنة بالمدن ذات المركز الواحد حول العالم. ففي تلك المدن، المسافة عن المركز هي التي تحدد الكثافة السكانية وسعر الوحدة ومساحتها. أما في الكويت، فقد نتج المشهد عن سياسات تخطيط تعتمد كلياً على السيارة ونمط الفيلا، ما أدى إلى زحف عمراني شديد وفراغات شاسعة مهملة. لقد قابلنا المهندس أحمد الجهيم الذي ذكر أنه أول من ابتكر فكرة ‹المماشي› لكننا نراها اليوم مهملة، ما يعني أن مفهوم ‹أنسنة المدن› والنسيج الاجتماعي قد أُهمِل من قبل المشرفين. دكتور بالعودة إلى موضوع البيانات.. لقد تحدثنا عن قوة البيانات في الولايات المتحدة، وكيف ينعكس ذلك على دقة النتائج. في بحثكم هذا والذي تضمن أرقاماً ونتائج وكواليس عديدة، كيف كانت تجربتكم مع البيانات في الكويت؟

د. ضاري الرشيد :

والله لقد كانت المهمة صعبة حقاً، ولم يقتصر الأمر على هذا البحث فحسب، بل انسحب ذلك على سائر الأبحاث الأخرى التي أعمل عليها حالياً إن التحدي الدائم يكمن في البيانات؛ فأنا أقول دائماً لزملائي وطلبتي إنني «اقتصادي»

ولكنني أقضي ٨٠٪ من وقتي في العمل البحثي في «تنظيف البيانات» ومحاولة الحصول عليها. لا ينبغي لعملي أن يكون كذلك، بل يفترض أن ينصبّ تركيزي على الجانب الاقتصادي الصرف، ولكن هذا هو الواقع بسبب عدم توفر البيانات، مما يضطرك أحياناً إلى اتباع شتى السبل والوسائل المنهكة للحصول عليها، وحتى إن توفرت، تجدها بجودة سيئة جداً، مما يحتم عليك تنظيفها أو مطابقتها مع مصادر أخرى، ليس فقط للتأكد من موثوقيتها، بل للتحقق من صحتها في المقام الأول؛ فهي بيانات صعبة للغاية.

* معضلة بيانات وزارة العدل:

أحد مصادر البيانات التي استخدمناها في هذا البحث هو بيانات الصفقات العقارية التي تنشرها وزارة العدل. وعلى الرغم من كونها بيانات منشورة، إلا أن جودتها ضعيفة جداً لسببين:

١- غياب التفصيل: فهي لا تتيح لك الإجابة على الكثير من الأسئلة البحثية الجوهرية.

٢- الأخطاء الفادحة: الأرقام الواردة فيها تتضمن قيمًا غير معقولة، يظهر بوضوح أنها أخطاء طباعية أو أخطاء في إدخال البيانات مثل زيادة صفر أو نقصانه، وأحياناً تظهر أرقام عشوائية متكررة (مثل سلاسل من رقم واحد أو اثنين) لا يمكن فهم معناها أو دلالتها.

* تبعات غياب البيانات على قضية السكن في الكويت:

إذا تحدثنا عن التبعات فنحن في الكويت نعتبر قضية السكن من القضايا الرئيسية التي تشغل بال المجتمع وصناع السياسات، فهي قضية أساسية تمس المجتمع والدولة بأكملها. وأهم مؤشر رقمي لبدء دراسة أوضاع السكن هو «المؤشر السعري» الذي يوضح حركة الأسعار صعوداً وهبوطاً.

* علمياً هناك منهجيات لبناء هذا المؤشر:

١- الأولى (منهجية تكرار المبيع - Repeat Sales): وتعتمد على تتبع الوحدة السكنية الواحدة في كل مرة تُباع فيها لرصد تطور سعرها والهدف من تتبع ذات البيت هو عزل التغير السعري عن أي إضافات أو تحسينات قد تطرأ عليه (كإضافة طابق، أو مسبح، أو سرداب). لكن هذه المنهجية لا تنطبق ولا تناسب الحالة الكويتية بشكل كبير لأن السوق العقاري لدينا «جامد»، فالوحدة السكنية لا تُباع كثيراً وتظل في حوزة الأسرة لعقود، وبالتالي لا تتوفر مبيعات متكررة كافية.

٢- الثانية (المنهجية الهدونية - Hedonic Method): وهي الأنسب للكويت، وتتعامل مع السكن بوصفه «حزمة من الخصائص». فالسكن سلعة غير متجانسة؛ حيث يختلف كل بيت عن جاره بموقعه، ومساحة البناء، وعدد الغرف، والمرافق (سرداب، كراج، مسبح.. إلخ). وبناءً عليه، يتم استخدام طريقة إحصائية تعطي سعراً لكل خاصية، ثم تجمع في «معادلة رياضية» لاستخراج سعر موحد يمثل خدمات المسكن كملجأ على المدى الطويل.

إن استهلاك هذه الخدمات، أو استهلاك المسكن على المدى الطويل، نُعبر عنه بكون المسكن يقدم لك خدمة الإيواء أو «خدمة الملجأ». وهذه هي الطريقة الأخرى لتقدير القيمة، ولكن لكي تطبق هذه الطريقة بهدف بناء مؤشر سعري دقيق، فأنت بحاجة إلى هذه التفصيلات الدقيقة؛ فالبيت الذي يُنشر في بيانات الصفقات العقارية،

تحتاج لمعرفة موقعه بدقة: هل هو على زاوية؟ هل هو «سد»؟ أم «بطن وظهر»؟ أم يقع على سكة؟ أم غير ذلك؟ كذلك تحتاج لمعرفة مساحة البناء الفعلية، وعدد الطوابق، وهل يحتوي على سرداب؟ وما هو طول الارتداد؟ وهل يتوفر فيه مرآب للسيارات؟ وهل يحتوي على حمام سباحة أو حديقة؟ كل هذه الخصائص ضرورية لكي تبدأ ببناء المؤشر السعري بناءً عليها. لكننا إذا نظرنا إلى البيانات المنشورة حالياً، نجدها تفتقر إلى هذا التفصيل فأقصى تفصيل للموقع هو «رقم القطعة»، وأنت تعلم أن هناك بيتين في القطعة نفسها لا يتشابهان أبداً، ولا يمكنني المقارنة بينهما إحصائياً. تفصيل الخصائص المتاح لديك يقتصر فقط على «مساحة الأرض»، بينما تغيب مساحة البناء فلا تعلم إن كانت هذه الأرض مبنياً عليها طابقان أم ثلاثة. فكيف لي أن أقارن بين بيتين وأنا أجهل عدد طوابقها؟ كما أنك لا تملك معلومات عن مكونات البيت: كم عدد الغرف؟ وكم عدد دورات المياه؟ وكم عدد الصالات؟ وهل يحتوي على شرفات أم لا؟ كل هذا الكلام غير موجود، المتاح فقط هو مساحة الأرض ورقم القطعة، وهذان التفصيلان لا يمكن بناء مؤشر سعري منهما. وإذا كنت لا تملك مؤشراً سعرياً، فكيف ستدرس القضية الإسكانية؟ وكيف ستضع لها سياسات عامة؟ وكيف تسن القوانين؟ وكيف ستساعد الناس على تقييم قراراتهم، سواء من يريد شراء مسكن، أو من يريد البيع، أو المطور العقاري، أو العاملين في السمسرة والوساطة؟ جميعنا —بما في ذلك الباحثون— كمن «يطير في الظلمة» فيما يخص دراسة القضية الإسكانية وذلك بسبب شح البيانات.

لا يمكن لدولة لديها قضية بهذا المستوى من الأهمية ألا يتوفر فيها مؤشر سعري. ولا يغرنك وجود بعض المؤشرات التي تنشرها مؤسسات خاصة أو جهات حكومية؛ فهي ليست مبنية على منهجية علمية، والسبب أن الجميع محكوم بالبيانات المتوفرة فقط، فيأخذون المنطقة ويحسبون متوسط السعر، وهذا المتوسط قد يرتفع بشكل وهمي بسبب وجود بيوت ذات مستوى عالٍ جداً سحبت المتوسط للأعلى، وهذه ليست منهجية علمية لبناء المؤشرات. والباحثون يعانون من هذا الأمر فكيف تنشر أبحاثك وتقبل في مجلات علمية رصينة إذا كان مستوى البيانات لا يرقى للجودة المطلوبة؟ وقس على المؤشر السعري أموراً أخرى فمتى كانت آخر مرة أُجري فيها مسح سكاني في الكويت حول «تفضيلات الناس في السكن»؟ نحن الآن لدينا صناع سياسات من وزراء وأعضاء مجلس أمة ومجلس بلدي وجهات تنفيذية، يتخذون يومياً قرارات تمس حياة الناس وطريقة سكنهم وكيفية بناء أسرهم وعلاقاتهم الاجتماعية، دون أن يسألهم أحد عن تفضيلاتهم! كل مسؤول يقرر بناءً على ما «يعتقد» أنه تفضيلات الناس،لكن لا أحد يعلم اليقين.

بالمقابل تجري الدول الأخرى مسوحاً سكانية دورية. في الكويت كانت هذه المسوح تجرى في السبعينات من قبل البلدية وغيرها، وأنا أتحدث هنا عن مسوح تقوم على منهجية علمية وإحصائية رصينة، وهذا ما نفتقده الآن. فكيف تصنع سياسات؟ وكيف يتخذ المطور العقاري أو المشتري قراره وأنت تطير في الظلمة؟ إن مشكلة البيانات في الكويت، وخصوصاً في القضية الإسكانية، مشكلة كبيرة تسببت في إهدار فرص هائلة للبحث العلمي وللقرار الاقتصادي السليم.

أما بخصوص التعاون مع الجهات، فللأمانة، الكثير من الجهات متعاونة، خصوصاً عندما توضح لهم أن طلبك لغرض البحث العلمي. لكن أحياناً يعيقهم أن البيانات ليست مخزنة أو مُدارة بجودة عالية، أو أنها غير مجمعة أصلاً، أو لعدم وجود إطار تشريعي يحكم مشاركة البيانات. فهناك تخوف من مسائل الخصوصية والأمن القومي، وأنا لا ألومهم لأن الفلسفة العامة لمشاركة البيانات غائبة، والإطار التشريعي المنظم مفقود، سواء مع الباحثين أو القطاع الخاص. هناك إدارات حكومية محترفة جداً وأدين لها بالفضل في المساعدة، لكن في المقابل، قد تواجه مسؤولاً في موقع قرار يحزنك تعامله؛ لأنه ينظر إلى البيانات كأمر عبثي أو «ترف»، ولا يعاملها كضرورة حتمية لإجراء الأبحاث التي من المفترض أن يسترشد بها هو نفسه في اتخاذ قراره. لقد واجهتُ هذه الأمثلة بجميع أشكالها فأحياناً تجد تعاوناً ملموساً، وفي أحيان أخرى تصطدم بأبواب موصدة. والأمر لا يتوقف عند انغلاق الأبواب فحسب، بل يتعداه أحياناً إلى وجود نفوس منغلقة تجاه الفكرة ذاتها، ونفوس ينمُّ موقفها عن عدم إيمان حقيقي بأهمية الدليل العلمي ودوره الجوهري في توفير السند المعرفي اللازم لاتخاذ القرارات وصياغة السياسات العامة.

على الصفار:

نحن الآن نمثل مؤسسة تابعة للدولة، وقد أنجزتم بحثكم العلمي. وبالمقابل، هناك مؤسسات عامة يُفترض بها أن توفر البيانات اللازمة، إذ يُفترض أن يكون هناك تمكين لهذه العملية البحثية. أما الآن، ففي ظل غياب البيانات، وغياب المؤشرات السعرية، وانعدام الإحصاءات المناسبة لهذه القضايا، فكيف لنا أن نوجد الحلول لمشكلاتنا؟

د.ضارى الرشيد:

لأنه في غياب البيانات وبمعزل عن الأساليب والمنهجيات العلمية الرصينة في الإحصاء والاقتصاد القياسي —وهو التخصص الذي أتعمق فيه وأقوم بتدريسه— سنكتفي بالاستغراق في التنظير. والواقع أن البلد لا يعاني من نقص في المُنظرين في شتى القضايا العامة فكل فرد يدلي بدلوه وينظر ولكن حين تخضع هذا الكلام للمنهجية العلمية والدليل المادي ستجد أن كثيراً من هذا التنظير لا يتعدى كونه ‹أحاديث مجالس› لا ترقى أبداً لأن تُبنى عليها قرارات استثمارية، أو توجهات اقتصادية، أو سياسات عامة. لقد ذكرتَ المؤسسة، وللأمانة فقد كانت داعمة لنا بلا حدود فكلما طلبنا منهم خطاباً أو مراسلة موجهة لجهة معينة، كانوا يبادرون بتوفيرها دون تقصير. لكن الإشكالية تكمن في الجهة المنوط بها توفير البيانات فأحياناً ترحب بك تلك الجهة وتقول: ‹تفضلوا، نحن نرغب في مساعدتكم وتمكينكم›، وفي أحيان أخرى، تواجه جهاتٍ تقول لك: ‹إن هذا ليس من حقك، فهذه البيانات ملك للدولة، ونحن وحدنا من يقرر وجه الاستفادة منها

علي الصفار:

بالنظر إلى السياق الحديث، لا يمكن اتخاذ قرار سياسي سليم، أو قرار إسكاني أو استثماري ناجح، دون توفر البيانات الدقيقة. حتى في قطاع الوساطة العقارية، لا يمكن اتخاذ قرار بالدخول في صفقة شراء أو بيع دون معطيات واضحة. هذه معضلة كبيرة تستحق البحث المعمق. وبالعودة إلى بحثكم الذي تناول «جودة الحياة»، ذكرتم أن الكويت تحتل حالياً مراتب متدنية في عدة مؤشرات تتعلق بقابلية العيش في المدن.

وهذا لا يعكس فقط تدني جودة حياة السكان، بل يوضح التحديات التي تواجه الدولة في التنافس على جذب الاستثمارات العالمية، واستقطاب المواهب، وتنشيط السياحة. كيف ترى هذا الرابط بين جودة الحياة وجذب الاستثمارات؟

د. ضاري الرشيد:

إن جودة الحياة في المدينة ترتبط ارتباطاً مباشراً برغبة الناس في العيش فيها أو زيارتها فالإنسان لا يزور مدناً مهترئة، سواء كان ذلك بغرض السياحة أو الاستثمار. لقد وضعنا في دراستنا مؤشراً لقياس جودة الحياة، وتبين أن جزءاً كبيراً من تراجع مستوى الكويت يعود إلى مؤشر القدرة على تحمل تكلفة السكن. هناك مؤشر بسيط يُستخدم عالمياً، وهو قسمة متوسط الدخل السنوي للأسرة على متوسط قيمة المسكن. هذا الناتج يوضح عدد السنوات التي يحتاجها الفرد لادخار دخله بالكامل ليتمكن من شراء مسكن. وبالطبع، لا يمكن لأحد ادخار دخله كاملاً، لكنه مقياس للمقارنة بين المدن. في وقت البحث، كانت النسبة في الكويت تصل إلى ١٢ أو ١١ سنة، بينما يعتبر السكن ميسور التكلفة إذا كان المؤشر تحت رقم ٣ وبالمقارنة كانت مدينة الرياض، المشابهة لنا اجتماعياً وديموغرافياً، تحقق تقريباً نصف رقم الكويت مما يعني أنها في وضع أفضل بكثير.

د. ضاري الرشيد:

لقد لخصت هذه الدراسة في مقال نشرته عام ٢٠٢٢، وأرى أن المشكلة الأولى تكمن في التشخيص. طالما أن هناك بائعاً ومشترياً، فنحن أمام معادلة عرض وطلب، ونحن نعاني من مغالطات كبيرة في توصيف هذين الجانبين:

١- المغالطة في توصيف «الطلب»:

يُختصر الطلب حالياً في «طابور الرعاية السكنية» الذي يضم قرابة ١٠٠ ألف أسرة وهذا توصيف مغلوط اقتصادياً لأن الطابور يضم فئات ليست طالبة للسكن فعلياً، مثل من لديه سكن بالوراثة لكنه غير مسجل باسمه أو من هو قادر على الشراء من السوق لكنه ينتظر «الميزة الحكومية». وفي المقابل يستبعد الطابور فئات هي في أمس الحاجة للسكن وليست ضمن الحسابات، كالمطلقات أو العزاب أو من تغيرت ظروفهم المعيشية بعد استلام سكنهم الأول.

٢- المغالطة في توصيف «العرض»:

يُصور العرض دائماً على أنه شح في الأراضي الجديدة فقط وهذا غير دقيق فهناك عرض «داخل المنطقة الحضرية القائمة» لا يتم الالتفات إليه، مثل الأراضي الفضاء غير المستغلة، أو العقارات التي لا تُستغل بشكل أمثل.

وعليه عندما يكون لدينا طلب متنامٍ بفعل الزيادة السكانية، مقابل عرض شحيح فإن النتيجة الحتمية وفق أبجديات الاقتصاد هي ارتفاع الأسعار. المشكلة تكمن في أننا نعيد إنتاج الأزمة ذاتها. الحكومة لا تملك التحكم في حجم الطلب لأن السكان في تزايد، لكن ما تملكه هو تحفيز العرض عبر التشريعات للأسف خلال العشرين سنة الماضية استبعدنا كل الوسائل من خارج القطاع العام. استبعدنا القطاع الخاص من التطوير العقاري السكني بدعوى عدم الثقة ومنحنا المؤسسة العامة للرعاية السكنية الفرصة تلو الأخرى، وهي تثبت إخفاقها في تلبية هذا الحجم من الطلب وهذا ليس عيباً في المؤسسة بحد ذاتها، بل العيب فينا كمجتمع لأننا حملناها دوراً أكبر من طاقتها ومن المفترض أن يقوم به القطاع الخاص.

>> نحن بحاجة إلى إطار عمل جديد يقوم على خمسة محاور أساسية:

١- المنظور الاقتصادي: استيعاب أن السكن سلعة تتأثر بالحوافز والسياسات العامة.

٢ - الاستدامة: مراجعة فلسفة الرعاية السكنية القائمة على «توزيع الثروة» لضمان ديمومتها.

٣- السياق الحضري: النظر للسكن كجزء من مدينة متكاملة (مرافق، خدمات، قرب من مراكز العمل والترفيه) لتحقيق حيوية المدينة.

٤- تحديد الأهداف: يجب أن تقاس كفاءة السياسة بأربعة معايير: (خفض تكلفة السكن، تنوع الخيارات السكنية، جودة الحياة، وتماسك النسيج الاجتماعي)، وليس بمجرد عدد الوحدات الموزعة.

٥ - نهج صنع السياسات: إن نهج صنع السياسات الإسكانية يجب أن يستند،

أولاً: وقبل كل شيء، إلى الشمولية إذ لا يمكن التعامل مع السياسات الإسكانية من منظور قطاعي مجزأ. فمن الممكن أن تكون هذه السياسة أو تلك جيدة في ذاتها إذا ما اقترنتا معاً، ولكن لا يصح طرحهما بشكل منفرد.

وعلى سبيل المثال: الرهن العقاري. أنا من المؤمنين بضرورة وجود منتج الرهن العقاري والتمويل العقاري في أي قطاع سكني في العالم، ولكن طرح هذا المنتج في ظل شح المعروض سيؤدي حتماً إلى تفاقم مشكلة تكلفة السكن. لذا يتحتم طرحه بالتزامن مع تيسير وتوفير المعروض الإسكاني؛ ومن هنا تبرز أهمية الشمولية في وضع الحلول.

ثانياً: لا بد من وجود مؤشرات قياس دقيقة، تُمثل «المسطرة» التي نقيس من خلالها أداء هذه السياسات. وتتمثل مؤشرات القياس هذه في الأهداف الأربعة التي ذكرتها آنفاً، وهي:

- تكلفة السكن.
- تنوع الخيارات السكنية.
- جودة الحياة.
- النسيج الاجتماعي.

ثالثاً: الاسترشاد بالدليل العلمي. فلا يجوز لنا ارتجال السياسات؛ إذ يتطلب الدليل العلمي إجراء دراسات معمقة، وهذه الدراسات بدورها تحتاج إلى بيانات ذات جودة عالية.

رابعاً: ضرورة تفعيل دور وزير الدولة لشؤون الإسكان؛ ليكون دوره أوسع من مجرد مشرف على «المؤسسة العامة للرعاية السكنية». فهو في الحقيقة منظم ومراقب ومشرف القطاع السكني بأسره.

إن ما يحدث لدينا حالياً هو أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية قد أُثقلت بدور توفير السكن بمعزل عن القطاع الخاص، أو في ظل تغييبه مما جعل المؤسسة تستحوذ على كل اهتمام الوزير ووقت تركيزه. بينما في المقابل، هو يحمل مسمى «وزير الدولة لشؤون الإسكان»، وليس فقط الوزير المشرف على المؤسسة.

لذا، فإن له دوراً محورياً في دراسة أوضاع القطاع السكني والقطاع العقاري بشكل عام، وسن السياسات والتشريعات والنظم الرقابية والتنظيمية لهذا القطاع؛ وهو دور يكاد يكون غائباً بسبب هيمنة المؤسسة على المشهد. هذا هو الإطار العام الذي حاولنا من خلاله تلخيص الدراسة، وسعينا لتشكيل النقاش العام حول القضية الإسكانية من خلاله.

علي الصفار:

كيف يمكننا توجيه هذا الحوار الذي يمكن وصفه بـ «الحوار الوطني» نحو تغيير الفلسفة الإسكانية التي استمرت لما يقارب السبعين عاماً؟ إن مجمل حديثنا يتركز حول نقاط رئيسية؛ علمية، وفنية، واقتصادية، ومالية. ولقد شاركتم مع مجموعة تضم اثنتين وعشرين شخصية في مبادرة كبرى حول القضية الإسكانية وكيفية تمكين المواطنين من السكن. السؤال الجوهري هنا: كيف نوجه هذا الحوار الضخم، الذي نتحمل أعباء سنة تلو الأخرى ماليًا واقتصاديًا ونفسيًا واجتماعيًا، نحو تغيير تلك الفلسفة الإسكانية العميقة؟

د.ضاري الرشيد:

أعتقد أن سؤالك هو: من أين نبدأ؟ وفي تصوري إذا كان هناك إطار يمكن الاتفاق عليه أو مناقشته، فإن البداية تتطلب حواراً يخوض فيه جميع المعنيين بهذه القضية وأنا لا أقصد السياسيين ومتخذي القرار فحسب بل إن المجتمع بأسره يحتاج إلى الخوض في هذا النقاش، سواء عبر مؤسساته التمثيلية كـ «مجلس الأمة» و«المجلس البلدي»، أو من خلال مؤسسات المجتمع المدني، والإعلام، والباحثين والمطورين العقاريين المشتغلين في هذا القطاع.

إننا بحاجة إلى إبقاء قنوات الحوار مفتوحة دائماً فلا يستقيم أن ينعزل المشرّع في مكتبة ويبني قراراته وتشريعاته بناءً على تخمينات لما يريده الناس. وهنا نؤكد على الدور المحوري للمسوح السكانية، والبيانات، واستطلاعات الرأي التي تهدف إلى معرفة احتياجات الناس الفعلية.

أولاً: يجب أن يبدأ أي نقاش بإعادة النظر في فلسفة الإسكان: هل الإسكان الحكومي وسيلة لتوزيع الثروة أم وسيلة لتوفير الرعاية السكنية؟ الإجابة عن هذا السؤال تترتب عليها الكثير من القرارات والنقاشات اللاحقة.

ثانياً: لا بد أن يؤمن متخذ القرار بأهمية توفير المعلومة لكل المشتغلين والمهتمين بهذه القضية؛ فالمعلومة ستساعده هو أولاً من خلال توفير الدراسات الأكاديمية، وتقديم بدائل وحلول سكنية عبر القطاع الخاص من مطورين وسماسرة. هذا الأمر لا يزال غائباً، هناك خطوات أولية نحتاج لبنائها. أنا لا أدعي هنا امتلاك حلول سكنية في ظل غياب المعلومة أو عدم توفرها بجودة عالية؛ إذ يجب أن تُبنى الحلول والتشريعات بناءً على دليل علمي. البيانات موجودة ومُجمعة، والمطلوب فقط هو إتاحتها للباحثين، فلا ينبغي احتكار الحلول فأحياناً تأتي الحلول من القطاع الخاص الذي يمتلك حافزاً كبيراً للربح فإذا التقت رغبات الناس مع توجهات صانع القرار ومصالح القطاع الخاص، فسيخرج الجميع رابحاً.»

علي الصفار:

بالنظر إلى الحراك منذ عام ٢٠١٣، حين أُجري أول استبيان وبرزت القضية الإسكانية كأولوية، تلاه المؤتمر الإسكاني عام ٢٠١٤، ثم ظهور مدن إسكانية كبرى (بما في ذلك أكبر مدينة في الشرق الأوسط)،

وصولاً إلى القوانين التي تُحجم دور القطاع الخاص، والقوانين التي تُمكّن الدولة من إنشاء وبناء البيوت الحكومية في عام ٢٠١٨.. واليوم نعيش حراكاً إسكانيًا كبيراً وقرارات متزاحمة منذ عام ونصف تقريباً. كيف يمكننا قراءة هذا الحراك في إطار الفلسفة الإسكانية؟ هل هو حراك إيجابي أم سلبي للقضية؟

د. ضاري الرشيد:

سأعود هنا إلى الإطار الذي ذكرته لك مسبقاً؛ لديّ «مسطرة» قياس تتكون من أربعة عناصر أساسية:

- هل خفّضنا تكلفة السكن؟
- هل عززنا جودة الحياة؟
- هل نوّعنا الخيارات السكنية؟
- هل عززنا تماسك النسيج الاجتماعي؟

هذه العناصر مطروحة للنقاش، وقد يضيف غيري عليها أو يعدلها، لكن لا يمكنني بأي حال من الأحوال تقييم نجاح السياسات الإسكانية بعدد الوحدات الموزعة. ما الفائدة التي تعود علينا إذا سكنت الأسرة وظلت مثقلة بالديون طوال حياتها بسبب تكلفة البناء أو الشراء؟ عدد الوحدات ليس مؤشراً للنجاح بل النجاح يُقاس بمدى تحقق أهداف الرعاية السكنية: جودة الحياة، التكلفة، تنوع الخيارات، والنسيج الاجتماعي. هذه هي المسطرة التي يجب القياس عليها. ولكي أقوم بذلك، وفّر لي البيانات، واسمح لي بإجراء مسوح سكانية أو سهّل لي القيام بها حتى نتمكن من قياس هذه المؤشرات ليرشد بها صانع القرار. إلى الآن البيئة الإحصائية والبحثية التي نعمل فيها تجعل من الصعب جداً توفير هذه المؤشرات.

أعتقد أننا نتحدث مرة أخرى لأننا ما زلنا ندور في ذات النموذج، وهو النموذج الذي أثقل كاهل المؤسسة العامة للرعاية السكنية لتوفير السكن. لديكم مشاكل تمويلية ومشاكل في البنية التحتية، ولا ننسى أن أي مشروع «س» إذا ما أُنجز واكتمل واحتفلنا به، يجب ألا ننسى «الدينار» الذي استخدمناه فيه؛ لننظر من أين استُقطع؟ قبل ثلاث سنوات، تم تجديد السندات التي يوفرها صندوق التنمية لبنك الائتمان بقيمة ٥٠٠ مليون دينار ولمدة ٢٠ سنة إضافية، وتم تعزيز ميزانية رأس ماله بـ ٣٠٠ مليون دينار من صندوق التنمية أيضاً. هذه المبالغ كان من الممكن استخدامها في أوجه أخرى. الميزانية التي ذهبت لبناء البنية التحتية لهذه المنطقة أو تلك، من أين أخذناها؟ ربما أثرت على الاستثمار في قطاع التعليم، أو أثرت على الاستثمار في قطاع الصحة. في الاقتصاد، هناك دائماً ما يسمى بـ «تكلفة الفرصة البديلة»؛ لا يصح أن تنظر للأمر بنظرة مجردة دون أن تلتفت إلى ما كان يمكننا فعله بتلك الأموال.

على الصفار:

نحن الآن أمام مدن إسكانية قد تعادل ضعف المدن السابقة؛ مدينة «نواف الأحمد» ومدينة «الصابرية» تم الإعلان رسمياً عن ضمهما لـ ٥٥ ألف وحدة سكنية، ومدينة «الخيران السكنية» تضم ما يقارب ٤٥ ألف وحدة سكنية. كيف ترى اتجاه دولة الكويت أمام تلك المشاريع بالذات؟

د.ضارى الرشيد:

يبدو لي أننا ما زلنا ندور في الإطار ذاته، وهو إطار «المؤسسة». حتى النية المعلنة بشأن إدخال «المطور العقاري» هو في الحقيقة لا يزال مطوراً يطور لصالح المؤسسة، وليس المطور العقاري بالشكل التقليدي أي ذلك الذي تخصصه له الدولة أرضاً وتقول له: «اذهب وابنِ وبع»، حيث تخلق تنافسًا بين المطورين بحيث تحاول قدر المستطاع جعل السكن ميسوراً للمواطنين. فطالما أننا ندور في الإطار نفسه، لستُ متفائلاً جداً، ولكن طالما أن هناك حراكاً، فالحراك بالنسبة لي أفضل من الجمود، لأن الحراك قد يكون فرصة للتعلم من التجربة والخطأ. طبعاً، التجربة والخطأ لها تكلفة، لكن وضعنا القائم والجمود فيه لهما أيضاً تكلفة.

على الصفار:

هل الى الآن مجالاً للتجربة والخطأ في القضية الإسكانية التي مر عليها ما يقارب ٧٠ عاماً؟

د. ضاري الرشيد:

لا؛ لأننا الآن «نأكل من اللحم الحي». نحن الآن، منذ ثمان أو تسع سنوات، نمر بعجز مالي في الدولة. دعم الإسكان والدعوم الأخرى المرتبطة به، مثل الطاقة وغيرها، باتت تلتهم جزءاً كبيراً من الإنفاق الحكومي، وهذا كما ذكرت لك يمثل إنفاقاً بـ «تكلفة فرصة بديلة». فنحن نقتطع من اللحم الحي، ولذلك أقول لك: حين تطور منطقة جديدة من خلال الدولة ومن خلال خزينة الدولة، فإن هذا الدينار المصروف هنا يجب أن نسأل أين كان يمكن توجيهه؟

قد يكون لإصلاح التعليم الذي يجمع الكل على وجود مشكلة فيه، قد يكون لتطوير الخدمات الصحية، أو لتطوير البنية التحتية، أو لتحفيز القطاع الخاص ليستوعب الخريجين من الجامعات. هذه كلها قضايا تتنافس مع السكن على موارد الدولة المالية، لذا لا يمكن النظر للسكن بمعزل عنها.

علي الصفار:

لننتقل إلى أفق أوسع دكتور بخصوص الإصلاح الاقتصادي، كانت لكم مبادرة مع ٢٩ شخصية نود أن نعرف كواليس هذه الفكرة في بدايتها، وما هي مستهدفات فكرة الإصلاح الاقتصادي؟

د. ضاري الرشيد:

والله كواليسها تعود إلى عام ٢٠٢٠ حين كنا في ذروة أزمة كورونا. ومن طبيعة الأزمات أنها عادة ما تولّد فرصاً. كنت أنا ومجموعة من الزملاء في كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت في حوار دائم انطلاقاً من أبحاثنا وعملنا التدريسي حول مشاكل الكويت الاقتصادية وتحدياتها. فخرجت مبادرة لكتابة ورقة تمثل أولاً جيلاً جديداً من الباحثين الاقتصاديين فأغلبنا خريجون لما بعد عام ٢٠١٠ تقريباً. نحن خريجو حقبة الأزمة المالية العالمية، وثورة البيانات، والمنهجيات الإحصائية الجديدة؛ وكما أخبرتك سابقاً، تخصص الاقتصاد قد تغير، وهذا يشمل كافة تخصصات كلية العلوم الإدارية. فكرنا في إصدار ورقة وقلنا إن أزمة كورونا لكونها أزمة ذات تبعات اقتصادية كبيرة، قد توفر فرصة لإعادة تشكيل النموذج الاقتصادي.

كتبنا الورقة وكنا ٢٩ زميلاً من دكاترة الكلية و نشرناها وحاولنا الظهور إعلامياً لخلق نقاط للنقاش. قابلنا بعض المسؤولين، بدءاً من رئيس الوزراء آنذاك (سمو ولي العهد حالياً الشيخ صباح خالد)، ورئيس مجلس الأمة في وقتها وبعض اللجان الوزارية والوزراء، وحاولنا خلق نقاش من خلالها. أما عما تم تبنيه منها فمن الصعب الحكم ولكن إذا أردنا الحكم بالنتائج فإن نموذجنا الاقتصادي المثقل بالاختلالات لا يزال يعاني لدينا اختلال إنتاجي بالاعتماد على النفط، واختلال في سوق العمل بين القطاعين العام والخاص، واختلال في جودة التعليم، واختلال في التركيبة السكانية. هذه الاختلالات الخمسة، بالإضافة الاختلال المالي والعجوزات، أعتقد أنها تعمقت أكثر بدلاً من أن تُحل. لكن ما عليك فعله هو المحاولة تناقش وتحاول تغيير العقول والآراء، لأنها في النهاية قضية مصير بلد ومستقبل، وليست لمصلحة شخصية.

علي الصفار:

بلا شك، تحديات كبيرة تشوب الكويت اليوم، اقتصادية ومالية وإسكانية واجتماعية، وحتى نفسية إذا تحدثنا عن جودة الحياة. دكتور، حاولنا خلال هذه الساعات الطويلة أن نستنبط من أبحاثك الفائدة للجمهور. ما شاء الله، مسيرة تقارب ٢٥ عاماً من العمل الجامعي وحتى اليوم، باستمرار في أبحاث منتجة، وبحكم معرفتي بك، أنت مستمر بشكل يومي في متابعة كل جديد. إن شاء الله لنا لقاء قادم في أبحاث جديدة مع الدكتور ضاري سليمان الرشيد. الدكتور ضاري، كلمتك الأخيرة؟

د. ضاري الرشيد:

بارك الله فيك، أنا شاكر لك هذه الاستضافة، وشاكر للإخوة خلف الكاميرا الذين ساعدونا. كلمة حق للأمانة، في العام الماضي كنت مستقراً في هولندا في تفرغ علمي بجامعة في أمستردام، ولم يكن لدي تلفاز محلي هناك، فقضيت سنة كاملة أتابع «يوتيوب». كانت هذه السلسلة (برنامج الجمعة العقارية) هي مرافقي شاهدت كل المقابلات فيها، ولم أتخيل يوماً أن أحل ضيفاً عليها، لأنك كنت تركز على الشخصيات ذات التجارب الطويلة، خصوصاً في مراحل تأسيس الكويت. إنه شرف عظيم أن يستضيفني شخص جاد وباحث ومتميز مثلك، وإن شاء الله نكون قد أضفنا شيئاً للسلسلة.

علي الصفار:

كل الشكر لك.أعزائي المشاهدين وصلنا وإياكم إلى نهاية السلسلة مع الدكتور ضاري سليمان الرشيد إلى لقاء آخر مع عقاري واقتصادي آخر في الأسبوع القادم إلى ذلك الوقت نتمنى لكم أطيب المنى، ومع السلامة.

الخاتمة

وصلنا الى نهاية سلسلة جودة الحياة

مع الدكتور ضاري سليمان الرشيد

ونلتقي وياكم في سلسلة جديدة

مع ضيف مميز

نتمنى لكم اطيب المني

مركز البحوث والدراسات
لمؤسسة دروازة
الصفاة العقارية ٢٠٢٥

dewazat alSefat
مؤسسة دروازة الصفاة العقارية
Derwazat Al-Sefat Realestate Corporation

مركز البحوث والدراسات 2025

مركز البحوث والدراسات لمؤسسة دروازة الصفاة العقارية

@DERWAZTALSEFAH

@DERWAZTALSEFAT

@DERWAZATALSEFAT

DRWAZAQS.COM

+ 965 97116767

F.MUMEN@DRWAZAQS.COM

مركز البحوث والدراسات 2025